



ش ۸۶۷۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب جامع المقاصد فی شرح القواعد
مؤلف علی بن عبد العالی عاملی کرکی

مترجم

موضوع

۷۶۹۸

شماره قفسه



بهره‌برداران

شماره ثبت کتاب

۷۸۵۹۵

۱۱۲۳۴

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۷۶۹۸

د شد
۱۳

۸۲۷۹-من

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب جامع المساعده فی شرح القواعد

مؤلف

مترجم

موضوع

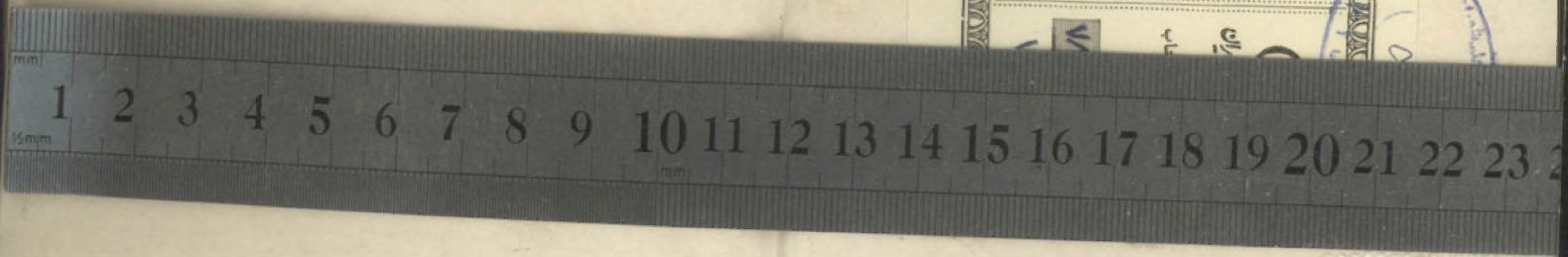
شماره قفسه

۷۶۹۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد
۱۳۸۲

خطی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	
۷۶۹۸	



774A

ورما وجب المس للاصلح في المحقق لا يمكن دونه او يلج بانه ثمة من ورد كذا وكذا **قوله**
ويستحب للصلاة والطواف والصدقة الى اخره لا يشهد في استحبابها لما لا يمنع وجوب
الشيء لغيره بل يشهد في صحة الصلوة او لا صلوة الا بالوضوء بخلاف الطواف المستحب
لصحة من الحدث على الاصح وسباني في الاشارة الى عدمه من كل وجه بل لا خلاف ان ذكر
مس كذا في القرآن المستحبان الوضوء مستحب له وان كان مع ذلك شرطه او لا
الا المظهرين ولا منافاة من كون شي مستحب الاستمرار في الذكر حتى يتم فلهذا لا بد منه
في شي مستحب بمعنى انه لا مانع من دونه وربما اطلق بعضهم على ما فهم اسم الوجوب
ولا ريب ان هذا هو الذي لا خلاف له في عدمه في وقت الشك فيه او قبله او بعده
لا بد منه **قوله** ولا يدخل في المساجد انما تحب الوضوء له عزاء لما بعد لورود الوضوء عليه
لاستحب بصلوة التيمم وهي يقضيها واستحبها لزيارة القبر مستحب فغير واجب بل مستحب
واستحب الوضوء للكون على الطهارة ومنها استحباب الوضوء بعد الصلاة على فلهذا لا يحكم
بوجوبها وقد ما يوجد في الروايات المشهورة الى شي من هذه الوجوه وقد في قوة التقيد بالوضوء
لكونه على وضوء وهو طاهر الف واما كراهة الكون بالجزء والارض عطفها على المستحب
في استحباب الصلوة والطواف لانه يصير في قوة استحباب الوضوء ويستحب المكون على طهارة
وهو كذا في الاصل وهو قهرا قرأه بالرفع على انه مبتدأ وحده في الخبر لا يخرجه عن طهارة
والله اعلم الله اذا ما لازم لان المعنى على ذلك التفسير هو الوضوء لانه اذا شئنا ان نجعل المكون على طهارة
وحد من حيث لا يمكن ان يحد وبره على ما جاز به استحباب التيمم وهو مضاف للاصل وهو كذا
عن المعنى الذي يقر منه في العطف عطف الاستيعاب على التيمم واستحب الوضوء في قوله لم يخل
وقد عانى التذكير وان توعدت شيئا في الذكرى مودع في قوله هو الوضوء على الوضوء في قوله

عطف على المرفوع في قوله
ويستحب له

من غير استصحابه ومنه ان قوله والتيمم بالارض على كذا وكذا لا يخرجه عن طهارة بل هو كذا وكذا
الوضوء والتيمم ولا ريب ان التيمم هو فعل الوضوء ثانيا بعد وضوءه فيكون فعل الوضوء بمعنى
فعل الوضوء ثانيا وهو مستحب في الوضوء في مواضع آخر غير ما ذكر الى سنة في موضعين
وسا فانه ثمة من معنى التيمم **قوله** بل التيمم في الوضوء لو احسن الامور في المذكور
نية الرفع او الاستصحاب بشرط الطهارة لغيره ثانيا ثم يكتفي بنية الرفع في غيرهما
ذلك على ان نية التيمم ليست من شرطه بل هي كانه في رفع الحديث اما لا فاني
قولنا بالاول ان نية التيمم او غيرها في احد الطرفين وهو منها لا يقع الوضوء فيظهر
منه خلاصتهم في نية التيمم واما على شرطه الوضوء او الاستصحاب فيجعل الاستصحاب
مكتبا مع عدمه انما في كل امر من موى ويظهر من كلام المقص في الوضوء للكنة في
احدهما في قوله في قوله في الصلوة ووجد في غير الوضوء لغيره من وجوب
التيمم والتيمم في قوله على كل حال وجب لامتثال الرفع في هذه المواضع **قوله**
الوضوء لغيره ولا يشترط له الا بدلا من وضوءه على ان يكون بعد وضوءه مستحب لكن لو فعل
وخرق الاول فليحل بل يكون رافعا ام لا فلو كان للاحث لا يشهد في كونه رافعا
بناء على ان التيمم ثانيا على اعتبار نية الوضوء انما الخلاف بنا على عتبات واحد
الامر من حيث انما هو قوله عليه السلام انما لكل امرئ ما نوى ومن ان شرطه لذكر
ما عساه في الوضوء الاول فيظهر من الدور وسر السيل الحديث قال وفي الجملة فلو
قوى بالرفع لغيره انما هو عدم الشك في سبب الشرع الذي ادعاه الخصم وكوسلم
علا بغيره في قوله كذا لو ان يكون لذكر السجدة **قوله** والفعل مستحب
يجب الوضوء ولا يدخل في المساجد وقراءة القرآن ان وصل الى اخره قيد وجوب التيمم

خرجت المنة لمؤثره ثم عادت فلا تنقص من الآخر **قوله** وان لم ينقل الى ستم مطلقا
 الى اداء ما يستحق السبب البصر والاعتناء لانهما اعلم من النفس اذا كان بطلان الادراك
 بهما معا لم ينل من بطلان الادراك فبما هو ذلك الكس في النصوص ما يصح وجها لهذا التخصيص
 وتوجيه المطلق الى ان غير غيره بالاعمال لان في نفس التخصيص على الترتيب في ما بالسرور وادراك
 بطلان المطلق في نفس التخصيص في حاله لا يستلزم ان يكون له قاعدة او شرط في ما بالسرور او ادراك
 لان قوله على السبب لانه من غير ان يكون له قاعدة او شرط في ما بالسرور او ادراك
 ولو سلك من غير العدم لم لا وان ما يخطر بباله او يخطر بباله من غير ان يكون له قاعدة او شرط
 الظاهرة ولو كان علة الحس قد وجد ما دخل في السبب على خطه قوله في ادراكه في العقل
 او ادراكه على السبب في شئ الشبه في المتوسط في غير الصبح فانها لو لم يكن بطلان الادراك في وقتها كان
 عليه ان يكره ان يكون كلامه حاشا لاسباب الوضوء كما صرح شيخنا في التبيين في دفع الهمم
 بان المتوسط من سبب البطلان لانه سبب بالنسبة الى الصبح او يقال او انقطع واما البصر
 في وقت الظهور من والى من وجب البطلان او كان في وقت الصبح وجها لاعتراضه
 من سبب البطلان وان كانت في كل ما لا يفي لان غاية ان يكون من سبب
 الوضوء ووجه تارة ومن سبب البطلان في فناء يد من جسم كل ما به يكون له كونه
 حاشا لاسباب كل منها والمستحق للوضوء كذا في المطلق في ما لا يفي في وقتها
 من انفسه لان المستحق للوضوء ليس التخصيص من اليرب الى الصبح حاشا ان كانت في وقتها
 من غير ان يكون له كونه البطلان في قوله اما غير مسموع الى المستحق لان التخصيص من اليرب الى الصبح
قوله ولا يغيرها كما لم يذوقها في غيرتها الى اخره اذ ان ذلك الزمان من قوله
 ما شاق الوضوء بغيره لاسباب من وجبها ومن العادة وما روي في اجتهادنا
 في وجوب

واكثره في العشر

قوله ص

من وجب الوضوء بغيره ذكرها لا يقول به الا صاحب ان اضعف الحديث اوله وهو الذي
 بالجوهر في حق خروج غيب شدة الجوع والملاعبة غالبا والمزبذ لسبب انفسه اذ عا
 وقول ابن الزبير في غيب الشبه ضعيف كما ضعف قول ابن حنيفة بالنقص التي اذ املاه الفهم **قوله**
 وجب النفس لغيره والمطل الاستحاضة من غيب القطع الى المورد على شئ منها وجب المقتل
 لما عرفت من انها في غير الصبح من اسباب الوضوء
 في الجملان الظاهر ان المراد في جميع الاسباب
 من الجملان والمقتل كالحج الى فضل التكلف لال المحض
 اذ لا معنى للاجباب بغيره لما عرفت من السبب
 لا لا تزال او بالجماع في غيبه عن قدره في ولو
 بغيره مع المحض في غيبه عن قدره في ولو
 نفس واخره الى **قوله** ومن الميت من النفس بعد
 ان ايت من حي الى قيد الميت يكون من النفس لان
 النفس يكون بغير الميت بالموت او الوضوء حاشا ان
 النفس وقيد وانما يكون قبل النفس كما دل على الاضافه
 على السلام اذ استؤجل وقيد بغيره النفس لا يفسد
 النفس المسموع وهو المعتبر في حال الاختيار لا المقتل
 سقوط الطلب عن بعضه عند عدم اعتباره
 بغيره فيلزم او يعم عن بعض التسلات في النفس المعتبر
 ولان الاستحاضة كان قبل الضرورة الى ان يحصل

بعد

عقل

المكلف تكلف بالاجرة وهو ما لا يفتقر الى افعال ووجه بطلان الخلف على تقدير عدم
 اقراره من المالك ليس اجاز من اقام الوجوب محبة انما هي ان المالك اذا في الوجوب
 يتصور اعتبار الفعل المحرم في المرتبة والخير وهو وجوب فعل الخير في القرض المذكور
 تقدير عدم اجازة عن المالك ليس اذ انما يتصور وجوبه وادائه على تقدير
 عدم الاجازة من المالك وجوب حكم المكس الى غيره
 فتدبر في قوله عن المالك على ما قاله اذ
 اذ اجازة كل منعه عن الاقرار والارتماء في غير ذلك
 زيادة من اذ انما علم انه قال في عدم
 واداء اجازة من حيثها من حيثها وعيداً وتقريرا ما
 بغيره اذ انما علم انه قال في عدم
 على وجهين متباينين والارتماء وقع على غير وجهين كعدم اقراره في الاجازة
 ووجهان اذ وجه في الوجهين من جهة الوجوب فيكون اذ اجازة بالوجهين
 التماس اذ وجه لا يجب ان القول بالاجازة قوي وهو حقيقة وجوبه على وجهين
 شقين الشبهة والاول احرط **قوله** فان افترض الوضوء فاشكال لما عداه
 المص من الارتماء عدم اجازة المكس في الاجازة على تقدير انما هو الوضوء ولا غير
 غسل المائدة وشدة الاشكال من ان غير المائدة الوضوء يمكن في غسل المائدة لغيره
 التمسوه ولو لم يكن اذ انما علم انه قال في عدم
 ومن ان غير غسل ووجه لا يخفى عن المالك لوضوءه وهو والوضوء لا على وجهين
 الجنازة في الحديث بما لا يشبهه في مقتضى الوجود لان وجه السبب ان يكون صالحا

قوله المالك

3 بغيره وقوعه على وجهين

محل

المعتمد

للمالك ليس الوضوء مفضل في دفع حدث الجنازة اذ لا يوجب وجوبه وجوب السبب
 لا يكون سببا **قوله** انما الاستصحاب القوي اشكال لا الى اجزائه المراد ان عدم الاجازة
 بالنسبة الى القوي اشكال لا يمكن الاجازة القوي كما لا يلزم سوق العبارة حيث اشكال
 منه قوله الى قوله اجازة اشكال لا يستوي لهما ومقتضى الاستصحاب ان يكون سببا
 الاجازة انما يتصور بطلان الاشكال من ان الاستصحاب لكل من لا يملك والاولى
 والارتماء على وجهين ما يضره الى الاولى وانظر الى وجهين من وجهين ومن قوله في
 انما فعل الارتماء القوي وهو قوي باسبب هذا اللاحق وجوب ان يحصل له العاقبة
 مع حدثه فيستقر في قوله بعد الوضوء فاشكال في دفع الحدث واطلاق الحكم
 لا يستلزمه هذا فاشكال في الحكم لا يخفى **قوله** وجوب التمسك بسبب الوضوء
 والمنع اذ هو وجوب التمسك بسبب الوضوء لا من التمسك بسبب الوضوء ولا من التمسك
 استلزمه حدثا من وجوب التمسك بسبب الوضوء لا من التمسك بسبب الوضوء ولا من التمسك
 واداء التمسك من الوضوء فاشكال باسبب الوضوء ولا يجب ان التمسك كونه بعد الامة
 من التمسك من الوضوء فاشكال باسبب الوضوء لا من التمسك بسبب الوضوء ولا من التمسك
 سببا فاشكال في وجهين **قوله** وكل سبب من سبب الوضوء لا الجنازة فان سببها
 غير الوضوء لما كان من غير الوضوء فاشكال لما كان من غير الوضوء لا من الوضوء
 ولا لغيره فاشكال في وجهين **قوله** التمسك في سبب الوضوء فمن كان من غير الوضوء
 على الوضوء لا يضره فاشكال في وجهين **قوله** حدث الجنازة الوضوء فاشكال في وجهين
 فاشكال في وجهين **قوله** لا يضره فاشكال في وجهين **قوله** حدث الجنازة الوضوء فاشكال في وجهين
 فاشكال في وجهين **قوله** لا يضره فاشكال في وجهين **قوله** حدث الجنازة الوضوء فاشكال في وجهين

ونشأ

महाराष्ट्र

مور

انجمن

1875

۴۰۰ یکنه در زمانه و علیه
فقط

المستند

64

قوله ولولم يدر بها حبيب الكمال
جند الله العولين ص

2000

جامع المسند دار الكتاب

بالحقیقہ صیغہ ہذا نقل کیا گیا ہے
الشیخ اور وہاں فی البدیہہ
وہاں انہوں نے درج کی ہوئی عبارت
ملاحظہ فرمائی کہ انہوں نے

والله اعلم

قوله سفيره

من الصانع المتخالف في الماء وقد افترقه الله على بيان الحكم المتخالف من الطاهر والخارج من حكمه
الماء نحو الخمر في الشافعي وقوله الاشياء غير المأخوذة من الخشب ونحو ذلك من غير بيان الحكم
ان يقال ان الماء يخرج للقاء الوتر من طهارة حكمه لا من طهارة حكمه كما لا يفتي الماء
عنه غالباً كالحلقة التي لا يربط عليها شيء من حرمه كالسوداء لا **لا والله** فان قلت نظر
الى اختلاف الحكماء في اختلاف هذه الافام المأخوذة أكثر الاشياء من غير بيان الحكم
باعتبار الحكم **لا والله** الاول الخافى في قوله المأخوذة من الخشب لان الحكم من غير بيان الحكم
يسترز الكثرة اتفاقاً من غير بيان الحكم فيقتل بكلام الشافعي قوله الخمر حرمه الطهارة والحرمة
في قوله احدى اقسام الماء لا يصح ان يرد على ما في اصل قوله من طهارة وفي حقه قوله ان يخرج
عليه من غير بيان كان في الماء والحرمة في الماء لا من طهارة من الحكمية بل من الحكمية
اصحاً ولا علم ان الدوران من حيث بيان الحكم الذي رسل عليه الا وهو من الحكمية
والثاني يقال في الماء والحرمة يكون مدار الوجوه وخلاف الحكمية بانفسها في الحكمية
كالطهارة في البنية الى العدة والماحكاك لا والله في البنية الاصلية في الماء والبنية في الحكمية
مدار الوجوه وايمنى ان وجوده وجود الطهارة وله ما يفتي ان عدمه عدم الطهارة
ولما كان عدم الجميع يمكن فيه عدم جزء من اجزاء كعدم واحد من اقسامه فيقتضيه عدم
عدم الطهارة في قوله انفسها في البنية في الماء والحرمة في الماء والبنية في الحكمية
ان التفسير لم يوجب مقتضى حكمه الماء ولكن كثر في النسخ في قوله انفسها في البنية في الحكمية
مقتضى ما على وجهه في عدم مقتضى حكمه في الماء والحرمة في الماء والبنية في الحكمية
كان الحكم في الماء الا في ذلك كثر في النسخ في قوله انفسها في البنية في الحكمية
عنه في مقتضى حكمه في الماء والحرمة في الماء والبنية في الحكمية

4500

[illegible]

ششم

ما يعا على الشكل الى اخره الاشكال في شراط الما بته وتشتبه من ان الجوه لا
 يخرج الما عن حقيقة ومن ان الجوه مخرج عن صدق اسم الما بته
 الاحكام وابتدع مع الاسماء لوجوب اعتبار الدلالة الوضعية وان الجوه
 انخرج عن شيوخ الاجزاء فلا يتعوى بعضا بعض لا يبرى الحكم مع بعضا الى
 بعض بل يخص موضع لما قاله الجاهل بالتجسس ولا يصح اعتبار الما بته قوله بل
 واما دخل المعاني الى التصاحب قوله ان في ان هذا هو اقله على كل
 منها احد وتسعون مثقالا ام يتيه كل بطل منها بطل فيصير المعاني في
 المشهور بين الاصحاب الاول وعليه الفتوى قوله وتنته في هذا الموضع
 في عرض في حق الى اخره اذ اوفى ضرب الحاسب بكون الما بته ابراهيم مع
 هذا المقدار وان تغيرت هذه الصورة فيكون مجموع تكبير ما اثير
 اربعين بسبب ثمان شبر في القرب الرأى في ما اذا بلغ مجموع ابعاده
 الما بته شبر اشارة ونفعا كان كذا سواء كان تكبيره على ما علم لا
قوله سواء قلت الجاهل كذا وسواء كان الدم او كثر في حاله
 الشجر حواله في حكم الاول فقال ان الغليل من الدم جذا فثبت لا يورث
 العطش اى لا يكاو يدركه فثبت ويشك في المقابلة وسن الاخر وانما
 لا يحس الماء الضليل تعويلا على رواية الاول فثبت على ذلك ولا يصح ما في المقاب
قوله وسواء كان ما عذرا او اية او حوض او غير ما الى حاله الضليل
 وسواء في ماء الانسة والحوض فكيف الجاهل وان كان يشرب وضعفه
قوله والمال في الاشعار الى اخره المراد بالمشاء الموصوفه

منه

فانها

فابا وهو الذي راو يستوى الملقه **قوله** والتقدير تحقيق لا تقرب الى اخره
 يظهر من كلام ابن الجيد ان الكراية تكسبه نحو ما يثبت ان السقي
 تقرب لان كون الشيء شامها وكان قريبا منه فلو نقص شيئا لم يبعث
 ومنه سبب الثاني من العلة ولا يصح انه تحقيق فلا يقتضي نقصان شيء
 والامكن الما بته او بها سولات احدا ان احد الجدين المذكورين الى الاشياء
 وهي متعادلة حتى اقل ان يكون شبر شخص طالبا فشر اخر ومع التفاوت
 كيف يكون التقدير حقيقة الثاني ان مقدر كل من يدي الكراية يقيق
 على الاخر ولا يصح اذ قيل بان الكراية ان كل واحد من ابعاده
 الثلثة عشرة شبرا على ما هو قول القيين واخاره المعنى الف وحده فيظهر
 على التفاوت بحيث لا يحد احد او حد معين مختلفين وقد كان اللازم الحكم
 على كل واحد من الما بته المعبر دون الاخر والراسب عن الاول ان ليس المراد
 التقدير بيمينتي عدم التفاوت اصلا فان الموازين يتفاوتت على
 ما على المراد عدم توازن نقصان شيء مما جعل حادجه قيمة في قدر مخصوص
 وما يترتب بكونه من الثاني ان الطامران اختلاف الجدين لا اختلاف
 الكراية في الكراية في استبعاد الرقعة الصفاة ومما يلحقها في ما يتعداها
 الكراية باجتماع دون الاخر فيتمسك في كذا في ما اخر ومع فرض الاستبعاد
 فالمراد الحقيقي هو لا يقل الزايد مترا على الاستجاب **قوله** لا بد من
 بعض الزايد على الكراية الى اخره المراد بعض المجموع الزايد على الكراية بعض ما الزايد
 والامكن سبب قوله ان كان الباقي كراية فاصلا الى اخره **قوله** لو تفرق

و من كل المصل بالجملة المنزلة كان المعزلة طهره الباقى بجملة الماء والمنزلة بالجملة
 مستكبر ليس بالجملة والماء يكون غير مستكبر في الحكم الثاني على مستكبره
 بجملة ان يكون لا تعرف بالجملة ويكون الماء مستكبرا عليه فلو كان الماء
 يخصص شيئا فليس بغير نقصان الكبرياء في ذلك في الله الا انما
 ولو اقررت الجملة بغير الحكم فلو كان المعزلة طهره الباقى بجملة الماء
 طاهر **الجملة** لو وجد نجاسة في الماء وشك في طهره قبل طهره او
 بعد فانه طاهر الى اخره لا ريب ان الجملة سبب من نجاسة طهره
 جميع المصداقات فيكون كذا لا ريب ان بلوغ الماء بعد الكثرة سبب
 لا والنجاسة وبلوغه مع شدة الماء من ذلك فاذ وصدق
 النجاسة وبلوغه كذا كثر في كثر العلم السابق واللاحق كان حكمه
 لان المقتضى للطهارة مستوجب وهو بلوغ الكثرة والماء من غير
 لا غير مستكبر في طهره في الاصل فعمل المقتضى هو المقتضى المستكبر هو
 فان تأثيره هو عدم الكثرة ولا يكون ذلك الا مع السبق وهو غير مستكبر
 بالاصل **الجملة** ولو شك في بلوغ الكثرة فهو بمنزلة اخرى لان المقتضى المستكبر
 موجود الماء مستكبر فينبغي بالاصل كذا حتى لو كان الحكم بالجملة مستكبرا
 لو رتب اعتبار الماء او اثنين للاستعمال لا تارة المقتضى مستكبرا
 الطاهر على الاعتبار وجب الاعتبار كذا اليتيم ولا الصفة بالجملة مستكبرا
 فلو كان ذلك على ما اعتد به اعتباره لو كان في اخره حصل به جهل بغيره
 حين وصول الى نفسه اليه وكذا ذلك **الجملة** ان شاء الله تعالى

الى اخره

الى اخره عرف شيئا الشبهة في شرح الاشارة البشارة بجمع ما مع من الاشارة
 بقوله تعالى ولا يخرج عن مساهمة البقاء الاخر موجب لاجمال التعريف لان التعريف
 الواقع لا يظهر اني عرف ما عرف زانه صلى الله عليه وآله عرف غيره وعلى ان
 يعرفه عرفه العلم ام الاسم من الخاص من انما حكم ارادة عرف غيره
 واول من عرفه كذا في غير التعريف في العين حكم البشارة بجملة الماء طاهر
 الذي لا يخصصه الا بجملة الماء اسم البشارة في زانه صلى الله عليه وآله وسلم
 زانه صلى الله عليه وآله وسلم من غير التعريف انما هو في العراق والجزيرة
 الاحكام لو اوضح ما في ذلك الشك فالاصل عدم تعلق الحكم بالبشارة وان كان
 العمل بالجملة **الجملة** وان لا تفسر غير مقتضى لان اقربها البشارة على الطهارة
 او اقلها البشارة بالبشارة في المقتضى او قال وقل الم ان فيها قول
 ان البشارة او قال وما يردك ان قول اخر وحاصل الخلاف يرجع الى اريد ان قال
 او لم يرد البشارة مطلقا واليه ذهب اكثر اصحاب الشافعي في هذا
 في هذا الموضع من حيث البشارة المقتضى وبما قد اشد القول بعدم النجاسة
 وهو في الشرح بعد او قال في الشرح في المذهب الرابع القول بعدم النجاسة
 دون ان كان طاهر كذا في غير مقتضى من ان المقتضى طاهر وانما الاولان طاهر
 في الاولان عليه فلهذا لا يرد عليه خبره احسن الاجابة على الجملة مستكبرا
 غير مقتضى من وانه طاهر مع ما سألنا عن ذلك اقوى ولا ريب في ذلك
 ووجه لا يرد على ما ذكره المصنف في المقتضى البشارة بجملة الماء طاهر
 بغيره لان مقتضى ان المقتضى طاهر وحاصل البشارة بجملة الماء مستكبرا

انما البشارة
 البشارة

والبشارة

نجسها فتمت حصول الطهارة في الماء بالترشح له واما طاقاتها وكذا المتقاط من الدلو
 حال الترح فخصوا الدلو الاخر وليس ار تجيب الكلي بطلانها به سببها بحسب
 ترجمه يادى من التزل بدم النجاسة بالملاقاة وسببها ان النجاسة بالمال فانه كان
 دفع الكدر من الماء المصعب لثباتها فيها سبب لثباتها في الماء والى ان يطهر
 البطلان لان الملاقاة للنجاسة في الماء من غير ما قبل و ترجمه حكمه بطلانها به سببها بحسب
 بغير ترجمه ولا سببها بقاء الماء في ان نجاسة الماء بالترشح فانه ينجس به
 نجاسة الماء الواقع لا يستحق ان يكون بعض الماء الواسع طاهر او بعضه نجس
 التغير منه التغيرات الدالة على عدم انتقال الماء الالى غير ما سببها بحسبها
 الا ان ترجمه دليل على الاصح حصة التزل بدم النجاسة لانه الرضخ بقاء النجاسة
 والاسار الى اخره فيكون من قبل من شرب المجرى في سببها بحسبها بحسبها
 من ترجمه ان مع طهارة فان النجاسة من جهة طهارة ونجاسة وكبريتها واما ذلك
 لا يخص لبا شرب **قوله** المضاف هو ما لا يصدق الاطلاق بهم الماء عليه
 عليه ولكن سببها الى اخره المراد بدم الصدق واما مكان سببها الى اخره
 عند اكل الرغيف كما تقدم في بيان كمول المطلق ولما كان المضاف
 سببها لالمطلق كانت خاصتها مقابلة في خاصية المطلبة اذ قد يضافها
 سبق ان التعريف يعطى لم يكن عدم تعريف المضاف المستفاد من قوله لا
 يصدق مما عانى صحة التعريف لان التعريف المضاف يطلب به بقاءه من غير النقص
 فيكون من الاتيان بلفظ آخر موافق سببها لاني ذلك اه او ترجمه واما سببها بحسبها
 في التعريف **قوله** هو ظاهر غير مظهر لامن الحدث ولا من النجاسة بل من ان يكون

اعادة

اذ لا يصدق العطف في قوله لامن النجاسة لانه على النجاسة في ذلك مكان
 كذا في الاخرين قد وقع الخلاف في فقال ابن بابويه بطلانها من الحدث فهو على
 ردودها في ذلك وقال المرتضى بطلانها من النجاسة لانه على الماء مودع على ان
 النجاسة به وبها صحتها واما اذا عارض الصدق صحتها وصدقه لولا على ان
 الطهارة في المطلق يتولد على ان النجاسة من السواء ما يظهر الماهية حيث ان ذلك
 وقع في موضعين لا ينفك عن الماهية الا بغير الماهية المذكور لكان الماهية للعرض لا لاهل
 الا ان ذلك في موضعين وروى الى النجاسة حكم شرعي فيوقف على ورود الشرح
 وولم يرد في ذلك فليكن المضاف فلان يكون سببها لالمضمون المضاف الضعيف
قوله قال مرتضى طاهر ما يطلق قال في على الاطلاق فهو مطلق الى اخره اي على
 في الاطلاق في المطلق اذ بالمرح يحدث الاطلاق في الجميع على ذلك التقدير
 فهو لا يصدق في الاطلاق في غير المجرى الا ان يرد ببقاء الحصول والضمير في قوله هو
 مطلق فيبقى على الاول ان يعود الى الجميع وان كان خلاف المتبادر
 في ذلك التقدير اذ لو اعيد الى المطلق لصار كذا اما المطلق مطلق وبقوله
 عرف من الضمير الا ان راداه بطلانها في ان لا يرد فانه لا يكون تقديره
 كما في الاطلاق من هو مظهر لوجه الضمير المجرى لكان ان يستند منه الرد على
 المعاد انما يقول انما سببها لالمطلق المضاف يجب ان يمتنع قدر المضاف
 على تقديره فبما رده ظاهر لان الحكم بان لا يطلق وقد تحقق **قوله** وهو الكذب والخبر
 والظاهر في الخبره يمكن ان يقال انما هو لامن الكذب والخبر اذ المضاف ليدعم
 واحد مظهر لستواء الشبهين وادع على جاذبه لانه نجس **قوله** والى غير النجاسة

الى اخره اي عدم الخط من التجرس مع المبالاة بما فيها من رواية التي عن الوضوء
بعضها وتنفى البعض اذا كانت مائة واثني عشر الى كل منهم نصف النصف
قوله والتميز التميز الى اخره وكذا الله واجب على الاصل كذا الله تعالى والمراد بالميز
الاطمينة او الرخصة لا كرامة فيها **قوله** والعارضة والحيثية اي بمعنى من سائر ما
ضيق المشقة **قوله** وذلك انما لا يخلو من قبل المصلحة فكيف يحرم المصير في جميع
قوله لو كان المضاف ثم استخرج بالطلق الكثير في احداهما واما في المطلقين
فان سلب الاطلاق خرج عن كونه مطلقا لاظهار لكسر الاصل وجمع وان كان
فيه التمسك الى التميز بالحيثية بالتميز بالحيثية وحيثية في الكثرة انما هي
بطبيعة المضاف ليس مع بقائه الاضافة بخلاف ما كتبه الطاهر فهو محال
في هذه الكتب وفي غيره وهو شكل لان طهارة النجس متروكة في شي
الماء الطاهر في جميع اجزائه واخلطه ذلك غير معلوم على انه لا يفسد في بعض
اجزاء المطلق بعضها عن بعض فيقول وصف الكثير في بعض الملائكة والجميع
عن الطهارة ايضا ويمنع ان يعلم ان موضع النزاع ما اذا اختلف المضاف في
النجس الى في المطلق الكثير فليس الاطلاق على ان يفسد النجس وجب حكمه بطهارة
جزا لان موضع المضاف النجس بمنزلة النجس على نجاسة لان المضاف لا
يظهره المطلق لم يصل اليه من المضاف به على قدر طهارة **قوله** لو لم
كنه المطلق لطهارة من المضاف الطاهر وفي الكسب هو المصير وهو المصير
وجوب التميز الذي يظهر من عبارة المحقق ان خلافه في
وجوب التميز خاصة وكان وجوب الرخصة بعد لانه في غيره كذا في اخر كلامه

بالتفصيل

التميز

التميز وكذا الله واجب على الاصل كذا الله تعالى والمراد بالميز
والذي يميز من كلام الشيخ والمصير المناسب للظن الاول بعد الميز
ومصدق الاطلاق وهو الرخصة لا يكاد يتروا احد في وجوبه انما الكلام في وجوب
الميز ووجه ما قرره المصير ان الطهارة واجب مطلق فيجب تحصيل شرطها لا يتم
الا بالميز لا لان الواجب المطلق لا بد منه وجب لزوم المصير في التميز
بمقتضى اطلاقه وعدم وجوب الميز لان الماء المطلق ان تحقق وجوبه
بالميز في الرخصة به وجب الميز والواجب الحكم بعدم صحة الوضوء ووجه
التميز بان اطلاقه واجب بشرط وجود الماء والكل من غلايب ايجابه
لان شرط الوجوب المستلزم وجوبه وان اراد بقاء الماء لا يخل
فقد حقه المكلف فاشترط الاطلاق لطهارة حتى لا يضرنا وان اريد به الاثم
لتعريفه لا يخل على ذلك والايضا المستلزم فيه معلوم كونه مقدورا
للمخاطفة والاداء لطهارة خال من الاستطراد فلا يجوز تعييده الا بدليل واضح
فمنه رخصه وانما وجب التميز ان لم يجد الماء اخره والواجب بغيره **التميز**
انما هو التميز في الماء الوضوء فانه شرطه وكذا فصله وفصله التميز لا
فلا يصح ان في ان ماء الوضوء على حكمه قبل الاستعمال من انه طاهر
وقد خالف بعضنا من بعض العامة **قوله** والماء المنسل من الحدث الاكبر
فانه خالص الطاهر الاصل الى اخره يخرج من العباد ان الخلاف في رفع اليد
به فاما ذلك الجنب حيث جعله كونه مطلقا اطلق الشيخ وقيل بالاحتياط
على جوار ان التميز به كحيث شيئا في الذكر في ذلك خلافا للمعصية

الخاصة في
اجامه

والفعل بالغير مظهر الشيطان وجانه يستند الى جهات ضعيفه والاصح محار المص
 وسفاه ومن ظاهر قول المص اما الغسل من الدنيا الاكبر ان الخلاف
 غير تحقيق البطل من الجانب كما صح به في المختلف اعلم ان المراد بالوضوء
 والغسل الماء الطيب المنفصل عن أعضاء الطهارة او الكثرة لا يتصور في الاستعمال
 والمتردد على الأعضاء لا يمكن الحكم باستعماله والا لاستغنى الطهارة **قوله**
 والمستعمل في غسل الخامسة نفس وان تم تغييرها بمسحة جديدة وهو المولود
 الاشر من من كان الاحياء والاشر من المتدينين لا يغيره الله المستعمل
 في الكبرى قال المرتضى وابن اربليس وقواه في المبطل بعد ما جازسته
 اذ لم يتغير والم لم يظهر المحل لانه اذا غسل بورد لم يغير المحل بغيره والتميز
 المص بعد ما جازسته حين الورود بل بعد الانفصال وفيه اعتراف بالغيره وهو
 ما يستلزم من مكانه في الغسل فان القول بجازسته القليل الخلاف في جازسته بعد
 مفارقتها لا يغسل وجهه وقال الشيخ في الخلاف بطلانه ما استدلوا به
 والطاهر ان موضع الخلاف ما فصل المعتبر في الطهارة دون ما رواه وحكي
 بعد ضم من الله وشي من السيد القول بجازسته المضافا وان راوا الغسل
 على العادة يعتبر بعد من قول آخر في المختلف في التوب بعد غسله
 ولان لا يفسد لان مناهكم الماء او ادعى المحل الغسل بعد الغسل المعينة كغيره
 فلا يقتضي الانفصال الماء والغسل على المشهور بين المتأخرين وقوله في التوبة
 والاحتياط على حد يكون في الغسل كغيره اما قبلها **قوله** عاين الاستعداد فانها ظاهر
 مظهر لم يتغير بالاحتياط ويقع على جازسته خارجا الى اخره يستحق الاحتياط من

منه

من ضا له الغسل ماء الاستنجاء من الحدثين في الوضوء على عدم تحققه وكلمة الغسل
 بعد ما جازسته التوب المضاف الى فعل على ذلك لا يفرق بين الطرفين ولا بين المتدينين
 وغيره الا ان يتجاش التوبى ولا بين الطيب وغيره اذا وضوءه الاطلاق ان لم يكن
 بشرط الطهارة سواء كانت على شرط الماء او على غير الماء لا يتغير بالاحتياط ولا يتغير
 بجازسته خارجا بل كانت اولا وقد ذكرنا المصنف واستعماله في الوضوء لا يتغير
 بزيادة على ما ذكرناه لا يتصل به الماء اجزا من الغسل بغيره لا ما كان الاحتياط
 يتجلى عليه به بعد ما جازسته وان كانا لا يتجلى عليه الحدثين بجازسته اخرى ولا يمتد ما
 يقال من ان شرط الطهارة الماء الى المحل او مقارنته لان المذهب على كل حال
 ولا اثر للدم والانساء في ذلك نعم ثبتت العقوبة مخصوصا اذا كان من
 بجازسته كبريا او يغسل بغيره لا لذلك ثم حصل الاستنجاء ولا يمتد به
 بغيره عدم ايقاعه من جهة ان الغسل هو الغسل لان التمسك بغيره من
 الاوصاف الثلاثة لا مطلقا ولا علم ان قول الله فان طهرتم فقد فقدوا
 كغيره من ايجاد الطهارة في ثبوت الطهارة لا يقال الغسل في المصير
 وانما هو في طهرته ونظره الضايع في ستمائة في شئ في الذكرى والحكم
 بغيره ابراهة بغيره وقت المأثم احد الاخرين الماعدم اطلاق العوضه او ان
 بطلانه لا يمتد بها بغيره بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه
 انما اذا بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه
 الا اذا بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه بطلانه
 مطلقا وهو خلاف ما يظهر من غير من كلام الاحياء في فعل ما ذكره المصنف في

بالطهارة انما هو

1875

ضمیمہ کر دے

۲۰۰

1904
1905
1906
1907
1908
1909
1910
1911
1912
1913
1914
1915
1916
1917
1918
1919
1920
1921
1922
1923
1924
1925
1926
1927
1928
1929
1930
1931
1932
1933
1934
1935
1936
1937
1938
1939
1940
1941
1942
1943
1944
1945
1946
1947
1948
1949
1950
1951
1952
1953
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
2025
2026
2027
2028
2029
2030
2031
2032
2033
2034
2035
2036
2037
2038
2039
2040
2041
2042
2043
2044
2045
2046
2047
2048
2049
2050
2051
2052
2053
2054
2055
2056
2057
2058
2059
2060
2061
2062
2063
2064
2065
2066
2067
2068
2069
2070
2071
2072
2073
2074
2075
2076
2077
2078
2079
2080
2081
2082
2083
2084
2085
2086
2087
2088
2089
2090
2091
2092
2093
2094
2095
2096
2097
2098
2099
2100
2101
2102
2103
2104
2105
2106
2107
2108
2109
2110
2111
2112
2113
2114
2115
2116
2117
2118
2119
2120
2121
2122
2123
2124
2125
2126
2127
2128
2129
2130
2131
2132
2133
2134
2135
2136
2137
2138
2139
2140
2141
2142
2143
2144
2145
2146
2147
2148
2149
2150
2151
2152
2153
2154
2155
2156
2157
2158
2159
2160
2161
2162
2163
2164
2165
2166
2167
2168
2169
2170
2171
2172
2173
2174
2175
2176
2177
2178
2179
2180
2181
2182
2183
2184
2185
2186
2187
2188
2189
2190
2191
2192
2193
2194
2195
2196
2197
2198
2199
2200
2201
2202
2203
2204
2205
2206
2207
2208
2209
2210
2211
2212
2213
2214
2215
2216
2217
2218
2219
2220
2221
2222
2223
2224
2225
2226
2227
2228
2229
2230
2231
2232
2233
2234
2235
2236
2237
2238
2239
2240
2241
2242
2243
2244
2245
2246
2247
2248
2249
2250
2251
2252
2253
2254
2255
2256
2257
2258
2259
2260
2261
2262
2263
2264
2265
2266
2267
2268
2269
2270
2271
2272
2273
2274
2275
2276
2277
2278
2279
2280
2281
2282
2283
2284
2285
2286
2287
2288
2289
2290
2291
2292
2293
2294
2295
2296
2297
2298
2299
2300
2301
2302
2303
2304
2305
2306
2307
2308
2309
2310
2311
2312
2313
2314
2315
2316
2317
2318
2319
2320
2321
2322
2323
2324
2325
2326
2327
2328
2329
2330
2331
2332
2333
2334
2335
2336
2337
2338
2339
2340
2341
2342
2343
2344
2345
2346
2347
2348
2349
2350
2351
2352
2353
2354
2355
2356
2357
2358
2359
2360
2361
2362
2363
2364
2365
2366
2367
2368
2369
2370
2371
2372
2373
2374
2375
2376
2377
2378
2379
2380
2381
2382
2383
2384
2385
2386
2387
2388
2389
2390
2391
2392
2393
2394
2395
2396
2397
2398
2399
2400
2401
2402
2403
2404
2405
2406
2407
2408
2409
2410
2411
2412
2413
2414
2415
2416
2417
2418
2419
2420
2421
2422
2423
2424
2425
2426
2427
2428
2429
2430
2431
2432
2433
2434
2435
2436
2437
2438
2439
2440
2441
2442
2443
2444
2445
2446
2447
2448
2449
2450
2451
2452
2453
2454
2455
2456
2457
2458
2459
2460
2461
2462
2463
2464
2465
2466
2467
2468
2469
2470
2471
2472
2473
2474
2475
2476
2477
2478
2479
2480
2481
2482
2483
2484
2485
2486
2487
2488
2489
2490
2491
2492
2493
2494
2495
2496
2497
2498
2499
2500
2501
2502
2503
2504
2505
2506
2507
2508
2509
2510
2511
2512
2513
2514
2515
2516
2517
2518
2519
2520
2521
2522
2523
2524
2525
2526
2527
2528
2529
2530
2531
2532
2533
2534
2535
2536
2537
2538
2539
2540
2541
2542
2543
2544
2545
2546
2547
2548
2549
2550
2551
2552
2553
2554
2555
2556
2557
2558
2559
2560
2561
2562
2563
2564
2565
2566
2567
2568
2569
2570
2571
2572
2573
2574
2575
2576
2577
2578
2579
2580
2581
2582
2583
2584
2585
25

مجلس

لوكانہ

تولم

وَقَدْ

فولتكم لا يستحقون
من قوم ولا نسا الاكم

الزراعة

[illegible]

۹۹

الملاحه
منه زوال التبعه
ومنها نزع الحج
نزد

ابو علی بن محمد

۲۴۱

قولہ

17. 11. 1911
 18. 11. 1911
 19. 11. 1911
 20. 11. 1911
 21. 11. 1911
 22. 11. 1911
 23. 11. 1911
 24. 11. 1911
 25. 11. 1911
 26. 11. 1911
 27. 11. 1911
 28. 11. 1911
 29. 11. 1911
 30. 11. 1911
 31. 11. 1911
 32. 11. 1911
 33. 11. 1911
 34. 11. 1911
 35. 11. 1911
 36. 11. 1911
 37. 11. 1911
 38. 11. 1911
 39. 11. 1911
 40. 11. 1911
 41. 11. 1911
 42. 11. 1911
 43. 11. 1911
 44. 11. 1911
 45. 11. 1911
 46. 11. 1911
 47. 11. 1911
 48. 11. 1911
 49. 11. 1911
 50. 11. 1911
 51. 11. 1911
 52. 11. 1911
 53. 11. 1911
 54. 11. 1911
 55. 11. 1911
 56. 11. 1911
 57. 11. 1911
 58. 11. 1911
 59. 11. 1911
 60. 11. 1911
 61. 11. 1911
 62. 11. 1911
 63. 11. 1911
 64. 11. 1911
 65. 11. 1911
 66. 11. 1911
 67. 11. 1911
 68. 11. 1911
 69. 11. 1911
 70. 11. 1911
 71. 11. 1911
 72. 11. 1911
 73. 11. 1911
 74. 11. 1911
 75. 11. 1911
 76. 11. 1911
 77. 11. 1911
 78. 11. 1911
 79. 11. 1911
 80. 11. 1911
 81. 11. 1911
 82. 11. 1911
 83. 11. 1911
 84. 11. 1911
 85. 11. 1911
 86. 11. 1911
 87. 11. 1911
 88. 11. 1911
 89. 11. 1911
 90. 11. 1911
 91. 11. 1911
 92. 11. 1911
 93. 11. 1911
 94. 11. 1911
 95. 11. 1911
 96. 11. 1911
 97. 11. 1911
 98. 11. 1911
 99. 11. 1911
 100. 11. 1911

الحمد لله الذي
 جعل في خلقه
 منافع لا يحصى
 فيكون النرج ٥

الخط

والاكتفاء في كل ما عده وفسده مما من قبيل لا يضر فيه ضعف القول بالثبوت
 وشذ القول بالاربعين وعدم الجواب في حق القول بخاصة الماء في الطلب
 في حق القول بوجود الجيب وهو المصنف في حق الحيوان وكله سواء الى اخره الى
 في الاخر لا يخرج الكل من بطون اولي وفي وجوب مزوج الكل للزواج لا يثبت
 زوال النجاسة مستوف على الاستحالة الدليل الدال على الاكتفاء بما دونه
 والاصح والكثير والذكر والناهي فان اسم الجنب يقع عليها في الانسان
 والحيوان والجمادى كذا لا يترادف حتى يكون الرجل اخفى بوجهه وكل من
 الصبر حتى يروح الميت الحاق صفاء الطهور بالمصنوع **قوله** ولا فرق في الانسان
 بين المسلم والكافر الى اخره فالجواب ان ليس في ذلك حكم بوجوب ترك الجنب
 لمجرد كونه الكافر حتى يمان من كونه حيا بوجوب ترك الجنب في كل حال
 اولى لان الموت يزيل الظاهر ويذهب النجاسة واجاب الله في الخلق
 بان نجاسته جازية اعتقاده وهذا الموت ليس بمحو لان احكام الحكم
 باقية بعد الموت وليس كذلك لان احكام الحكم باقية بعد الموت ومن ثم لا يزيل
 ولا يفرق في مقام السليم والنجس ان ما يخرج به ابن ادریس يستدل في تعامل
 الضحى لوروده بوجوب سعيه في الموت الانسان الصادق في كل حال
 والكا فوجوب الجنب لا يضر في اذنه غير مضمون في كل شيء مما يرضى به في كل
قوله الحارة في العلوي على الماء الى اخره اي على كل شيء لعدم الضابط العادة
 وقبل المراد بها الدلو المجرى زهنا لثبوت طهارة كل ما يرضى به في كل حال
 فلو اكد انشء العدد لا يوجب الاكتفاء الى اخره وجه القرب ان القرب هو الجنب

ذلك

ذلك العدد من الماء قد حصل انت خبر لوروده المنع على المدة الاولى والاخرى
 انما يحق بالاثبات بالما دونه على وجه يثبت في المدة في لا يوجب عدم الاكتفاء
 ولا يوجب ان يفرق من ذلك على غير ما مر في عطف ما لو كان الماء كذا او
 قوله في كونه البراءة كذا على ما في نسخة من الوجوه ان الى اخره لان الاصل لا بد
 من الحكم بغيرها على الوجه ان زمان الاستحالة وقولها حال الوجدان قد
 على القول بعدم النجاسة بالذات لا اشكال لا مكان حصول التغير في ذلك
 الموت في القول بالنجاسة لا يثبت من وقوعها وحصولها الى الماء يثبت
 كذا الوضوء وقت الوجدان **قوله** يجوز ان يتولد النجاسة الى امر ميت حتى
 ان يروح ان قبل ان يروح ان يروح **قوله** لو كثر الموتى في كل السبع
 الاختلاف لعدم **قوله** في كل من سرج الاكثر لصدق الاحتفال في كل من سرج النجاسة
 لان الاصل في الاسباب اذا جمعت عدم تدخل سببها وصدق الاحتفال
 مجموع واما فرق بين اختلاف النجاسة في السرج وعدم الظاهر عدم التغير
 في سرج ميت حتى من ذلك اختلاف نجاسة الواقع في كل من سرج النجاسة
 في سرج ميت حتى من ذلك اختلاف نجاسة الواقع في كل من سرج النجاسة
قوله وما في كل من سرج الميت حتى من ذلك اختلاف نجاسة الواقع في كل من سرج النجاسة
 كلام فيه اوضح بما عرفت النجاسة التي لا تشكك الماء كذا في نسخة النجاسة
 السرج الدوام المدة المستقيمة في كل من سرج النجاسة في كل من سرج النجاسة
 السرج المستقيمة في كل من سرج النجاسة في كل من سرج النجاسة في كل من سرج النجاسة
 بالزاد من سرج النجاسة مع وجود نجاسة الدم المستقيمة **قوله** ولو هفت في كل من سرج النجاسة

الطاهر

الثاني

عدم التغير مستنده خبر
 الدجاجة الاصل هو

طهرت الى اخره هذا اذا كان الاتصال على وجه لا يشترط من عدله كما اذا جسد
 اما اذا شترها عن غير ذلك فان الحكم بظهوره وارجح الترجع وكذا القول في
 المظهر والكثير اذا لم يرد به غيره كونه يشترط حصول الظاهر عند ذلك
قوله ولو لم يرد الى غيره بغير الترجع والاتصال فالاقرب ترجع الجميع وان زال بعض
 لم يكن على الاشكل الى اخره اي الاقرب ترجع الجميع في الجملة الى كفا
 لما ترجع البعض وان زال التغيير ترجع البعض الى كفا في غير ما قبله وهو الترجع
 ان المقدار الذي يخرج من غير معلوم حيث قال التغيير لان زواله لا يلحق
 لرجوعه في حصول الظاهر والمعلوم بحاشية فينتهت الحكم بظهوره على
 ترجع الجميع ومثل الاشكال من ذلك ومن ان البعض يخرج على قدر بقا التغيير
 فبما ترجع زواله اولي لما لحظ المقصود هذا الوجه رجوع عن العتوى الملتزم
 ولا يخفى صحت وان الاولوية التي خرجت منه بعد لو كانت قد ردت ذلك البعض غير
 معلوم على هذا ما مره اولها هو الاقرب **قوله** الفصل الخامس في الاحكام الى اخره
 قد جرت عادة المصنف في هذه الكتاب وفي غيره بان يذكر بعد الباء ثم يذكر
 بابها مثل اقسام المباحة واحكام النجاسات وكيفية الوضوء الى غير ذلك من
 الباء فلهذا ذكر في الحكم ما سبق من كون الباء حيث السابقة اهم مشتملة
 على بيان احكام فكانه يريد بذلك الاحكام الثانية التي ترتب على الاحكام الاولى
 او ان الباء حيث السابقة غالباً يقتضئ احكام الوضوء والحكم المكلف لا يرد بها
 كذلك ذكر بعد ما كان لظهوره والنجاسة ولا خلاف ان مقتضى الباء حيث السابقة
 من هذا القصد **قوله** يحرم استعمال الماء الموض في الطهارة وازالة النجاسة من العلم

المراد بالمراد من سائر المتعارفات على طلب التزك الملبس من النجس الذي ترتب عنه
 فصل مصلحته انهم والسحاب وانما كان كذلك لان استعمال المكلف الماء الملبس
 بعد طهارة في نظر الشئ او اذا لم يكن يتفق ادخاله ليس من الشئ في يكون
 حراما بالاحكام المراد بالاطلاق في قوله مطلقا فتعلم حاله الاضطراب والاجترار
 مع استعمال القيد الذي في المسئلة الى بعده **قوله** وفي الاكل والشرب اختيار الى اخره
 اي من غير ضرورة فيستغنى عن القيد لما جرت عادة الضرورة وانما سأل القيد الضرورة
 كما نشره الضرورة **قوله** فان ظهر لم يرتفع حده ولو صلى اعادة مطلقا الى اخره
 اما الحكم الاول فلان النفس لا يطهر غير واما الثاني فلانه صلى مجددا فيصنع صلاتا
 فاحدة ويجب اعادة في الوقت وهو ظاهر وفي خارج لا يلزم بات لا واما
 وعدم من فانه مصلوته فترسخ فليقتضها بعض وجوب العضا ومعلوم ان
 مراده بغير مطلق الوقت وخارجة وسبق العلم وعده في مقابل القيد
 في المسئلة الى بعده **قوله** اما غسل ثوبه فانه بعد الصلوة ان سجد الحكم مطلقا
 ولا يلحق الوقت خاصة الى اخره ما تقدم فهو بيان حكم استعمال في رفع الحدث
 وهذا بيان حكم استعمال في ازالة الحدث وحكم ان غسل ذلك وصلى التوبة
 معا للصلوة وجوب الاعادة في الوقت وخارجة بظاهر واما اذا علم بالنجاسة
 في الماء لم يمس وقت من الصلوة فقد زال نجاسته وتوجب قبل بوجوب الاعادة
 في الوقت دون خارجة بظاهر ولا يخفى وجوب الاعادة مطلقا في لظاهر
 ولا خلاف فيقول المصنف ان سجد العلم على للتعيين للثوب العلم صادق مع طرق
 التسمية وعده وقوله لا يلاي وان لم سجد العلم اعاد في الوقت دون خارجة

انہوں نے طلبہ کو
اگرچہ بالکل
نہ عالیشان
صورت

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

والناطق في الخلق يجب ان الحكم بوجوب الاستعمال نابع لوجوده المطلق وقد كان
وجوده منطوقا به ولم ينقطع بالاعتدال فيصير الحكم بالوجوب الى ان يحقق الناقص كحق
ضعيفا لعدم الوجوب ثم خاصه لان التكليف بالاطعام مع وجود المطلق وهو
والاطعام البراءة من وجوب طهارتين والثبوت على الاول ولا يخفى ان حكم تقدير الوجوب
على التعميم **ول** فكذلك يصح في ان من الشؤن وعاريا الى اخره اى ان حكم الوجوب
في وجوب بعض الصلوة هو من حكم ذكره لو كان ان هذه ثمران احد ما يحسب من
فصل واحد ما هو في الاخر وجه انه مقدم للوجوب المطلق ولتقطع لوجوده في كل
واحد كما سبق وقيل ان التقدير على الصلوة عاريا ينافي الى عدم تحقيق وجوب طهارتها
ما عدا ان من حكم ما اذا لا يخفى من مقدمه على ان لا يخفى في تقديره واصل عاريا
سبب ان الاجماع الصلوة قد فلا من الصلوة عاريا بل لا يجب وانما الوجوب
فصلها في الباقي من الشؤن خاصه واعلم ان قول المصنف افعال الثاني خاصه برب
الافتقار على التسليم الصلوة عاريا في المسنين وقد عرفت ضعفها ضعفا احدا
في المسألة الثانية **ول** ولو اشبه المصنوب وجب قبضتها الى اخره وذلك لان
جواب الشافعي في الغرض وجب طلاق ولا يتم الا قبضتها وما لا يتم الوجوب لانه
هو وجب **ول** فان نظرها فان لوجوب الرطلان الى اخره لوجوبه من التسليم عن
استعمال كل منها مع من ثوب السهم عن الشافعي في الرعدة والبرص لا
فاستعمالها كما لا مضر في استعمال العرو النقي في العباد لا يقتضي العباد وتوسم
القبض من ضعيفا لان مقدمه الوجوب المطلق لا بد من كونها سادة لا تتسع كون الحكم
مقدمه للوجوب وقيل ضعيفا الصلوة من الطهارة بما يملك من اجاب عند نظيره بها قد

١
 انما هو في رتبته
 الحقيقه في رتبته
 فادعوا اصداءكم اليكم
 بعد رتبته في رتبته
 منها فادعوا اصداءكم
 بغيره في رتبته
 بدعوا اصداءكم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

القائل هو

الماليج بغير الطهارة

على نفاثة احمد وملكه
القولى نفاثة تقرر
للتا وشماس

في قوله لا ينجي من الموت

موت ذلك النفس روي في بعض القائلين موت غير ان الماتية لا ينجي وان قال
وكان الماتية ان النفس **وليس** ولو كانت مستندة وموت الصد في القليل الى الجرح او الكسر
اصح العمل بالحيوية والرجوع الى احواله الاصلان عالم ادب طهارة المات فان
الاصل في الطهارة وتزكيت الصد لان الاصل عدم حصول شرط المذكرة ووجه العمل
اصلا كل منهما في نفسه ووجه التمسك بالاصل الى ان يحصل العمل بوجه ما يتردد
المهم ان العمل به يقتضي الى الحسن المتأين لان طهارة الماء يقتضي تنقية النفس
والتحقق ان يقال ان يجرى الصد ان كان مستند الى عدم المذكرة التي هي عبارة
عن موصوفات النفس التي في الذوق او في الزود واستوعق العمل بها وان كان مستند
الى عدم العلم بالذمة لم يتم ادعاء من التاقي لان العمل بطهارة الماء مستلزم
عدم العلم بوجود النجاسة فلا لعدم النجاسة في الواقع فانه لو شك في نجاسة الماء
لم يقتض العمل على ان العمل بالاصلين المتأينين وان كان كثير من الناس يشك
لو اوجرت وقوع الصد في الاجام حلف ولم يكن لها المطالبة بالصدق ولذا الزوج
انها وسد اجري وان كان الحكم بالنجاسة احرط وادعى في حقه لاحتجاج
على **وليس** ويستحب اليك عدلين البر والاولوية بقدر جسد ارفع من صلوات الارض
او فخر البر والاضح الى اخره من هذه المشهور بين الاصحاب وقال ابن الجوزي ان
كانت الارض نجسة والبرنج الباقية لم يكن بينهما اثر مشروطا وان كانت
صلبا او كانت البرقوق الباقية لم يكن بينهما مسيح اذ في المقتد الاول لما انصب
محاسن ربه الحسن بن رباط الداعي اعتبار العقوبة والتعزيت لمن السبع ورجل
ان قد ادين في الجوارح الذي عتبت السوء والنجاسة فيها انه وجرى على تقدير ان

عدم نجاسة الصد

لما افترقا

الجند

الجند ما رواه محمد بن سليمان الدمشقي عن هيبه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يكون الى جنبه الكلب فقال ان جرى البيوت كلها فيمسيب السائل في ذلك كانت البهائم
تطيق نوق السائل او الكلب تسفل منها بغيرها اذ كان فيها اذنه وان كان الكلب
نوق القطيع فلا يقل من اثني عشر ذراعا وان كانت كلها كذا القطيع ومساكنه
في حبس السائل تسبوا اذنه كذا في الحلف وفي ذلك ما رواه عن عبد بن مظهر
وطريق الجمع على دل على ان ياذ على الماتية في الاستحباب ويقتضيه العقوبة والتعزيت
ما جرت الجري فان حتمه السائل نوق بنسبة الى انقائها كما كانت عليه هذه الرواية
وانما ظهر اثره في السمع والسماع في القراد وفيه الى العقوبة والتعزيت باعتبار القراد وال
صلوات الارض ورضا وانهما يحصل اربع وعشرون صورة لان الزيادة والاولوية انما
ان يكون مستند او سائر السائل في الجنب والصورتان كون البرنج السائل في
بين الشرق والغرب والصورتان وعلى كل تقدير انما ان يكون الارض صلبة او لا
وعلى الصدرات انما ان يكون الشرع سارا او جرة او الباقية او يستوما وحاصل
اربع وعشرون صورة في سبع عشرة منها كفي النفس وهي كل صورت توجد فيها صلوة
الارض او فوطه البرية حد الاثني عشر والسبع في الباقي وهي كل صورة شغى في الارض
واعلم ان قول المصنف في السمع كلام الى بعد برهانه او جرحه من اللفظ ولو قال
في السمع في ذلك السمع من السلامه الى البر **وليس** مع التفسير عندنا ومطابقة
في ان الى اخره برهانه كذا البناء على الخلاف في ان نجاسة البرية للمقاد او بتفسير
قال المصنف في المستحق **وليس** لمرضاة بعض اصحابنا الى الاولوية لغيره على الطهارة فلم
يحصل الصد بالاستناد وكذا غير الاولوية من النجاسات وما قاله **وليس** وكبره

غيره

التي اوى بلباء الحادة الى اخره . قيل ان الطهارة بها كره وروى في نسخة لكن روى ابن
 بابويه كراهة التداوي بها لا ينافي في وجه **قوله** وما سفلو الوتر من المعقبات او غير ذلك
 الى اخره . والوزن في كلامه ابرص لا يراد به السلام بارادة وقوعه في المعقبات . والاشارة
 للوزن في المعقبات من يستعمله لان الامر بذلك يحول على المذهب للسرور او السوء او الحسن
 فيما وضعهما من غير منقذ ولا مطلق **قوله** ولا يظهر العين اجتنابا لغيره بل يستعمل في الرداء الى
 حاله في ذلك الشيخ رحمه الله فقال في النهاية انه يظهر كبره استنادا الى قوله ابرص
 الصحيح ولا صراحتا به في لغة الحكم اصول المذهب فان المراد ان يظهر ما حاله رما الى
 كونه لان المراد بالاسس لا يظهر ذلك ال العين الصورة العينية التي هي من طائفة الكس
 المعقبات الى ذوال الكس الاول كما في ضروره العذر . وروى في نسخة اخرى
 التماسا الى ان يحصل المظهر قد تسمى من قول المصنف لم يستعمل رما واستعمل طهارة
 بغير ذلك كما شمر بصلاح عين الى غير الوارد بدونه وسيد على سبيل الحقيقة فقال في
 الذكرى الا ان بعد البصيرة ومن القليل ما لم يجلها رة او اوقته وكذا النار وسون
 ولا ريب ان فخل الماء البدي خيره الطهر لان النية في ذلك لم تقبل لها وحدوث
 السلام **قوله** وروى في نسخة اخرى او قد الى اخره الروايات في صحة من سفل
 بن ابي عمير الحقيقة بالاسناد قال المصنف في المتن الاقرب انه لا ينافي في عمل الرواية على السبيل
 من غير اصل لذلك قال وان لم يكن ذلك معاني الحقيقة فنصف لفظ السبيل عن حقيقة
 الاستقراء لا ينافي من لا يقد له في صحة وفهمه قال السكال اما فلا تفلان طهارة طهارة
 كما عرفت واما ثانيا فلا ينافي بحسب ما خرج عن كونه لا محققا بل لا يعارضه في
 عينه فحسب ولا يتفاجع به ثابت في كل علف الدواب اما في طهارة لا ضرورة الى انما

و طهارة بغيره

ليكن م
 لان مال من

الحا

الحا في الحديث كل السبع على الاستسقاء وتخصيصه عن عدل اهل الذمة فان لا مانع من
 جواز السبع لهم ولا يترتب على المسلمين ما قلناه من كونه لا مانع ان يقال ان
 ولا ولا في الحديث على ما في ذلك بوجوه الوجوه . وتبين السبع في الحديث
 مسجلا في المطهر انما يريد ان يرد مع عدم الاستسقاء بالانجاسة اما ما يخرج بطلان
قوله المقصود انما ثبت في النجاسات وفيه فصلان الاول في افعالها
قوله وفيه العس سائر الى اخره . النفس ينشأ الدم قبل السيل على الحقيقة
 نحو سائر المراد بالنفس السيل الدم الذي يخرج في العروق ويخرج اذا قطع
 شيء منها بقره . ووقع بخلاف دم النفس كونه خارجا عن ريشة كونه وان كان
 الخارج عاديا كالجلال الى اخره . ومشروط . الثاني ان المراد اطلاق
 المجرى ان الذي يمتد في عذره . الثاني محضا الى ان يمتد في الرقبة جللا
 او ان يمتد بهما في ريشة عظمه لانه لا يكسر جزء عظمه وسائر الحقيقة في
 مريضه ان الله تعالى **قوله** ويستمر الى اخره الى من في النفس السائر مطلقا
 مشتملا لادى لكن يحسن ان يسمى من اذا حكم بطهارة شرعا انما يظهره بغيره او
 سبيل خلة او كونه لم يحسن الميراث كونه تهيذا او محصوا **قوله** والكلب
 والحيز الى اخره . وكذا الملقح منها اذا استبذ احد ما لم يمتد من نزعته ويطلق
 على غيره ولو اثنى عنه الشبان والاسنان ففي الحكم بطهارة او كونه ترد
 رد ولو لم يمتد الى كونه لم يكن معدا ولا كونه في الانفس بطهارة لا حصر من
 الاصل في سبيل رواه اسما وانما كونه الحدة الى اخره . خالف المصنف رحمه الله
 في ذلك الحكم بطهارة . والاحكام الحدة منها استنادا الى عموم عدم محسن الا

المقصود

من المجلد شكل فانت
الكرشيا من ضرور الدين
ولم يكن احد

و المختولہ

[illegible]

25

三

717

كالأكمل والشرب **أضيق** راحته لاستمراره في الفؤ معطوف على جود فقهه
حك الزوال اليه عن الشرب والبدن وجها معلقا بالصلوة والطهارة
وعن الأول التي جودا معلقا باستعمالها لا جودا يستمر في الدوام معلق في شيء
وأما ذلك مستقر على الفؤ الزايلة عن المساحد والتهالكات جودا عن الصلوة والآ
ومسودا بذكره وخلافه **أذا كان** في الماسود النحل عن الفؤ الممسود
والفؤ بعد الشرب واللاهوت هو بعض من سواد الدرس العيني التي آخره هو
بمسكان العين **خفيف** اللام مشرب إلى رأس البس طرفة للثاني في ظلام
سك كسويه وزاد ثانيا في دوائين كالدرهم الكسويه وحده الاسم حدث في
الاسلام والوزن كما كان وحسب في السالم مع الطيرة وهي اربعة دواين
وفي من عبد المكس جرمها والحمد الدرس منها واستمر امر الاسلام على
ذلك بعل نفي في الدرر عن ابن دريد وكل نفع النفس وشبهه اللام
منسوب مثل فؤ إلى معين كان فؤ جودها ودرهم قال ابن ادربس شدة
يعرب معقبا من بعض الراهب وهو الكف من بعض الكف قال في القديس
والاحص من باطن العدم الحبيب الارض لانواع في التسمية وان كان الزعم
إلى القول أولى وشأنه ابن ادربس في قدره **مجموع قوله** الام الحوض
الاستحاضة والغاسم وجم العين التي آخره في موقوف إلى اصرار دمل الحوض
لاعنى عن كثره ولا عن قليل وعيد الاحباب والحقايد دم الاستحاضة والنفاس
لاشبهه كما في الحاش **نفس** وشوش ببطا الحكم لان دم النفس جودا في
لها جرم من الاحباب وجم العين وهو المكس والشرية والكاف والمشتقة

فثبت قول الشيخ المصنف ولا يشترط جريان على الخلق ولا انقضاء الطريق **قوله**
 واعلم ان المصنف لم يرد المارة في النسخ بل في الجمل فاعلموا ان قوله مع
 النسخ مع الجمل ان لا حاجة في النسخ الى الجمل بل في النسخ مع النسخ كذا في النسخ
 اذ لا بد من كون المارة في النسخ فلا يصح في الاصح الجملان وقد ورد
 استحباب الرتب في مواضع كسباني في كتاب المصنف **قوله** ولو لم يشترط في النسخ
 وجب على جميع المحتل لما في المارة لان القول في النسخ هو توقف على النسخ
 بطلانه وهو توقف على النسخ المالك في النسخ مع النسخ فلو لم يكن
 على ذلك **قوله** الا لم يثبت في النسخ المارة في النسخ المارة في النسخ
 بالاطلاق مع الرطب و عدمها استند الى الامور في النسخ المارة في النسخ
 لتعدي و معارضه في قوله عليه السلام كل من سلك في الاصح بشرط الرطب في النسخ
قوله ولو لم يكن في النسخ المارة في النسخ المارة في النسخ المارة في النسخ
 قد سبق الكلام على هذه المسألة في النسخ المارة في النسخ المارة في النسخ
 موضع البحث عنها في الحقيقة هو احكام النسخات و اعاد مع زيادة **قوله**
 ولو علم في الاشياء التي في النسخ و استمر في النسخ المارة في النسخ
 سبق في النسخ ان حصرها لما جرت الوجوه لان الاصل عدم النسخ
 المارة في النسخ في النسخ لان الجمل في النسخ في النسخ في النسخ
 و قد علم على ذلك في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 صلا مع طرق ما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

ثم صغر الى النسخ كسباني و ثبت ان في النسخ في النسخ في النسخ
 فثبت ان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ومن ان اداء العوض في النسخ واجب يجب الاستكان و ان في النسخ في النسخ
 مع النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 مورد الرد ان النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 فلا سالما منه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 البطلان و ان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 بالبول في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 الاخرى كما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 اعتبار كون النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 غير وقت النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 عقيب النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 نص في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ثم كسباني البول في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 و يجب ان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 فثبت ان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

بغيره مع قول وكفى الخفيف في باقي الايام بعد ان يحجب الغسل ولا يتحقق الخفيف
 الا مع الجنب ولا يرفع اليه الاشارة الى قوله لا يرفع والحق ان كلامه لا يرفع
 عاروا ان كان مع الواء حسن لئلا يفسد منقطع على الصدوق والمكان المعين
 كناية عن الغسل في حركه وسوء الرواية وحمل الحاص ثم شئت البغوي في التفسير
قوله وقد خففنا في الاستحباب ذلك لان الجرم في السنن من الصلوة
 في التوسيع لا جرم او لا يعلم اي الصلوات في ذلك لعدم علمه بالترتيب الظاهر ان
 قد خففنا في ذلك لان الجرم انما يحجب الجنب وحالف ابن ادرس جميع من
 الصلوة فيها مطلقا وختم التسارع ايضا حاصل لان كلامه من الصلوة عن واجب
 لان نفس موافقه موافقة عليها واما المقدار فكيف في حصول الجرم **قوله** ومع
 الصيق يصلي عاريا في اخره لتعد العلم بالصلوة في الطهارة مقفون والاصح بعين
 الصلوة في واحد من التوسيع او الياس يستحق بالمكان من قبل الصيق
 ولا يمكن ان يكون الصلوة اتمه في ثوب والجنب مستحق مع تقدرا انهما
 كما سمي ولا يفي ان يحجب عاريا الترتيب في الثوب او الصلوات المتعددة فلو
 صلى الظهر في احد المشيبتين ثم صلى العصر في الاخر لم يظهر ثم نزع وضع العصر
 صلى به الظهر او لا لم يبر الا يمكن ان يكون الظاهر موافقا في جعل الترتيب **قوله**
 ولو لم يجد الا الخيس فعن زهير صلى عاريا ولا اعاده عليه الى هذا حسب
 الشيخ وجميع من اصحاب الظاهر بالصلوة عاريا في عدة اخبار والحق ما نسب
 اليه المص في المسح من التوسيع في الصلوات عاريا جميعا من الروايات
 ورواه علي بن جعفر عن ابيه موسى بن الصمغ المصنف للظاهر بالصلوة في ثوبه

الصلوة

عن الصلوة عاريا الصلوة في ثوبه افضل من ثوبه على الاستحباب وحصول
 التوسيع في ثوبه في الصلوة واما الجنب على بعض الاجام الى وعلى كل
 طهارة قوله واحد لم يكن من رعه ليرد او غير ذلك اعاده الى
 اوجب الاعادة انما لم يجد ثوبا فليس عليه غسل ولا طهارة ولا اعادة
قوله وظهر الجنب والبراري والارض والانس والاشجار في الشمس
 البول وشبهه كالماء الجنب وقيل ان الحكم مقتصر على الجنب والبراري والارض والاشجار
 يظهر في كونه الصلوة عليها وعموم الغسل المصحح بالطهارة في ثوبه لا يظهر المقتول عاريا
 سوى ما ذكره لا على عاريا كالحجاب والابواب المسددة والاشجار والركن
 التي قد على ارضها والارض الغنم لا الحسد وجفت الشمس طهارة في الخفيف من
 كونه اشارة الى الخفيف في ازالة الريح خلاف الشيخ في وقت ولا يجب ان ياتي
 عين الحاسة في لا يظهر لصفة البول المستبر ومضى شرفت الشمس مع رطوبة الجنب
 طهارة الطاهر اذا جف الجنب **قوله** وظهر الظاهر احاطة بالارض والاشجار
 صيرورة واما اود خاتما للجماع او لمحا على اظهر الجنب **قوله** والارض على
 الصلوة بمنزلة القدم وكذا من قبل الخفيف وما نقل عاريا كالتحاش للصلوات الاطلاع
 ولا يبر من اذ العين الجنب بالارض اجزا بها التي لم يخرج عنها بالاحتياط
 وشروط طهارتها وجفافها ولا شدة الشمس في الجنب المسح المبرر للعين وكذا لا شرط في
 الخبيسة ولا كونه استجم للعلم **قوله** او الزائد على كونه عاريا في الظاهر
 بشرط الزيادة على كونه اذ جهل بالصلوة عليها فقدم لو اخرى منه ما فيه تحاشي كونه
 الى الخبيسة حشا فلا يبر من الزيادة تحت سعي بعد ورود على الجنب **قوله**

اصلا لان صبيح الباني وعدة ما سوي الفعل الحققة المورثة وان على الشرع فاما
 معرفة الاحكام والحكم بعد ثبوته بدلا من معرفة سمي عن المترتب الى ان
 شئت معرفت الحكم اذ الحق ان يخرج مسائل الكيفية مثل هذه القواعد
 شئت ان بعض المتكلمين ادراكات المعقولة بالية اذ لو كانت رطبة لاحت
 الارض بها فادراكات احتملت اجزا لا تحس فلا يكون طاهرا من كمالها
 عين بخاتمة **قوله** وان تحت الراية واللون للشر لا زوال الى اخره هذا
 كمن الراية في الماء فان علم غير كس والافلا عسره بها وكذا الاخرى باللون
 كمن الراية في القسي عنه للرواية والشفرة المراد العسره ما دخلوا كان كس زوال
 كمن لم تحت من تحت الراية لان دنايها من تحت العسره والفضل للماء اذ
 يزل بكل عمل والاصل معنى الثاني والاحتياط الاول **قوله** وسيتصور المشي
 الى اخره هو كغيره من الممكن ان السمن المسلة المعبر حركه مستند ذلك الفضل المشي
 صبح موضع الدم وكل صبح جمع الثوب لان الطاهر ان المراد زوال صورته
 من النفس ولا يتحقق الا بالجمع **قوله** وسيتصور الاستطارة بشدة التسلات وبشدة بلزازه
 العين الى اخره كما يستفاد من الطهارة التي هي الطهارة اي طلب الطهارة اي طلب
 او طلب الطهارة او طلب كون الطاهر مبدل ويمنه الامتناع على الاكتفاء بغيره
 اما على القول بوجوب التمسك بالثوب لا يجب وانما بعد الفصل الذي
 باليمن اما غيره فلا عبرة به **قوله** وانما طهر النفس بان يترك من الماء المتناول
 لا لا يمكن كالماءات وان لكن افعال الماء الى اخره انما هي في الماء المتناول
 انما هو اتصال الماء المتناول عن محل التمسك اذ كان قريبا من الماء المتناول

م

انصرا بالركوة اذ انما وجب صبر الحكم على ما يمكن نزع الماء عنه كخشيب والجر والسوي
 والبدن والبطون والفتوب والسام التي لا تنزع الماء عنها انما هو الصابون والورث
 والطين والحدود واليمن في السام المات من فضل الماء والماءات كالماءات كالماء
 على حال الكثرة بها وقد سبق في بحث الماء ما ان تطهير الماءات من ماء وغيره وفي
 طهارة الدين الماء بالكثرة اذ احتجب وشاع في الماء حوله اذ اراد المعنى في
 المذكور اذ اعلم حصول الماء الى جميع اجزائه وسوى على هذا التقدير انما هو العلم
 بل قد علم هذا لان الذين قد سبق في الماء هو دعا فيه غير محط به وانما نصيب
 الطاهر هو لو كان في الكون جاد اذ اسرار الماء اس طهارة بئس كما لا يلهي
 قبل ان يذاب ولا يمسكط لا يكتشف الجواهر كالمسمن ولو كان من على البدن
 طهارة نفس اذ لم يكن له حرم الماء ومن كراهية الماء ان قبل غسله لان هذا التقدير
 غير صحيح من حصول الماء الى البدن وضمير في الماء هو الذي في قوله لا لا
 يمكن ومن شئت من الماء حرا بها للماءات وحيث لو حرم عظمه من كس حرمه
 مع الامكان الى اخره الطاهر يحسن العن كمن المكمل لان السمل المزدوج في كس
 واحتاره اصحنا لا فرق بين كس العين واليمين والمراد بان يمكن ان نزع عدم حصول
 مسند كسره لا حصل مشاهدته سواء حتى يلف عصبوا لا كسره لو حاطه بجره كخط
 غير له وصل مع امكان النزع بطلت لانه حاط به كسره مخط واصل في الذكر كس
 اكتفاء العلم عدم الوجوب اي ان لم يكن في النزع مشهرا للحاق وكس العين
 وهو بعد عن الوجود الممودة للخصاس المصغرة وقيل في الشايع كس النزع الا
 ان كس حتى يلفه او يلف عضون اعضاءه وفي المخرج المصل مشهرا **قوله** لا تقي ازاره

قوله

الكيفية بترتيب الاستدلال على غير مبدءها بنسبته في مخرج في التركيب وفي
الافعال التي المطلوب بها تركيز على التمسك بخلاف الافعال التي تقع على
وجوه متعدده وبعبارة مطلوب شرعا فلا يميز فيها النسبة كما قد ورد في
كيفية التركيب الى الحق بالافعال اجريت بغير ما في قوله صاهد على
مخصوص وهو المعلوم والافعال اجماعا ان معلق الكيفية بغير الاستدلال في
الوجود مخصص بغير تركيز على تركيزه لئلا يخلو بغيره في اعتبار النسبة
وعدم اعتبارها واعلم ان قول المصنف كما ذكر ان اود ان الالف
كان المراد بها تركيزه بتركيب التركيب باعتبار المعنى المراد منها **والله اعلم**
الى اوجه من هذا المعلوم بطريق اللزوم من قوله لا في اوجه ذكره للتصريح والتوضيح
على الجهد ويظهر ان النطق لا يخلو في النسبة **اصلا** فان لم يكن في النسبة
وجه للاطلاق الى اوجه فينتج لان الذي ينسب الى الفاعل الصادرة ان يكون
المراد من النطق والمراد معلوم في الامر في اشارة على السامع كما ان المراد
فعل **المراد** وقتها بغيره على تركيزه في المصنف الا انه لا يخفى ان محل النسبة
عند اول العباد له لانه لو لم يكن عليه كتاب **والله اعلم** في هذا
الصاحد عن النسبة واول وجبات الوضوء الذي يتصور ان يقع النسبة عند
اول فعل الوضوء كما جازى اعزده الما على اليد والخصم والاستشاق فانها كانت
من الافعال المستبعدة اول الوضوء الذي اعزده على المدين فيكون الفاعل النسبة
عنده جازيا بل يتبين بان يكون الفعل المصنف والاستشاق مستبعدة او كانت
من السمع فيستبعدت الوضوء ولا ينافي بينهما فيكون هذا وجوبه على السامع

لان اول وقت الموضع افضل من غيره لفضله الصواب والوجه فان اراد المصنف
ثبت الوجوب وقيد بالنسبة لوجه سبغ او لا يكون من افعال الوضوء لاسيما في
وجوه استحباب الوضوء كما يشهد به سابق ويرشد الى التفسير في وجوب غسل السجدة
وجوبه بغيره بما يظهر من مسنده قاضيا عنها اذ لم يمتنع منه مع طعن المصنف
كان تركها من تركها هذا اذ لا يمكن الاقرار منه اذ في الذكر في الاستحباب
من حصول مخصص النسل بالاضافة الى باقي الاعضاء او لم يكن الوضوء من حدث التيمم
والبول والبراءة انما هو كسجبت بغير الوضوء مما يتعلق به كالنسل للاستنجاء او لا يتعلق
به كالنسل للاكل بل هو افعال النية في شيء من هذه الواضع لاشياء كونه من افعال
الوضوء واعلم ان قوله استحبابا مخصصا على التفسير كذا قوله وجوبه وادار
بالوجه في المصنف الذي لا يجوز التفسير عنه احد في قوله هذا اذ اول جزء
من فعل الوضوء مستدرك مع ان ليس الاول جزء من فعل الوضوء ابتداء واعلم انه لا يمكن
ادخال جزء من الركن في فعل الوضوء وحيثما من باب المقدم كان فعله كذا
اول جزء يجب الاتيان به او يفتقر الى اول جزء من الوضوء ويقتضي بها **والله اعلم**
استدلاله حكما الى اخر الوضوء الى اوجه قد كان الركن استدلاله الى اخر
الوضوء وكل عباد لان كل جزء من الاجزاء عباد لله من النسبة الى ان
هذا مستدركا ومشتدرا كقوله بالاضافة حكما ونسبته اكثر الاستحباب بغيره من جوان
لان في منه سأل الاول وشيئا النسبة بغيره من وجوه وهو العباد على حكمه في
على مخصصا وحصل في سائر الجاهل على كماله احلف فيه ان يمكن ان
في محتاج الى التوضيح من وجهه وما ذهب اليه من التفسير حاصل في ان الاول لا ينافي

مقتضى الطهارة لا يشترط اللطف والمعتدل في اي زوايا الاول دون الثاني في
الاستحباب فانما يطلب اليه والمراد من ان الفاعل من العباد التي تقع فيها
شرعا ذلك الحديث وانما يرد الى الشرع والامانة اذ لا يمكن اذ لا يمكن الطهارة لا يتبع
وهذا الحكم مع بقائه مستتب وانما يخلو هذا الحكم في التمسك بغيره على ان لا يرفع الحديث وفي
الامانة لم يشرع لغيره من جهة اللطافة واما عند المدين والامر ان مثله انما في حيث
الامانة في ان المصنف مستدرك الى المانع من ارفع الحديث الى المانع من
واعلم ان قوله استحبابا مخصصا لشرط الطهارة لا يخلو على طاهر بل لا بد ان يكون
سببا في شرط الوضوء وكثيره في ان المراد الاشارة الى سببها اي شرطه في
فقد تولى سبب الطهارة وهو الوجه في كل حال كما يحكي عن العالم وصريحه في سبب
النسبة في السان لان المطلوب بالطهارة كذا كذا في كل حال لا يردده وسببها
تولى امر امتنع عاده وكيف حصل له المراد منه الوجوب والنسبة سببها
على سبب الوجوب من سببها من جهة ما في قوله بغيره من العباد من الامانة
المعتدل ان السبب الطهارة في العبادات وسببها ان الوجوب المستحب
من الوجوب المستحب اي ما لا ينافي مع انما في ان من سببها الوجوب المستحب
كان ان ترتب الى امثال الوجبات المستحبين بغيره ولا يخلو الصلوات المأثورة
من اقرب الى الطهارة كذا النسبة المستحب من سببها المستحب او سببها
الوجوب المستحب بزيادة في اللطافة وانما في الوجوب لا يخلو ان يكون له اولا
من ان اللطافة في التيسير في التيسير فان البنية والامانة وجودا وعلما
الوجه والوجه في جميع الامام صلح لللطافة فيها وانما في جميع الامام كانت

مقتضى الطهارة لا يشترط اللطف والمعتدل في اي زوايا الاول دون الثاني في
الاستحباب فانما يطلب اليه والمراد من ان الفاعل من العباد التي تقع فيها
شرعا ذلك الحديث وانما يرد الى الشرع والامانة اذ لا يمكن اذ لا يمكن الطهارة لا يتبع
وهذا الحكم مع بقائه مستتب وانما يخلو هذا الحكم في التمسك بغيره على ان لا يرفع الحديث وفي
الامانة لم يشرع لغيره من جهة اللطافة واما عند المدين والامر ان مثله انما في حيث
الامانة في ان المصنف مستدرك الى المانع من ارفع الحديث الى المانع من
واعلم ان قوله استحبابا مخصصا لشرط الطهارة لا يخلو على طاهر بل لا بد ان يكون
سببا في شرط الوضوء وكثيره في ان المراد الاشارة الى سببها اي شرطه في
فقد تولى سبب الطهارة وهو الوجه في كل حال كما يحكي عن العالم وصريحه في سبب
النسبة في السان لان المطلوب بالطهارة كذا كذا في كل حال لا يردده وسببها
تولى امر امتنع عاده وكيف حصل له المراد منه الوجوب والنسبة سببها
على سبب الوجوب من سببها من جهة ما في قوله بغيره من العباد من الامانة
المعتدل ان السبب الطهارة في العبادات وسببها ان الوجوب المستحب
من الوجوب المستحب اي ما لا ينافي مع انما في ان من سببها الوجوب المستحب
كان ان ترتب الى امثال الوجبات المستحبين بغيره ولا يخلو الصلوات المأثورة
من اقرب الى الطهارة كذا النسبة المستحب من سببها المستحب او سببها
الوجوب المستحب بزيادة في اللطافة وانما في الوجوب لا يخلو ان يكون له اولا
من ان اللطافة في التيسير في التيسير فان البنية والامانة وجودا وعلما
الوجه والوجه في جميع الامام صلح لللطافة فيها وانما في جميع الامام كانت

في الرد كما لا يستلزم فيه الجواب والتمسك بالظاهر والادعاء
وذلك الحدث الذي لا يخلو من صاحب الشك المستلزم في الاستصحاب فان انقصر
على وجه الحدث لا ينفك عن الطلاق الى افراده المراد ان نفي الاستصحاب هو انقصر
عليها او هو اليها الرجوع فان علمنا ان صحة نفي الاستصحاب في ذلك الموضع
فانها لا تؤثر في اطلاق الرجوع بل في نفي الرجوع ولو انقصر في الحدث على نفي الرجوع
فقد لان وجه الصحة لا ينفك عن نفي الرجوع المستلزم في نفي الرجوع بل في نفي الرجوع
الممكن في نفي الرجوع لا ينفك عن نفي الرجوع المستلزم في نفي الرجوع بل في نفي الرجوع
ان ان ينفك عن الحدث السابق مع المتعارف في الظاهر او اطلاق في الاصح الطلاق
لا ينفك عن امر المتعارف في نفي الاطلاق في نفي المتعارف مطلقا وان قصد في السابق
خاصة فالاصح الصحيح كما هو صاحب المتبرع وشيئا لا يمكن ذلك في ذلك في الحديث
المعارف في الطلاق معصية في تلك المعصية فهو في معنى الاستصحاب **قوله** لو لم
يتردد على الاشكال الى ان يرضى الى الوجه المعبر ومنه الاشكال من ساقاة
الدمية والا خلاص او هو خارج عن العباد ومن ان لا لازم منها سواء في
والاصح الاول لان الرد في الطلاق لا ينفك عن الرد في نفي الرجوع ونفي الرجوع
ولو لم ينفك عن الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
ولا ينفك عن الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
كصحة الرجوع الى الاستصحاب ولا ينفك عن نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
وقد سبق في ذلك في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الفرق كعدم الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع

العلم ومبني استصحاب ما هو ادعاء او ذكره انما في استصحابه فيمكن ان يحمل الرد على
وهذا صحيح ما هو الا ان الاستصحاب يقتضي انه الى المتعارف في نفي الرجوع في نفي الرجوع
لا ينفك عن نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الطلاق كما اختاره شيخنا الشهيد لان الحدث يحقق ويحمل الرجوع على ما
موقوف بين كون الميثاق رضا او نقلا وسن ان مقتضى من ذلك هو المستلزم
وحيث انما ينفك عن صفة واحدة ومن ذلك علم علم الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
قوله لا يصح الطلاق من الكفار لعدم التقرب في حق الا في الاستصحاب وان اعتد
الطهارة في حق الكفار كما في بعض الروايات الذين بعد عن الاستصحاب في حق
الا انما هو الطهارة تحت المسلم لا ما في الرضا انما هو الطهارة في حق الكفار
اعادة الى ارضه المراد طهارة الطهارة الى طهارة لعدم حصوله في حق الكفار
لو كانت كانه لو لم ينفك عن طهارة الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار
لغزوه حل الرضا في حق المسلم ولا يكون حلا حقيقيا ولا ينفك عن ذلك في حق الكفار
صحة ردت الطهارة للضرورة في سواها منها فصيل الكفار في حق المسلم اذا فقه
المطهر والحرم من المسلمين في سواها لم ينفك عن وجودها في حق الكفار في حق الكفار
المستحبين وغير ذلك وقال في الذكرى الى اية الرضا في حق الكفار في حق الكفار
في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار
صحة والا كما في الصورة في موضع النقص لا يقتضي رجوعا في حق الكفار في حق الكفار
فصل في نفي الرجوع في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار

والبرهان على المحنة في الرد على الزوج وان شقوه المستلزم ولا ينفك عن الرد على الزوج
الى اخره لا ينفك عن الحدث وعده كسج في انما ينفك عن الرد على الزوج في انما ينفك
الى اخره فلهذا لم ينفك عن الرد على الزوج في انما ينفك عن الرد على الزوج في انما ينفك
ووجه بطلان حكم النية على الرد والمطهر اذا فقهوا في حق الكفار في حق الكفار في حق الكفار
المزلات صحت في رد نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
عن نظره وغيره **قوله** لو نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الكثيرين الى عرب باليمن للجهاد الراي مستأجرت صحتها من الذين وقد
عرفت فيما معنى ان لا ينفك عن الرد على الزوج في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
لو انقصر في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
حكمه في الذكرى عن ابن طاهر وسن في النفي على ما ذكره المستلزم في نفي الرجوع في نفي الرجوع
التبرع في باقي الاعضاء بعد نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
مما سبق في الرد على الزوج في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
في بعض ما في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
مستلزم في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الصحيح الى وجود الاستصحاب وان النفي حاصل على كل قدره وليس في نفي الرجوع في نفي الرجوع
عاد الى اخره الصريح على ما اختاره ساقاة في ذلك مستلزم لان
نية الرد وان كانت منافية للاطلاق مطلقا مع صحتها في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد
لو شقوا الا انما في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
فصل في الرد على الزوج في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع

الواقع هو النفي ووجه الصحة ان قصد في المتعارف في الباب انما في نفي الرجوع في نفي الرجوع
سببه وذلك لا ينفك عن الرد على الزوج في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
المعتبر فيها افراده المستلزم في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الى اخره ليس المراد بما يجب له الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
حيث الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
شيئا من ضرورة رد الطهارة وسواها في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
منه في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
القرآن لا ينفك عن الرد على الزوج في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
فانما في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
والية وبسبب الشيخ وابن ادریس وجماعة وجهه انما على وجه رتبة الرجوع او
الاستصحاب في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الاعادة الى اخره لان نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الطهارة على الرد عليه وعدم الجزم انما يصح اذا كان ما هو رتبة الرد على الرد
في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
ولو لا افراده ما ينفك عن الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
على ما قد تم في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
لو غير مستلزم في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع
الوجه **قوله** لو عمل في الرد في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع في نفي الرجوع



لا ان غلب جميع الاخلاق معه واحدة مكرى فخل كل عقوبة شخصية او بالاجرة
 ارتباط البية الخاصة بالعقوبة من ارتباطها العامة ولان اطلاق الازية ماول
 كسره والاصح البطالة لان كسره عقوبة واحدة والاولا لونه التي اوعت
 مظهره واطلاق الازية متبرل مما غلب صاحب الشريعة عليه السلام ان الله ان سوي
 في ابتداء الرضوخ ربح اليك عن الاخلاء وفي الرهبة ان في الاول والاصح
 البطالة **قوله** ولو كونه لثاماً لم يطل من غلب على لان كسره عن الموالاة الاخر
 ولو كسره لم يطل المطلق المزوج عن الموالاة وانما لم يطل من غلب
 لان الرضوخ لا يشرط حصوله من غلبه على الاضلاع وان يوقف بشيء
 على الجميع وهذا لو لم يطل لم يجل على كسره مع الترتيب وشبهه الترتيب فاذا
 عاود والبل هو وجود استيفاء السلف من الاضلاع بان سوي فيها تمام الرضوخ
 ولا يضر هذا الفرق لما ذكره كلف من غلبته **قوله** ولو كونه غيرة
 بعد تولى سوا الله الى اخره لان المكلف مضطرب فغلب الغيرة قام مقام قبله لان
 العذر انما هو غلبة الغيرة فلا يجوز التوكيد فيها ولو لم يمسك كان **قوله**
 فان تولى الوجوب لم يصب في فرضه الى اخره وذلك لان غلبة الوجوب
 لا يحرى عن الذنب على الاصح لثباتها ولا يشرطية الوجوب في الرضوخ كالتحقيق
 في الخلق لانه الماتى به سيرة ومكمل الكفاية ولا يشرط الذنب والكفاية
 في ترجيح الفعل وانما المخرج من الترتيب كسره وليس شيء لان الانسان الذي غلبه
 كلفه **قوله** فان تعدد ما في كل الحدث اعادوا في غلبه الى اخره اي فان
 تعددت الطهارة والصدقة واحضر ذلك على كل حدث الطهارة فادفع الى

انطلاق الى اخره **العضو** اللام المرض الذي لم يصبه الماء او تركه على له
في عضو من الاعضاء الا الى اخرى او جرحه عالم بها فانسلت في الشاة ثم علم ثم جرح
العضو بالاصح **الطمار** جاري مع دم من شتر الطمارة او الكسابة **العضو**
الشاة **العضو** الشاة فيها قد سوي بها واحد منها فسي الخش في الطمار كما ذكره **العضو**
العضو على الكسابة **العضو** جرحه وكذا على الكسابة **العضو** جرحه **العضو**
الطمار مذوبة او كانت **العضو** الشاة وجرحه مذوبة **العضو** الشاة
العضو او الكسابة فلان الشاة شاعرت سطفا على علم سئل في الكسابة
وقرر سئل **العضو** الشاة فانسلت في الشاة على فقد الشاة قد فهم
التعبية الشاة **العضو** شاعرت قبا على فقد الوجوه بالذرة وشية كبرى
ليس كذا لك **العضو** الشاة او الكسابة وقد لولت فانسلت في الشاة
باعتقاده بدل قوله على فقد الشاة لكان اولى واشمل للذراع ما اذا كانت
الشاة وجرحه وما اذا لم تصد شاة على شاة علم على ان يمكن الذراع
الاجزيرة في الصابة **العضو** شاعرت على فقد **العضو** الشاة **العضو** الشاة
في كثره **العضو** الشاة **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت
لوقى الشاة على الاعضاء الى اخره **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت
كل عضو في الحوت عن ذلك **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت
شاة شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت
عبادة واحدة **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت
ان ترى عند كثره **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت **العضو** شاعرت

واصف الاربعة المنخفضين وهو مقوس بالحدوب المذموم بالشرقية
 تحت الام من الوجب لاصار الصحن منحنى تحتى الخطاب من غير
 ان يكون منحنى على سطح الوجب السطح على الوجه المتبر وجها
 بالعل على الاول وبمعنى ان يكون منحنى على الارتفاع منحنى على الارتفاع
 الوقت من خط الطول **قوله** الثاني من الوجب باكمل من الاول وان كان
 مع الجوان الى اخره الوجب في مثل الاربعة وغيره من مثل في الطول استمر
 الماد على العمل ما لم يتجزأ منه ولا شرط لثباته فلو كان كذلك ان احوال
 حرة لا مطلقا فلا شئ **قوله** وحده من النقص الى ما ارشده الزمن طول
 الى اخره النقص من احوال استمر الكس والارتفاع من جانب الاربعة
 في تجديده وانما السطح من الجوان الى الناحية فلا يستقيم اذا كان سدى للثابت
 اما الزمان فحركة وما اياها ان اللذان خطان بانها في فاصلة من الاربعة
 وبها انها لا تملك عليها كذا فاعلم ان الكس من احوال نقصانها
قوله الجوان الى سطح النقص وهو السطح الذي بين السطح والسطح على القول كقول
 غيره وهو الاول في ما ذكرنا من احوال من احوال الاربعة والكس والارتفاع
 النقص كقوله سطح السطح من احوال الاربعة والارتفاع والارتفاع
 في حده وهو طرف الدرع كقول السطح على السطح من احوال الجوان
 وكس او حالي من غير كل العرض في الثانية والارتفاع من باب السطح
 في مثل السطح الطول استمر **قوله** ما كان حيزا في الاربعة في الثانية
 من الكس والارتفاع **قوله** ما كان حيزا في الاربعة والارتفاع الى اخره

[illegible]

المنع من حيث هو واعلم ان المراد بمرثه اصحاب في عرض الراس اما في طول
منه اذ لا يسمى به اصحابا سوى الفضل من مقدار المذكور ولو ما صبح **قوله** حقيقا
وكبره دبر الى اخره اي مستقبلا لثبوت المولى الصادق عليه السلام لا يكسب من العرض
مقبولا وهدى بقا لالمنع و ابن ادرس لا يجوز المنع من ذلك ولا يراه
بالكراهيه من الا خلاف الماوى في منعه الى الاستيجاب **قوله** ولا يخرج من السلبه
الى اخره اما باليستاتف ما حده او بان مقتضاها الوضوء على محل المنع
او بجزءه على محل لا غير المنع او بامتناعه او بان مقتضاها الاحتراز **قوله** ولا يمنع
على وان كان من شر الراس غير المقدم الى اخره وان وصل السبل الى
الرأس و لئلا يمنع بالغيره كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وان السبل في قوله
واصح ابرؤسكم بعضه الا لصاق لانه اعم معاينه يجب كون المنع باليد
لنسي **قوله** بل على البشرة او على شعر الشخص بالمقدم اذ المنع عن حده الى اخره
البشرة في العبادت بعدد على موضع الشعر اذ لا يزيل من موضع الراس الى كسب
على الشعر كونه من الراس باعتبار الثياب والمراد بالمنع بالمقدم في السلبه
الثابت في المقدم وبقية بعدم الخروج عن حده احترازا عن الطويل الذي
اذا خرج عن حده المقدم فانه لا يخرج المنع على ما لا يمتد لانه خارج عن محل
العرض والمقدم الجرم فكأن العين حده السلبه ولا يكتسب من الشعر المقتضى
المنع بعضه على بعض ووراءه بشره سلبه **قوله** المنع من الراسين واما
اقل ما يقع عليه اسم الى اخره المراد به لك في عرض القدم اما في طرأه في ان
من راس الاصابع الى الكعبين واحتمل في الذكرى اجزا من جزم من غير القدم

قوله من جزم من مقدم الراس ويكون الوجه للقدم المنع لا يمنع من مقدم
وما عد المنع من السابق القدم الى اخره ما ذكره في بعض النسخ خلاف ما عليه
جميع اصحابنا وجوز من مقدمه اوسع اذ في حده من كسبه ان المراد في مقار
الاصحاب وان كان منها سلبه على غير شخص يستدل عليه بالظاهر وكلامه على
القدم وجوبه فان عبارات الاصحاب صريحه في خلافه بدعيه ما طبعه
الكعبين بما العطفان ان يثبت في مقدم القدم امام السابق حيث يكون منعه
الشرك غير قابل للسلب والاصحاب الصريحون في ذلك كلام اهل العلم مختلف
وان كان في اللغويين من اصحابنا مثل عبد الروسا لا يرون في الكعب
سواء السابق في مقدم القدم وقد اطنب عبد الروسا في كسب الكعب في تحقيق
ذلك واكثر في الشرح على ذلك على ما كان عليه من كلامه على ان القول بالكعب
سواء المنع من السابق والمقدم ان اردوا بوضوح المنع الكعب سواء في القول
احسن الحاضره والعاده ولا كلام لاهل القدم ولا ما ساعد عليه الاستساق الذي
ذكره فانه قالوا ان اشتقاقه من كعب اذا ارتفع ومنه كعب ثوب الخبار وان
ارادوا ان يتابع من القدم وشماله هو الكعب مقابل العاده لم يكن المنع منها
الى الكعبين والمقدم قد ساء حكمه عن الاصحاب وحده القوي وكذا ما
الكعبين في المنع فان ان المعنى اولان العباد بالحق لا تمنع كعبا ولا يوجب المنع
الى المنع من جاز من الخراف لكان احوط وكسب المنع جاز الى اخره وقيل لا يجوز
لان الاثبات كما يكون كعبه كذا يكون لكسب من اعطس عشره الى واحد من الخراف
لاثنين واحد وكذا القول في المرافقه وقول الصادق عليه السلام لا يكسب من القدم

منعلا من اهل الجواز من كعبه وما حسن قوله ولو استوجب القطع على العرض
سقط المنع والاصح على ان في فانه شامل للمطلوب جاز على جميع الاقوال **قوله** فان
زال السبب في الكعبه الى اخره يشتمل منها من انها حله وضروره فتقدر بغيره
ومن ان زوال السبب المنع لغيره كمنع الطهارة وكونه رافعا للحرث لا
بعضي العطفان اذ ليس هو من محل الحادث وكسب البحث من مقتضات الاول
يشتمل الى ما هو مقتضى الاجراء والاعاده على خلاف الاصل ويوقف على ذلك
وبناء على الاصول الثاني يجوز ان يتولى صاحب هذه الطهارة دفع اليد
لاستعمال المانع وتحتي تواجده ليعتد به وانما لكل امرئ ما نوى الثالث بعد ايراد
الحديث لا يصح الرافع له حدث مشر و زوال السبب ليس من الاحداث اجمالا
يجب استحباب الحكم الى ان يحصل حدث اخر ومنه تقررت هذه المقتضات
لزم الجرم لعدم الاحداث بها وفي الخبره وهو الاصح وبعد الطهارة بعد
الضرورة ان اريد به عدم جواز الطهارة كذا كسب بعد زوال الضرورة فحق
وان اريد به عدم اجماعه فليس كذا لان المقدم من الاما حقه فان ذلك هو
محل التمسك **قوله** ولا يحل السلبه الى اخره ولا يكسب الا عاده بزه اليها
واحد منها لا يفتى ولا شرط في الضرر عدم المنه وانه لا طلاق **قوله** وكسب
ان يكون المنع بغيره ضرورة الوضوء الى اخره هذا كسب الراس من الاصحاب
ولا يقتضي خلاف الراس فلو سبقت ما حده اذ هو مما لا يمتد لانه لم يصح قطعا
ولا كسب بعض الوضوء في الماء فقدم بعض الاصحاب من المنع عاده لما سبق
من انها وان طهر السلبه من الاستيف وسلك ان النفس لا تصدق بكونها

عرفا فان الحكم في مثل ذلك انما هو الحرف لا اريد به الاحتياط فولى النفس عند اخر
لما قلنا الماء المعضون احرازه بما حده ولو سبب العضو عليه في حق صحيح
قوله ان لم يمتد الى ان طهر السلبه بل الوضوء فليكن مستيف الحدي وان المنع
في سبب الاستيف الى الحرف هو غير صادق على هذا القول ولا حاصل لعدم المنع
منه ولا احرازه كسب الى دليل ولو سبب من هذا السلبه الوضوء في موضع لا يمتد
من الحرف كالحجم واما ان على الاضغ من سبب على العضو للقطعة شئ
وفي الذكرى او على ما الوضوء بطريقه الرجلين ارفع الاشكال وقد نظروا
التحليل يقتضي تعاقب واصل القولين الثاني وهو اختيار الحق وابن ابريسم والاول
احوط فان سبقت بطل الى الوضوء ان كسب بهذا المنع الى ان يجب
السلب الوضوء السلبه والاعاده المنع بها ووضوءه ذلك بان كسب على
محل الاستيف با حرم ضرورة الوضوء او يمكن عود العصر الى المنع حينئذ
فيسقط بطلان الوضوء اذا تعذر ذلك كسب على الوجه المتيسر وليس من خارج
ولا يثبت فيها الى اخره بهذا القولين لاشياء المقتضى والاصح الوجهين
لان وضوءه البياض ان وقع من الترتيب هو بيطاير والارتماء واجب مقابله
بطلان تعاقب الوضوء من الملامه ان وقع عليه وضوء البياض يجب العمل به لان بيان
الوجوب واجب القول على السلام بعد هذه وضوءه لاهل الله الصلوة الا بطل
يجوز ان يكون الواقع في وضوء البياض خلاف الترتيب لم يتبين وكسب الترتيب
على جواز غيره قلنا فليكن ان لا يكون قوله عليه السلام هذا وضوءه لاهل الله الصلوة
الارتماء حارما على طاهر من الغرض المستدعي بل يكون مخصوصا بمنه وهو خلاف

والا لم يترك خلاف الاصل فهو خلاف **الاصل قول** ولو استعان ثلثة للمضرة وبلغوا
بغيره كثر الى اخره المراسلون اعضا وضوء وبنو ذلك حيث صدره من المشرقة
منه وانما يترك لغوات الترتيب وانما يظل باعد النبل الورد عند الحق الى ذلك
اسوا على الورد **الغير قول** والمولات وهي ان يترك كل عضوا سابقا عند
كل الورد الا في بعض النسخ والمرا تقيده بحسب العادة وهذا احد القولين
للاصحاب في تغيير المولات وهو ان يترك الورد الى المعنى المعنى فان المولات ما عدا ذلك
وهو التسامح وهو حاشا والمعه والقول الثاني ان المولات مراعاة للحفاف على معنى ان
حسب النبل قبل ان يترك اصله فادام النبل باصلا فترج وهو الظاهر **قوله** من عباد
اكثر الاحباب وفي بعض النسخ الشهد حكاه قولنا في جميع من التفسير ومن
المتنبهات وراعاة الحفاف فطراراه عندنا ان هذا هو القول الاول لا
العالم بل حكم بالبطان بالحد الاخلال بالما توما ثم الحاف البيل فتم في وجوب التبع
منه في ترتيب الاسم على قوامه ولا يعلق ثم المكلف فقامت الازا كان في
لاستماع المكلف بغير المقدور او ان يقرر ذلك فانه القولين من الترتيب في الترتيب
في النص من جانه والمولات بالمعنى الاول اخصي بانه مكلف والاصل عده وقد
اجمع المصنف على الاول بل قد ذكره ولو لم يترك ثم في الورد بالاختلال بالما توما لم يترك
الالتزام به بناء على تغيير الوجوب لان الاختلال فالحق اذا انقضى بالما توما
جميع الامور الجارية من حجاب القول الاول لا يقولون به وهذا من اصل الدلائل
على صحة القول الثاني ومن حيث الاول كفي في الذكر اعني الاحباب في حق
من حجاب السابق وعده في قولنا فمن كان من المراهي وابن ادريس اعني
المصنف

القديم من قبل وعن صريح ابن الخلد شتر أطبقا للبل في جميع القدم الا للضرورة
عن ظاهره بان أصحاب الكفره يترشون البصل واطبقا على الاخذ من شعور الوجه
جميع ووردوا خارجة لكل يقتضي صحة البصل الاولاد لم تفسد الوضوء
لما جلال باله الا ان لا يلى على البصل تبر مطلقا اعني البوار المعتد اليه
لو كان يحفظ الرطوبة وترقى تحت لولا افراط الرطبة يحصل على سطح البصل
فيما احتمل ووجهه بقاء البصل حسا والتقدير على خلاف الاصل قال في
الذكرى ولعل الاصحاب البوار المعتدل يخرج خطوط الاقراط في المراء
ان كانت لومعة بقا الموالاة لا قراط المراء البوار مع دعائه ما يمكن من
الكساح في الاصول فظهر سقوطه عند كل الحديث الدال على اعتقاده
فيما قبل البصل لو انصرف الى الاستثبات للبحر جاز كما صرح به في الذكرى في غير
الوجه بين الوضوء والتم احتياطا كان اقرب الى المرأة **قوله** فان قيل
وجبت السابق الى انزال الماء ومنه جفاف الوجه **قوله** وما دمر الوضوء ولو لم
يما لا يقرب الصلوة والكفارة الى آخره المراء الوضوء ما تصور معلق القدر
به لتسليم المذنب والواجب للبحر وغيره فمن نذر الوضوء وما الى هذا
لا يقال انقضاء نذره ما على القول الاول بل بانقضاء اعادة الجفاف فظاهر
وما على الثاني اعني ان هذا الوجه صحيح ونظر القاضية في ذلك وجوب
الكفارة بما لا ينفك وتحت اقل بالتمتع في صحة الوضوء وجان لمعان
ان المعتبر في صحة التمسك حال الذي انقضاء النذر ان يصلوا بشرط المراء
كغيره وهو يفسد انزال الوضوء الرابع الاول ايضا النذر ذلك فانه يمكن

المذكور لعدم الظاهر ولا عن غيره لعدم التسلسل والعرض ان الموقوف هو المذكور
وبشر لو تضرع له ولو كثر من يتقدم في ما بين من جالس معه لم يدرم متقدم
مع ان الغائب غير شرط في اصابته او ان يترك ذلك فقد رتب العلم على صحة التضرع
وجوب الكفارة ووجهه ان الشاهد ان كان يترى ان الموقوف يرجع المذكور
والكفارة لا تقتضي له شرط وليس كذلك لان الموقوف لا يخرج عن
المذكور او ان شرط على جميع وجهه الوجوب فكل من هذا هو المتعلق من المالك
ومقتضى ذلك ان الكفارة لعدم المالكه والافق المذكور في الورقة لعدم المالكه
والعرض لعدم المطابقة بين المالكه والمذكور فيجب في عهده يجب ان لا يترك
كسب الكفارة الا اذا تضمن في المذكور كسب عند التصديق وقته في كسب وقته
فظهر ان الكفارة لا يتوجه القول بها على واحد من القولين بل يصح في المطلق
الا على ذكره افضل والافق ما جاز على القول بالمطلق مع تعاقب
كسب الاعادة ولا كفارة وعلى الصحيح كسب ومع خروج الوقت كسب مطلقا
وهذا لا يفرق من الرخصة مما لا يفي وقت معين وموصله ان كسبه
الكتاب لا ينافي مع ان يكون المذكور مسميا او مطلقا والحاصل ان
حصل له وجوب الكفارة بجميع الرخصة المالكه في غير مستقيم مسا في باب
المذكور انه لو تضرع له في زمان او مكان مخصوص في باب غير فانه يجب
عليه فيها ولا كفارة وسواء كسب ماله او لم يملكه ان ما تضرع له ولا يملكه
بحكم الحكم ان الرخصة المذكور كذلك ان من وقفه اصل ناصية الشرط فانه
حتى خرج الوقت وحسب الكفارة وان لم يتركه فولا كسبه سوا ذلك

الماضي على خلاف الصدق لا وان لم تخمين وتعلم تحقيق وجوب الكفار قوله
مع تحقيقه فينا من غير الرفقة مع الاخلاق على السديد بن الصم **قوله** الفصل
في منهج بابته وشاكلة السواك وان كان باطرب للصائم احرارا واوله
سواء الى اخره من سمحاته المتكده بالسواك حتى وروعه عن لوان اشق على
لامهم بالسواك عند كل صلوة اى واجبة عليهم فان الاستحبابات وعن اجابة
والصاوت عينا للصلاة كقنن السواك افضل من سبعين كلمة غير سواك
ويحتج بمسانن الاشجار افضله من الادراك ويجري الحقرة والخشبة والاصبع ونحوه ان
ان يكون عرضا ولا فرق بين الوطء والسليم وغيره وقال ابن ابي قتيص
والشيخ يكره **باطرب** للصائم ولا فرق في استحبابه بين اول النار واخره خلا
للصائم على سكرامة الصائم بعد الزوال لا يزال في الصلاة وليس بشيء حال
في الذكرى ما حاصله من السواك والتسبيح من الوضوء حتى يتوجه صاعدا على
الاصحاب والاجابة انهم منكر الاصحاب يقع اليه عذما ولكل مسلم
الفصل العبر في الوضوء جهما **قوله** ووضع الايام على العين والاعتراف بها ان
هذه ان كان متوضعا انما يمكن الاعتراف منه باليد بسبعة في الذكرى
الى الاصحاب بروى ان النبي كان يركب الياسمين في ثيابه كل يوم حتى ان
يكون الاعتراف باليد النبي افضل الا يتم في وصفه وضوء رسول الله ولفظه
يها الى السراعة غسل اليمنى قاله الاصحاب وروى عن ابي الدرداء الا غسل اليمنى
بالسرى وروى عنه الا حد باليمنى **اصم** **قوله** والانسبة والدعاء الى خلق قول
مهم ودعاء باليد الى اخره والدعاء **قوله** وعمل الكفن من افعال الامار الى اخره غسل

يعلم حاصل ذلك أنها بطرد الأكسجين إلى الهواء ويكونها متحدتين بمسبوقهما
في الحد كحدث وطارة وحديث وطارتين وعلى هذا فإنها أركستويا في
البعد الحادثة والمراد بكونها متعاقبتين كون الطارة عقيب الحدث لا
عقب طارة وكون الحدث عقيب طارة لا يعقب حدث وإنما عقب الحادث
والعاقبة لا بعد منها لا بطرد الحادث بل كان فيها لم يلزم حاله قبل زمانها
وإسفل المسئلة من وجه في الكلام الأصحاب حاله من في العقب وكثيرا ما
من متعين حصول الحدث والطارة منه ولم يعلم السابق منها والآخرى الظاهر
المستدرك من الأصحاب وجوب الطارة عليه كما في الإصنافين من غير ترجيح
والدخول في العلة موقوف على الحكم بكونه مسطرا وفضل التخرين في ذلك
فما لا يسطر من لم يعلم حاصل زمانها وجوب الطارة كما ذكره وإن تعلم
فما لا يمكن أن مسطرا أو حدثا لم يحكم بالطارة على كل حال ثم استغنى
فقال الحق ابن سبيد ما قد بعد ما كان معها من حدث وطارة لأنه إن كان
حدثا قد تيقن بغير ذلك الحدث بالطارة المنتهية الحدث لا في زمانها
كانت بعد الحدثين أو بينهما فترتب الأول بها واستأنصها بالحدث الآخر غير
معلوم للثبوت في تأخير عنها في التيقن من التيقن الطارة شاكن في الحدث وإن
كان مسطرا قد تيقن أنه انقضت تلك الطارة بالحدث المنتهية مع الطارة
لأنه إن كان بعد الطارة تيقن أو بينها منقض الأول على كل تقدير ورفض
الطارة الأخرى غير معلوم للثبوت في تأخره فهو متيقن بالحدث شاكن في
الطارة وقال الفقيه أنه قد مضى أن كان فيها واجبه في التيقن على الأول لا مسطرا

اذ اعلم فيها ان ذلك من مقتضى ما في متن من مقتضى تلك الطهارة ثم لو شاء ولا يمكن
 ان يتوالت عن حدث من بعد تلك الطهارة وخص الطهارة الى ان ينشكركم كذا
 فلما رد الى على السبق بالنكاح على ان كان حدث اذ اعلم فيها ان ذلك من مقتضى ما في متن
 متن انه من قبل عند الطهارة ثم مقتضى الطهارة بعد مقتضى شكوك فها يدبر عليه ان
 ان لم ينشكركم السابق جاز قوال الطهارة بين في الاول فيكون الحدث بعدا او قبل
 في الثاني فيكون الطهارة بعدا كما لا يخفى واذ لو بعد اذ المسئلة في غير الحقيقة
 ولما كان فرض المسئلة لا ياتي كون كل من الطهارة والحدث متعدد ايضا
 يكونا متحدان في العدد اذ لو اذ احدثا على بعد الاخر لم ينظر والحدث على ان
 قبله لانه لو اذ احدث الطهارة على الحدث وكان قبلها محتملا لم يكن الا ان يحدثا
 واذ بعد من الاخر فخرج عن المسئلة انما هي غير اولى او بعض افرادها او امر
 عن الحكم فها وادور عليه شيئا الشبهة ان ذلك من السك في شيء الذي هو من
 المسئلة وهو غير قادروا لانه خرج عن المسئلة او لم يكن كون السك في غير الامور
 وادور عليه من غير ان ذلك لا يمتنع بعد الطهارة وتصل شيئا اجاب بان
 المراد لازم الاستصحاب وصره ايضا في نظر السابق واللاحق البناء على ان
 لم ينشكركم السابق ولا احدثا لم ينظر ولو لم يعلم علمها بتفسير قوله لو شك في
 شيئا من افعال الطهارة فكذلك ان على حاله انما هي احدى افعالها وما بعده
 ان لم يكتف البطلان ان ذلك من مقتضى ما في متن من مقتضى تلك الطهارة ثم لو شاء ولا يمكن
 ولا يصح ادعاء من موضوعه الى موضوع اخر وانما هو على السك كذا وما بعده اذ لم ينشكركم
 شك في ان كثر عاده لم يحب العادة للرجح لانه لا ياتسب اوامير عرض السك

[illegible]

بل لا بد من إفاضة الماء عليه بغيره وهو الماء الحار لوقف النفس الزمراعية **قوله** ولو وجد
ثوباً وذكر احتفالاً بعشرون حدثاً عاد الطهارة والصلوة وإن تعددت على
رأى الآخر الحدود والوضوء الثاني في المواقف بعد وضوء الرأس للصلوة فلو بين
مسار السابق فالواقع بعد مساهمة التجدد وطاهر المكسب المراق وقد ذكره
أولاً في السراج الحدود البدنية والثالث وغيرهما إن قل بشراسته للصلوة
كثرت مرة أو كان تعدد بحسب الصلوة ومذاك لا يصدق على الواجب ينذر
وتشبهه فتولد فيك من مسندك أن لا تطهره كشرافه على ما كان من صفات الزان القديم
وجاء يتعلق ببعض هذه الأحكام والغير في حديثه بعد إلى الطهارة من الحدود
للاستغفار الزمراعي **قوله** وإن تعددت لا تكون من جنسه أو العطف بان التوسيع
الفرق لا في تأكيد الحكم ببيان المشمول ولست أعادة الصلوة المتعددة أحسن
أعاده الواحدة ثم وقع اتفاق بين من صلوات قد قل أعادته حتى
ما وقع لواجده لأن بعض الأصحاب لما أكتفى بالطهارة أن يشي على أنه يشاء
الأولى لم تنق عنه وجوب أعادته وطهارة من كل ما وقع في الأول لم يجد
التعلق كونهما في موضع فتدبر في عمده المكلف فلو قل وإن وقت الطهارة
كان الأولى أعلم أن مدة التسليم تدعى الأولى إلى الله في الثانية فبقي القول بظاهر
فيه الفرق أو المكسب في تعيين أعادة الصلوة والطهارة لا يمكن أن تكون الأولى
من الأولى والى به لأنه لا تنقضاء التبع المتعدد فانه أعادته على إفاضة
والحدوث قد كان منقطعاً بغيره كسبها بالكان منقطعاً به وهذا الذي
المعتمد ليعود على رأى وعلى القول بالاكفاء بالقرينة لا إشكال في صحة الصلوة

والطهارة بين على القول بالكسفة بالوجوب أو الذنب مع العزم على طهارة
الأيض والاولى ان يكون الطهارة من مائة وثلاثين ويكثر من ثمانين في
وقت كسب في الطهارة كما لو توفى من مائة وثلاثين في وقت كسب
في وقت كسب في الطهارة أو ما يقرب من ثمانين في وقت كسب في
الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت الوجوب لم يكن سبحة للصلاة
الشرط وهو ان الوجوب فلا يكون التجدد في مائة وثلاثين في وقت كسب
مذروبا قبل لم يكن الجهد كما في على قدر مائة والاولى في وقت الوجوب مع كونه
مستوفى في الطهارة التي ان كان كونه مستوفى في وقت كسب في وقت كسب
واجبا منه وشبهه ان كان كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
مستوفى في الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
شرط السبحة حاصله ان يكون مستوفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
مستوفى في الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
اعادة الطهارة ولا الصلوة الواجبين في الطهارة بين مع الاستمرار بينهما
فقدت اجزأت الاخرى فيمكن مثل هذا على القول بمسئلة طهارة احد الامر
فيها لو توفى منه مستوفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
في الوجوب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
لو ذكر الاخلال الجهد لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
ولو توفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
المسح بالاناء في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
الطهارة

الطهارة بين على القول بالكسفة بالوجوب أو الذنب مع العزم على طهارة

المكلف اخلال بعضه يكون الاصل في ان يكون المكلف في طهارة او في
طهارة صلات يوم وان كان في الثاني فان لم يكن الزكوة من الطهارة
مع المكلف في صلات يوم واحد او في صلات يومين فله صلات يوم واحد
على الترتيب الاول ان يكون الاخلال في طهارة واحد او المكلف في طهارة
فان لم يكن الصلوات من حدود الاختلاف فان اختلفا في طهارة واحد او في صلات
احدهما ولا يصل بعض البراءة الا بالاجابة وان اعتقد الاخلال في طهارة واحد او في صلات
واحد من الاثنين الصلوات في وقت الوجوب اعادة ذلك المدة في وقت كسب
حصل بالترتيب ولا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
للوجوب كذا في المختلفين والقول في هذا المدة في الثاني واحد من صلات
يوم لم يعلمها صلى ركعتين في وارها والى هذا ما ذكره الاصل وقال في الصلوة
واين منه وبمعية الصلوات من مكلفين وضعت نظره في تقدم ولا فرق في اثنين
الصلوات بين المسافر والحاضر واعلم ان اللام في قول المدعي الاخلال الجهد لا ينافي
في المدة من قوله ثم ذكر الاخلال بعضه من الحكم الصلوة في الطهارة واج
الى اثنين الطهارة والوجوب مع المكلف في السابق ومدة من صلات واحد او في وقت كسب
ولو كان المكلف في صلات يوم في اخره منه في الصلوة الثانية في وقت كسب في وقت كسب
الاخلال من طهارة واحد او المكلف في طهارة صلات يوم فان كانت من
فرضه لم ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
مواظبة في المدة واربعا مطلقا اطلاقا لما في من الطهارة والصلوة وان كان
من واربعا مطلقا في الصلوة من مائة وثلاثين مطلقا اطلاقا بما في الصلوة

قوله في المدة في الثاني واحد من صلات

والطهارة بين على القول بالكسفة بالوجوب أو الذنب مع العزم على طهارة
الأيض والاولى ان يكون الطهارة من مائة وثلاثين ويكثر من ثمانين في
وقت كسب في الطهارة كما لو توفى من مائة وثلاثين في وقت كسب
في وقت كسب في الطهارة أو ما يقرب من ثمانين في وقت كسب في
الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت الوجوب لم يكن سبحة للصلاة
الشرط وهو ان الوجوب فلا يكون التجدد في مائة وثلاثين في وقت كسب
مذروبا قبل لم يكن الجهد كما في على قدر مائة والاولى في وقت الوجوب مع كونه
مستوفى في الطهارة التي ان كان كونه مستوفى في وقت كسب في وقت كسب
واجبا منه وشبهه ان كان كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
مستوفى في الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
شرط السبحة حاصله ان يكون مستوفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
مستوفى في الطهارة لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
اعادة الطهارة ولا الصلوة الواجبين في الطهارة بين مع الاستمرار بينهما
فقدت اجزأت الاخرى فيمكن مثل هذا على القول بمسئلة طهارة احد الامر
فيها لو توفى منه مستوفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
في الوجوب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
لو ذكر الاخلال الجهد لا ينافي احد بها لو توفى في وقت كسب في وقت كسب
ولو توفى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
المسح بالاناء في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
الطهارة

مدا من أحكام الصلوة التي لا تحصى ان الاقرب عند المصنف هو ان يطهر بين الاطلاق
والصلاة من كل من رابعا في المصنف وشاخي المسافر ان يصلي رابعا او ثمانية عشر
وطهارة في الاخرى في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
كون الغاية رابعا او ثمانية عشر رابعا في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
ولا اثنين على الترتيب ان الاطلاق والصلوة وان كان المراه في العبادة الا
حصة ان يطهر من الباقين بعد المصنف من الباقين او الثمانية عشر في وقت كسب في وقت كسب
وتحريم من الطهارة العصر او العشاء ان كان مقدما في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
ان كان مسافرا او محججا عاد الترتيب فليقيم او بين الطهارة للصلاة او ثمانية عشر
بين العصر والعشاء من بين احد ما قبل العصر والآخر في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
العصر والآخر المغرب فليست الترتيب بين الطهارة والعشاء في وقت كسب في وقت كسب
العشاء اطلق ثمانية عشر من مائة وثلاثين بين الطهارة والعصر في وقت كسب في وقت كسب
ان كان مسافرا وعين اطلق ثمانية عشر بين الطهارة والعصر في وقت كسب في وقت كسب
احد ما قبل المغرب والعشاء وان عين العصر اطلق ثمانية عشر بين الطهارة والعشاء
احد ما قبل العصر في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
لنوافل من ثمانية عشر من مائة وثلاثين في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
عين الطهارة في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
وبين العصر والآخر في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
تردد في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب
في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب في وقت كسب

والنفس وان من المشا اطلق ثانيا بين الصبح والعصر والعصر كماله
منها وبين واحد من السب قبلها ووجه القرب ان طريق صبح البراءة العدمية
فان يجوز لكل من الاطلاق والعين منفردين ان اطلاق فمقدّم قدّم
اما الصبح فمقتضى الوجوب وزايد وحمل عدم الحزم اليه على تقدير التيقن
الاطلاق في حيث يمكن تحصيل الوجوب بسبب الامكان انما لا يمكن كما في المغرب
في فرض التيقن فلا طريق الى البراءة منها الا بالعين ضعيفة لان الحزم انما يحسب
السلم امام عدمه فلا ولا ان وجهها من باب المقدّم دفع هذا اليه ليقين الوجوب
فقطت وجوب اطلاق الاطلاق في الاطلاق وان كان كمالها طريق البراءة فكان وجوب
كسرها وان الظاهر ان العدول الى التيقن انما هو دفعه وتسهيل الامور
في الذم او اذ حازد منفردين كونه يتبعين لوجه العوضي وهو وجهها منفرديا
واشياء المنازع وليس الا اجتماعا وهو غير صالح للتأخير وحمل ضعيفا عدم الجواز
لعدم حصول فاعده بلا شأنا والتجفيف كذا في بعض الفرائض لوجوب ثلثه وعدم
الوجوب بسبب ما يمكن معناه في الذم بل يتبين واحد واما وجه فاعده
حتى يعدم حوزة والحق كما في الشبهة في الذكرى ان كلفه فاعده فيه على
منه فلو اعلم بحسب ان يترتب التيقن في قول الله ولا اوجب جواز اطلاق التيقن فيها
التيقن بالنفس على ان معقول مطلق وان الرد ويمتنع لا عا طفة لعدم كمال العادة
فصان في الرد الا ان منه التيقن اذ لا راد عنها جواز اطلاق جواز الصبح
ردا على التيقن في الصبح كما ذكره الله رجاء الفاضل انما اولها فلا خلاف ان
الصالح جاز في مسائل الباب كماله فخص به بهذا الموضع لا وجه لافان الكتاب

الاستدلال في حقها في السابق او العزل لرد في الحج واما ثانيا فلان العدمية في قوله
ثالثه مقتضى كون الانسان بغيره ثانيا مستقرا على القرب واما حوزة ولا يستقيم الا
وجه الحج من الامور مع لان الاطلاق لا يقتضيه واما ان ذلك في قوله حوزة
تضمن الظاهر والعصر والعشاء الى اخره لا يقتضي الاطلاق لان جميعها
والاطلاق ولا يستقيم وكسب مع الاطلاق وحده ولا مع التيقن وحده ولا مع
معنى فلو اطلق من التيقن اطلاقه بين التيقن واليقين انما يحسب من الرد
ان لا يترتب من واحد منها ولا يستقيم هذا على ذلك التقدير لان الضم في
حسب لا مرجح له وان ذكرناه اذ لا يستقيم جوده الى المكلف فاقرب رجاء اطلاقها
له وجوبه وولا يوجب التيقن لان التيقن لا يترتب من الحج فالاطلاق لوجوب
اعين من تيقن الحج لا يقتضي ان يترتب مع اختلاف مرجح التيقن وفيما قبله كذا
النظم العربي لان التقدير صمد والاقرب هو اطلاقها فيها وجوب
التيقن الصادق تيقن الكل والتيقن الصادق فاعده في حق عدم التيقن
ثالثه وحسب من ايراد التيقن في البعض فاعده الى اخره وهذا الكلام مستهجن
مخطف عن درجه الاقرب واما رايها فلان قوله ولا اطلاق انما في مقتضى
المرتب يكون مستدركا على تقدير ان رادوا ان كل منها مع ما من اجل
المرتب لان الاطلاق انما في امر المراد بقوله ولا اوجب جواز اطلاق ثلثها
صمد واما ذكره فاعده على عدم الدرس ان المراد لا اطلاق الا في الاول الذي ان
الطلاق في كل من التيقن بين التيقن اعني الظاهر بين الله او يكون قوله
الاطلاق انما في ثانيا لا يقتضي كلف لا حاصل لان الاطلاق في البراءة

عبارة عن الردية فيها على ما يترتب على ما وقع الاستدلال اذ كان المراد
فيه صمد واما ان طريق في الردية السابق باء ووجه في الاول ووجه في
ثالثا في منه المبدأ المراد برباعية ان التيقن بين الرباعيات الله
لا حصل ان التيقن منها يترتب الردية بين التيقن على الرباعية تكون
ترتيب كل رباعية بين اثنين ولا يتم الا بما ذكرناه فلو كان التيقن الاذي
والثالثه هي بالمرء الاول والثاني والورد في كل من الرباعية من التيقن
لكان الزايد على ما ذكرناه لافان فاعده فيه اصلا والمطلوب بيان ما يمتنع
الراء قال فان قلت انك لا تزم على قدر استيفاء لا قدس من حوزة
صمدت على الحاضر ولا يكون الا كذا كلف فاعده انها كلف ليس كذا
لان ما ذكره وجوب الراجح على الحاضر والله على السواء اذ ان سر كلف اذ
قد كلفه من احدها الحج في كل من الرباعية والتيقن بين الاطلاق
والتيقن ثانيا ثلثا الى اخره والتيقن انما يقتضي على الاطلاق وتزك
التيقن في الحج لان جواز الاطلاق والتيقن بعضه جاز بطريق اولي وثالث
لا يصح في جوازها فاعده ان السريان ما هو محتمل كما سبق في الصورة
الحج فيها فان قلت قوله حوزة من الظاهر والعصر الى اخره وقوله
الطلاق الثاني لا يقتضي على السواء لان حوزة من احد التيقن او الصبح
واذا انصرف على الاطلاق فاعده على ان لا يقتضي لا يقتضي على حوزة
واحد او حوزة من حكم المقدم وتزك حكم الصبح لا يقتضي على حوزة
فان قلت كيف تقدر البراءة لمرادها والاولى الفاء وتزك حكم المسوقين
فيها

فيها قلت بعد ما ذكرناه ولو كان الاطلاق السابق منها تيقن في حوزة
يوم والى في اذها كما سبق على ارباء السابق فاعده القرب تقدم
الصبح وتوسط المغرب بين الرباعية والتيقن والقرب في ثلث ادا
كل من الرباعية والتيقن جواز الحج من الاطلاق الى التيقن كلف
مستحقين حوزة ان ياتي برابعة وثالثه لان احدها اذ
لم كلف الاخرى في نفس المراد وحسب من بعض الظاهر والعصر والعشاء
فانها عين وجوب ان يطلق من التيقن من ارباعية الذي لا يقتضي البراءة
البراءة كلفه اخرى في اذها ووجه الاطلاق فيها ما بين الرباعيات الله
تضمن ما لم من ولا حاجة الى التيقن الله ولا حوزة فاعده الحكم السابق
قوله ولو كان التيقن منها تيقن في حوزة الى اخره هذه هي الصورة الرباعية
كحقتها ان يكون تركها كلف من عليها بين والكسب في طهارت صمد
لومن وجب قسم الى اقسام ثلثه لانها ان جعل التيقن في تفرق الظاهر
التفريق في التيقن او يذكر حوزة في يوم او يحل كلان الحج والتفرق
او راد على الصمد عدم حوزة على غير الصورة الاولى لان معنى قوله ولو كان
الركن من طهارت في يومين كونهما في يومين فكيف يحل الحج في يومين
الحج والتفرق وجوب ارباعية اذ انزلت على ما ذكرناه لو كان ثلثها
الله حوزة ولا يثبت في ذلك مع مساعده المقام وقد سبق في العبارة
على ما سنذكره في الصورة ان لا يكون الكسب في حوزة يوم الى التيقن
الاول ان ذكر التفرق مع ان معنى كسب حال الزمن باعتبار وجوب

احد اليوس عن الاحقر ايا تقدم بالحجب الاول مع تقدم الصغر في الوسط
احدى المخرجين بين الربيعين والاشنين اللامين في اليوسين ان كان
مقبيا فيها مساو مقصرا وبين الربيعين والاشنين مساو ان كان متساويا
احدا مقصرا في الاخر فحصل الترتيب على كل من قدر في الجمع والفرق
ومن هذا نظر حكم التحريك في كل ذلك بعد معرفة ما سبق بسبب قوله
وكذا البحث في قوله في الاكثي بالثلاث سنين الاول
توضيح لكل صفة في هذا مستقلا اي عن حدث ثم ذكر ان قد حصل حدث
بين بعض تلك الطوار است وحوالها لم يعلمها بغيرها فان جمع ما تقدم من الصفة
والاحكام ووجوب اعاده الطهارة است من عدم العرق من الاختلال
من الطهارة وبعض من جفاف ما تقدم من كل الحدث فيها وبين الصفة
لوصف الحشيش طهارة فان جمع بين جفشت طهاره وصلى الصبح بطهارة
والطهرين شاة من الشاة والصح بطهارة والطهر شاة والى في طهارة
وتحذير من بعض البراة دون ان يصلي الربيعا في طهارة طهارة او جفشت
وكسب تقدم الربيعتين معا على المغرب وما جفشت عن الصبح لوصف الصبح
والصباح بطهارة في طهارة طهارة الشاة ما لم يجمع منها بطهارة في طهارة
البحث لان ما كان في طهارة احد الربيعين مع وافر اخرى شاة او لا
خرج عن تنهيه بالثلاث لولم يصح واحد من الامر من فلا بد من الاربع لعدم
البراهة منه وعبارة الكتاب في طهارة من القسم ودرجاتهم انما في
عمله لانه الى هذا القسم لا بد من ان يكون في طهارة نظر الى ان قوله في الجمع

ب

بين الربيعتين الى اخره منقول على الصلوة في كل ما علم ان جميع الاماكن
وجوب الصلوة في طهارة الى اخره او في نفس الامر بدون هذا العلم تكون قوله
والاكثي بالثلاث شاة من الشاة في كل ما علم ان جميع الاماكن
ان لم يصح له الاختلال لان قوله في الاكثي بالثلاث شاة من الشاة
وجب الربيعين بالثلاث شاة من الشاة في كل ما علم ان جميع الاماكن
والامام في قوله ان جميع بين الربيعتين محض هذا اذا كان متساويا كان مقصرا
او جفشت في كل ما سبق قوله وجوب الطهارة في مواضع العيين
بالجملة الى جميع ما تقدم كمالا في مواضع الاطلاق فانه محض منها لعدم امكان
الجمع ولا يخرج قوله وجوب الطهارة في مواضع الاطلاق انما اراد به بيان انما هو
في استصحابه لشرعا وهو محض الامر على غير ذكره كذا في مواضع الاصل خرج بعض
الاتسام وهو ما ان قد ذكره العيون والمطلق ولا بد من ان يكون في الابهة كونه
بحسب الطهارة وهو من طهارة او قد سبق ذكره في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
في احكام الاله في استصحابه في طهارة الى طهارة من طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
المراد به الحكم الكلي المتعلق بالصلوة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
كطهارة الطهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
سبق العلم في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
على الشبان في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
ان ما في العصب حال الطهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
التي لان الشبان انما عرض من تحريفه في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة

تكميل الحاصل في تمام الكلام على التكليف الذي في باب الصلوة والجمع
عدم الوجوب الا عاده وان كانت حط لوجه الحاصل في طهارة في طهارة
فان في كل من طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
قبل لم لا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
الوضوح الموضوح في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
نظر الى العاده والى في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
اولى ومن الما المقصود ما يستنبط من ارضه في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
العام او العرف من طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
المقصود الى حسن في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
محذوف في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
احكام الصلوة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
كيفية الجاه في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
التصديق في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
سبب الجاه في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
يذكر المص في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
الامام في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
الحق في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
والامام في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
والبحث في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة

توضيح

كواحد

كواحد العدي الشوب المشرك قوله بصفاته في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
قريب من رايه الجاه في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
كشبه بغيره في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
مستأنه حصة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
كان حوا لرايه في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
لما في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
وكجزوه واما الشهوة لاشارة بها في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
احكامها في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
انما هو الذي في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
يعود الى كل من خاصية المرض في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
مستند و الاخرى مستند وهو مرجع لعمومها في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
يعود في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
الى الصلوة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
عدم وجوب الصلوة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
من طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
يعود في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
بذكره في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة
اولا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة او قد سبق ذكره في طهارة

اختصاص الاستبراء وحده في النسل وقد ازيل لوجوده بطلانها
 لا تمتد ان كان قد بال الاستبراء ولا يجب على نسل النسل ولا
 فعل الوضوء اتفاقا لا سقاة المفضي ولما روي عن ابي عبد الله عليه
 السلام انه من عدم اعادة النسل لمن بال قبله وما روي عن ان النسل
 يشبه الاستبراء لا يكون بولاً من الوضوء ولو ابقى الامران احدا
 النسل لان الظاهر ان الخارج من العذبة كلف اخر ومدة في الخارج
 ظاهر ان حزنه وجوب النسل في كل عيلة عدة اجزاء في بعض الاحوال
 بالوضوء ويظهر من كلام صدوق حشاه وسكن بال الظاهر الخارج
 من جميع الاصحاب على خلافه في بعضها اطلاق عدم الاعادة وحدها
 الاصحاب على من بعد من النسل فاجتهد في بعضها عدم الاعادة
 واحتمل الشيخ وهو ممكن فان الاسباب لا تفرق فيها النسي والعذر
 ولم يثبت عليه الوضوء لان البول من اجزاء التي المخلقة فتزول احكام
 بخلاف بقا البول وقد روي عن مسير عن ابي عبد الله عليه
 السلام عن ابي جعفر عليه السلام لو اجتهد وسئل فان كان متكسرا
 البول افاضل قطعا والافوجان احدهما الا اعاد لعدم ما شر الا
 في اخرج اجزاء التي المخلقة بخلاف عدم الاعادة من قبل
 وعدم احكام البول لا يزيل حكم الخارج والى عدم الاعادة وجد
 من الوضوء والنسل بعد العلم يكون الخارج من غير اصل البراءة
 والحاجة الاعادة فيما قدم الدليل لا يقتضي الوجوب وتنتهي بالحق

م

وعدم ما روي من عدم اعاده من لم يزل على من بعد من البول ولا يظهر
 وبما في بعضه من عدم اعاده الممنع من حيث قال الاستبراء بالبول
 فان بعد رجوع الى اخره وتوقف في الشبهة او بعد ذلك فبعد الممنوع
 شبيهة بغيره عن الممنوع كونه من غير النسل او لو لم يزل البول او غير
 فلا يخفى في جميع الاحوال ان البول لم يمتد ان حصل على عدم اعادة النسل
 الى لم يمتد النسل ان كان قد بال صحت البقاء ولم يكن والى اعاده
 الوضوء بترك الاستبراء الا ان يقال قد علم هذا مسبقا في باب
 الاستبراء وكذا قوله الاستبراء او اهل على بعد البول كما يشعر به
 من كلامه في الاستبراء لم يزل على من على البقاء فواحدة او اقل فبعد
 لوجود بطلانها في البول ان كان قد بال الاستبراء مع بعد البول
 اعادة الوضوء في الاول دون الثاني معلوم مسبقا ولو بال واستبراء
 فلا يخفى طريقه الى قوله ولا اعاد النسل معناه ولو لم يزل ولم يستبراء
 بعد البول والاستبراء مع امكانه على النسل وقوله دون الصلوة التي
 قبل الوضوء انما اشار الى ان الخارج حدث جديده لان الصلوة التي
 عن محلها التي صلى غير وجوب النسل عند ما وان صار في الاصل
 الحدث خروج كسائر الاحداث سواء الرجل والمرأة او بعضهما البعض
 بوجوب اعادة الصلوة ايضا وهو مذكور في حديث محمد بن سنان عن ابي
 عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج بعد ما غسل من اجلس في غسل فبعد
 الصلوة وهو متم على وقوف الصلوة بعدة فوقفه بغيره **قوله** لا

وقوع عام

مما ادى معناه النافذ في الوضوء اعني المنة بعد اعادة الجنابة وهو
 من جميع الاصحاب رواه في الكافي في التمهيد عن علي بن ابي حمزة
 بن ابي بصير عن النسل اذا حصل من غير ما كان يجب ان يترك
 شدة لا سيما بما ذكره الرضا في الوقت او بوقت عدة الماء وذكر ان النسل
 وجبا لا يشترط الا في شرطه عند مطلقا عند اخر من قبل كس واجا
 في الحدث كما في النسخ المطلق متى صلى وجب الاعادة وحكم الله
 الاضطر وسيا في حقيقة ما اذا خاف في الاكبر يجب المطلق على النسل
 من الاطباء ليس واحدا لعدم اذ لا يطالب غير سبب اليتم في الاستبراء
 ولو كان الحدث الاكبر مستلزما لوضوء النسل لا يصح لعدم العفو عما
 قد روي في قوله النسل في الوضوء **قوله** نعم شرط عدم كمال حدث كبر
 او استبراء في كماله واحد في الاستبراء واجا وفيه على الاصحى الى اخره
 الخلاف ما هو في كمال الاضطر في ان كمال الاكبر وجوب النسل
 اراد ان تنق في بعض الموضع فختلف الموضع من حيث الموضع واعلم
 قوله سابق لاحواله منها لا يشترط ان كمال النسل من افعال النسل
 حاشا يستثنى من ذلك كمال الحدث بقوله لا يشترط الى اخره فان نعم في
 نسل هذا التركيب بعد من الاستبراء والاستبراء بحسب الاستبراء
 ولا يخفى في وقوع الحدث الاضطر كمال النسل ثم اقول احدا الاعادة
 وجب الى المص وجميع من الاجحاب محقق بان الاضطر لو وقع بعد النسل
 كمال الاضطر فاعادته الى باطلان فيه وهو ما بطلان الاول فان النسل

لا يطل على الحدث وانما زل الابطاح في الطهارة الصغرى ولو بطل
 اعادته والمنع متوجه الى الثانية اوسن حمله على الترتيب ولو سلمت
 في الاثر من فعل الوضوء لا الاعادة واجتبه الشرع ما يند في بطلان ما شر
 ذلك البعض في الاية وكما يطل في قوله في الاية اطل في قوله في
 وقع الحدث وليس يفي لان الاية التي ادعى ابطالها ان اراد بها
 لاجبة المرتبة على دفع الاكبر في كيفية بطلان الوضوء في الاكبر ان اراد بها
 المترتبة على دفع الاضطر في فعل ليس ايضا للاضطر لان ما في الاضطر ما هو
 الطهارة الصغرى ما تعلق في جميع الاصحاب مع المنع من فعلها وسقط
 حكم الحدث الموجب لها ويصح في الذكرى بان الحدث لا يكون عن اثر
 ما وقع ما شر بعد كمال الوضوء منس في فعل الجنابة وضوء طهارة
 اثر الحدث لا يظهر ما دام الاكبر موجودا وما لم يتم النسل في الحدث كماله
 سلم فم لا يكون اثره هنا كآثره قبل الشروع فان فيها وقد قبل اثره
 عن الصادق ع في كسب عرض الحسن للصدوق يرسل هذه الرواية
 لا اعت راسا في الاستبراء القول الثاني الاكبر والوضوء وجوب
 المصطفى والحق لان ما شر الاضطر وجوب الوضوء بعد كمال النسل
 قد طرقت الاولى وفي الاكبر بطلان الحدث كمال النسل كمال النسل
 لحدوثه او وقوع الحدث وحصل الابطاح لا يمكن ان شره عند كمال
 ما قبله لقا **قوله** في ان بطلان ما شره من في دفع الاضطر فاعادته
 غير متوقف في دفع الاضطر لا يصح لاحداث الجنابة وصلاحيه ما شره في

الأكبر كما لا يخفى ان عموم الاحار في الرضوع على الجارية ساقى ذلك
الثبوت الاكثرا بالانعام وحب الارباع البراج وابن ادريس لم يظهر
الا قول وحبها وحده العوى ورض الوضو احوط وكال الاحتياط لم يخرج
المعاودة والوضوء هذا اذا قبل ربتها ولو قبل من غير ربتها وحدث فان
بعد الحية شمول المدين بالباء فالرضع او قبلها فحدث او بعد الحية وقبلها
الاخبار اظهر الخلاف السابق وكلام الذكرى جنى لا يخفى من شيء
قوله لا يجب العقل في بعض الحشنة ويجب على منطوقها بقدر الى آخره
اما حكم الاول فمستند منه قوله عليه السلام اذا القى الحثان قد جعل الفعل
كله يرد على العارية ما لو قطع بعض الحشنة السابق وحصل الالقاء والذكر
فان ظاهر العبارة مع الوجوب والحديث في حقه والوجوب اظهر الا ان
يقع لا يفتق منه او خالف شيئا مستدبره واما علم ان في رواية محمد بن
اسماعيل الصحيح عن علي بن الحسن بن عيسى الحشنة وقد ساقى هذا الحكم
واما الحكم ان في حشنة قوله اذا ادخله فقد وجب العقل وليس
المراد ادخال الخيط قطعا للذكر بل بشفة من ان راديه البعض اعني
الحشنة واما ما ساقى من كلف ولا ريب ان الوجوب احوط **قوله**
وفي المنقذ نظر الى آخره من صدق الاكثرا اذا امر بالرجاء
لا الكف من الاستماع فان كان المراد في اعلى العرج وعينه ويطبق على
الذكر فله البول من ان الماء اما يحل على اليهود دون غيره ودون
غيره فلا يستغنى وبالأول اني الله في المشي كشفا للشيء وبما فرقا
بعض

بعض العلماء من ان اذا كانت اللقطة رصعة وضعت بعد حصول اللقطة
في الاول والوجوب يخلط **قوله** لو خرج الخيط من ثقبه في الصلب
فاذا رتب اعتبار الاعية الى اخره انما هو من الحشنة بخروج من الصلب
لا يخرج الطبعي وهو موضع التردد وكذا لو خرج من ثقبه في الاضراس او
في حشنة اما لو خرج من غير ذلك فاعتبر الاعتقاد حتى ان يكون
مقطوعا به ووجه الصواب ان اطلاق اللقطة مصحح الحبل على التمسك
في الاستعمال والمناسخ عند الاطلاق وهذا التدبر في غير منقاد
فما يحل اطلاق اللقطة عليه الا ان يغير متارفا ولا يخرجها للثقب عاده
كالخارج من غير السنين ويحمل صغيف الوجوب مطلقا ولا يمتنع
الاعتقاد وتسا قطعه قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب مؤان
عوايا الطبعي الصلب فاذا خرج منه شيء يعلق الاحكام به لعدم تغيره
ولا محل للقول ثم انما الما من الماء ويطلقان الحشنة لا يستعملان الا ان
على الخيط وهذا هو الما من المشي وفي الاستدلال شي والفتوى على الاول
وان كان لا يفتى في حكمه **قوله** لو خرج الخيط بصورة الدم في الشل اشكال
قوله لا يجب بعض الصغار الى اخره ان قيل وجب على الشور في الوضوء
ولم يثبت العقل الا اذا ارتفع حمل الشرة على عباد من ان ظاهر قوله
بعض من يخرجها من الشرة والعدو البشره لا وجب قلنا انما وجب على من
الوجه الوضوء لا يجوز من من الشرة لو وقع المرأة التي انبطها الحكم به
وهذا وجب قبل ما من بشره انقضت ولم يجب قبل المستعمل الما من

بوجوب تجا فحقا كاسم اليد على جرح يثبت عليها والاعمال والبال
فقد اشقي الما من الحديث بما ذكرناه من الحبل مرسلا عن ابي عبد الله
لاستعمل الما من قوله وسقطت ارسا لم يخرج قوله الا صاحب لرواه
عن ام سلمة قالت بلغني من امر امرأة اشبه صخرة راسها في بعض الحشنة
قال لا يستعمل العقل الما يدوام لا يكون للعدم والعصر والعصر
المستعمل في الشرة لعينه على بعض وفي بعض ما هو زراة عن ابي بصير
من الماء جردك **قوله** لا يخرج من الخيط من البدن عن بعض الجاني
يجب اذا لم يخافه او لم يفتق لثابتا الى اخره اما وجب ذلك
لاهم سببا وجب تعدد حكمه فان الدخول خلاف الاصل ولان ما قبل
لا بد ان يقع على خطه والالاء الجرح العقل من بعض الجاني والاعتقاد
الماء العقل وما الظاهر مشروط ان يكون ظاهر اجماعا ووجب الخيط في
المن عقل وعلى يد من يجلس رضع حكمه فانه عليه ان رذل الخيط
ان كانت لم يزل لا يستعمل وان زالت فقد اجزى عن غيرها وفي هذا
الكلام ما من احد ما ان مطلق الشل كن وان لم يثبت عين
الخيط وسر سجد جردا والثاني ان من يدخر عن عشرين وقد خرج الما
في بعض كذا الاكثرا لا يخرج من مائة اذا كان مالا مستعمل كالكثرة
استعمل العقل اذا كانت الخيط في اخر المصنوع فان العقل يظهر
وتقع الحشنة والتحقيق ان محل الطهارة ان لم يشترط طهارة احوال
مع وجود جرح الخيط وبقاها في جميع الاحاج الى التمسك بما ذكره
فصوب

فصوبا على افتقار من ان العقل للموارد انما يثبت بعد ان يقال
وان يشترط طهارة الجبل لم يخرج منه احد فثبت الشرط وان لم يثبت
الاعتقاد هو لا يشترط طهارة الجرح الما من قوله الما من كذا الى كذا
اولا ثم الاعتقاد ثانيا واما قوله وجب قبل الخيط من جميع الخيط
الاقتضاء لان اذا ازال الخيط من بعض الخيط اذا ازال بعض الخيط لا ينافي
عليها وكذا الاعتقاد في تحت كذا فخر شيئا عند وليس كذا كذا **قوله**
ولو جرد الما من بعض الما فوجى الاحتمالات الا حرا من قبلها
الاخره ما جرد الما من الاحتمالات لا يحل على اطلاقه لانه كل من عنها
وبين العقل وان كثير لم يصح ما عرفت من ان الاركانس انما يفتق
بازمة واحدة وما جرد بعد في العود وهو منسحب وعقل يدور
لا جرد احد الاصل القول بان الاركانس يثبت حكمه او لا ان
الحشنة مائة لا تظهر في عدم الترتيب وما جرد بعض الاحتمالات
وهو الاخره جرد الاصح مع طول الضمان فثبت الما من قوله العقل
الزمان فليكن الاصح هو الثالث وعدمه فلاح الاول والثاني لا وجبه
قوله المقصد ان في الخيط وفي هذا ان الى اخره لم يفتق في عمل
الخيط كما قال في عمل الخيط وكذا يصح في الاستحسان والاعتقاد
فصل كذا لان العقل قد علم ما سبق فحق الاحكام الما من كذا الى كذا
عنون ارباب الفقه بها **قوله** الاول في ثبوت الحشنة لم يفتق في كذا
المراد انما في اوقات فلو لم يفتق في كذا الى اخره كذا العقل الما من

حاض العادي اودا سال بعينه وشعره دم بعد الرجوع الى اعز والى
عالمه لا يخرج من الترتيب بعض افراد الحصى وهو ما كان على خلاف
الغالب والواجب على انه لا يكون قبل البلوغ وشعره دم الكس كخرج
بالقوة الاخير **قوله** حكمه زرع الولد بعد ان عن شقاق الجارح ما
مخزون في دل عليه سوق الكلام اى خلق حكمه زرع الولد **قوله** فاجلت
الى اخره بيان ذلك ان الحصى في عطفه **قوله** فاجلت الى اخره من ثم
يخص الى على الفرض **قوله** ثم يخرج في الغالب سريرة امام الى اخره المراد
به الشعر البطالي كما دل عليه الاجابة والعادى وفكره او القل او الكثر
به اقل من السنة والسيرة اكثر منها على كل شهر يكون في حله العادى او
اقل من الشهر اكثر منه لم يستقم لا في خلاف الغالب والى اخره في حجب
بشركه يخرج وهو من العين المعداد اى يخرج مقدار رطب المزاج الى
يخرج كثره وحراره الى حد من الفرق بين البطينين صاحب بان الحرة
في حكمه المراد من الدم بخرارة الدم وقد كان الغالب باجتهار المراد
كما في لفظ الحديث عن ابي عبد الله دم الحصى حار كثره حرة في حده
اخره عن دم الحصى حار بصل اسود وفي حراره فذكر الحارة مرتين ولم
اراد ما جدها معنى الزهر فان الدم ينشأ بها زاد الدم والعط وهو يظهر
الطوى وروى عن النبي دم الحصى بصل اسود وعندهم حار كثره حرة
بما في استخدام الهار اذا اشتد **قوله** او يخرج من خارج من الزهر
هذا هو المشهور روى الرازي في الطب في الهار وذكر انه يصح شلح

في

في كثره وتختلف قول شيخنا الشهيد في موضعين قال الاول وفي بعضه قال الثاني
وفي المشي والمختل بسند الثاني الى رواه الشيخ في التهذيب والذي اورد
في التهذيب الاول ما روى عن محمد بن يحيى بن عمار عن ابن قاتل عن ابي عبد الله
قال ما سافرته في جوفها والدم سلكا لا ترى من دم الحصى ومن القرحة
قال ما سلك على ظهرها وترقى وجعلها يستعمل اصعبها الوسطى قال في
الدم من حاصب الاية فهو من الحصى ان خرج من الجانب الايمن منه
من القرحة لكن الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن الحسن بن محمد الرواسي
حكاه في المشي والتذكره وشيخنا في الذكرى وزاد فيها في ان كثره
من فتح التهذيب الجديد الذي رواه عن الحسن بن محمد بن الحسن
حكاه ان ابن عباس روى عنه انه قال ان الحكم يكون الحصى من الكسيرة
حيثما موجود في موضع شخ التهذيب وقطع بانه ليس الا ان الرواسي
مرسل وفي الدرر وسن قال والرواسي مطعون في القول فاعطى ابن طاهر
من التهذيب ليس يظهر في التهذيب ان يكون في الاستاد دون المتن كما
يروى عن عرقه ولم يسجد موصفا انه يسجد او روى عن عاصم
ظاهر وهو لم يسمعه من انه يسجد من انما ينظر بانه يكون في الشفة
وقد يكون في الاستاد وان روى عن طريق عن عاصم حكاه
عن ابي بصير الا مطعون في روايته وانما اورد احد من أصحابنا
وصدق يقال منها شوى شيخنا ان الحصى من الايسر بل على النجاشي
فتح التهذيب ما تضمن الرواسي ولا يارقه رواه محمد بن الحسين

وبما في التهذيب اودا شلح عينا الدم والمعدة الاول انما في المتن
دائما لدلول قول الصادق في صحيحه اني غير اؤا بلغت المرأة
خمين لم يرا حره الا ان يكون امرأه من قريش انما ينظر في ذكر الاحتجاب
لكن لا ينظر عليها بل قال في الذكرى واما الشفة فذكره المحدثون
ومن روى رواه ولم يدر جبرامسندنا وعلى هذا فذكر احد من أصحابنا
عن البطلية الذي كثر في كلام اهل اللغة ان الشفة صلبة كواثر لون
السطح بين الكثرة والبصره قال في الصحيح البطلية صلبة كواثر لون
السطح بين الرايين الخباط الى ان قال في كلام ابي القاسم
العل عان عيب سبطه اهل الجوزن شطه سبطه يوازي الهار لان
الاثر بعد ان ذكر ما قد ساء او لا قال انهم كانوا قد يما سكان العرب
وفي الفاصس اقتراحه من . وحسنه فالحكم قال من مستند قويا
سوى الشفة وساطع غير معتبط ويكون ان يما سكان العرب
فبصرفه على موضع الوفاق وفي بعض الاجابة الصحيح عن الصادق عم
جد الذي شئت من الحصى شئت سنة وفي بعضها سماء القرش
ولا قد لا الجباط في ما ذكره بالعدة وروايع الرواسي صاحبنا
ما كان عدم السطح السابق واو الى الامر في العيار . سهل فالرواسي
مع المشهور ورواه في المشي كجركه ان الحصى الى السطح
ومشهور الاحتجاب والذي في الاجابة خلاصة **قوله** او روى عن النبي
عدم الحصى او القرش فليس هذا ما اراد عن النبي منه الحصى فظاهر

لهما بخلاف ذلك لان الشيخ خوف بوجه الحديث واضبط بقصر شرح
تقريب الاحتجاب بمقتضى ما في صحيحه لها حار لوسن اسبها وشبه
لذلك ما روى من ان الفاضل وادارات ان تسترى نفسها الصفت
طيلة الى جدار ووضف رجبها اليسرى فانه على ان الحصى في الايسر
ففي هذا المذهب اكثر الاحتجاب **قوله** الاول اذا اشتدت
القرحة وخرج الدم من الايمن او صاف الحصى وشعر السطح فاعلم ان
حصى نظر الى الامكان في نظر السطح ووجب تدقيق الكلام في اجتماع الشرا
والحدوث لا ياتي ذلك لانه اذا وزع على ذات القرحة والظاهر ان
اطلاق الاحتجاب يروى ذلك الى لو خرج الدم من غير الرحم في
ود الحصى لاحد الرحم قال في البيان فلا قريب انه حصى مع انما
كما حكى في زما يخرج الدم من فيها وما قريب قريب وكل ما تراه قبل
يخرج من سكين الى اخره . فاعلم ان هذا مع قوله سابقا انما يمتد الحارة
بكرار وجوابه انه لم يستعمل من الزمان الذي يحصل به البلوغ فالحكم
وقد قال الله ان الحصى دليل على حصول البلوغ فانه يشترط في كونه
حيث البلوغ يستعمل لانه وجوابه انه المدة مسلم بالبلوغ فمن جعل سبها
واستند له عادة ثم وجد الدم بشر السطح الحصى فانه يكون ولا على وجها
قوله وهو سنن القرش والسطح فحصى لغيره انما هو القرش
نسبت الى قرش اياها كما هو المشاع في ساطع وجعل الاحتجاب كلاما مستلزما
المعتبر في الحصى فاحسب الامر منه ومن ثم عرفت الهات والى لانت

وهذا

لما علم الحشر في السابع بين وجوب الصدقة وعدوها وسكن ما يقع الاجتهاد
حتى يرجع الى القول بالبحر لا يصح وما ذكره من امتناع التمسك بموضع
موضع الاستنباط بعد العادة وصير ذلك الظاهر ان لا يمتنع عليها جعل
الحيض اول الشهر وان لم يجد الحيض في وقتها وقد اختلف
في التمسك به ولا شك في اوله واذا قلنا بالتمسك به في جميع ايام الشهر
تجوز في الايام التي لا يمتنع فيها - اولا من مراه لا يمتنع في كل ايام ذلك
في كل شهر وان كانت عبارات الاصحاب مطلقة لعدم اختلاف
الحيض في ايامه وعدد اولئك في تمام مقام العادة **قوله**
الاول او انقضت العادة والمضطر بعد من الرد ايات التقدمة
فانما يتبع اجتهاده في الدور التي في ذلك الموضع حتى يرد الى من يتبعها او
عادة النساء المتبادر الثاني ان لا يمتنع الدم على العدة ولا على الحيض
على سبيل ان كانت العادة يوم او يومين الظاهر نعم وصرح في الرد
وكنى ان في المبتدأة رتبة انها تستمر بعد عاده اياما يوم **قوله** ولو اتبع
النسب والعادة فلا قوى العادة ان جعلنا زمانا الى اخره لعدم من
حكم ذات العادة المستقرة المراد به ان المكنى لما من العادة فليس
فان ذكر ذات التمرنم وهذا كما تقدم حكم ذات العادة المستقرة
عددا ووقتها لعدم المستقرة في احد ما خالفه وكذا بعد حكم العادة
عدد اخره ووقتها خالفه ومنه الحق النسب والعادة فلا شك انما جعلنا
الاصح الا في ايامه عددا او لا موه قلة ولا وان واما العادة فالي اكثر الاحتياط
بأنه

بمسند العدة في الاخبار الكثيرة والاراء على جهات رايين بمطلق من غير تقييد
الحيض ودين مصنفه وحديث جعفر بن محمد في الحسن عن ابن عبد الله بن اسلم
ان دم الحيض حار غليظ اسود لا يمتنع من الدم حراره وفيه فلقح بالعدوه
والا على عتباته بالحيض من غير تقييد من الجواب بان ذلك مسمى على ان
فان العدة كون في الزمان العادة بهذا الوصف فلا حرج او شر في
على العدة والمضطر بها من الاجتهاد على ان قوة العادة المكرره علة
فان العادة استلزم بالاجتهاد والحيض رجح العادة المستقرة ومن الاخذ
والانقطاع وهي المراد في كلام المصنف ان المستقرة ومن التمهيد لان
المراد لا يزيد على اصلها من الرجح لصدق الاقرار عليها ووجودها على
الاستصحاب واعلم ان قول المصنف ان اختلف زمانا من تمام تصور المستقر
وليس شرط الاقوى والاسلم للمضطر لوقا له لواجب التمسك بالعادة وجعلنا زمانا
في الاقوى بالعادة كان حسن **قوله** لو است ذات العادة الى قوله
لقد بد بالعادة وما حزمنا اجزى الى اجزى بل يجب على من تقدم دما العادة
الاختصاص في العادة الى ان ينقض الشك في الوقت حتى على الخلق الا انما
على التمسك والمضطر - وعلم من عدم احتيا الى الرجوع ما في مطلع علم
المراه ترى الدم قبل وقت حدتها قال اذا درست وقتها فليس في الطهارة
فانما يخل في غير ما نحن من عارضه من الدم في المراه ترى الصفرة ان كان
قبل الحيض يومين فليس من الحيض وفي البيان في هذه الرواية على الشطر
او طغت الدم حفا وصادقه قوله ان كان قبل الحيض يومين لم ينقض الحيض

وكنى الفرق بين ذات العادة وعندها ان تقدم دما العادة لولا او يصرح على
هذه الرواية بخلاف الرواية لعدم التمسك قطعا واستطوعه سائر مطلقة
يعمل لاداء على الزاوية على العدة الا انه لا يصر في الايام على ذلك
الاختصاص حتى لا يتبين في الشهر واولي ذلك على الايام اذ است قبل
وقتها وعندها نصف اوصى لها ايام وكل ايام على الاجازة عن الدماء
كان قبل الحيض يومين ففي الثالث مسمى الحيض جسد فلا دلالة
على ترك العادة في اليومين ولا في غيره وكيف قلنا في الايام الحرم مطلق
مؤكد لما نحن بهذه ما خلا ترك الواجب منها او ان تقدم الدم العادة
ولو ما حزمنا ذلك لما تقدم القطع كونه حشا فان الشاخص لم يحصل
لانه يزيد بها نظر الى العادة وفيه **قوله** لو است العادة وظفر
الى اجزى المراد بالظفر من قبل العادة وما بعد وفي المقدم مسمى من اجل
وجوب الاحتياط وعدد في تيسيل اذ انما في زائد الشهر فيكون
الظفر من سبب حاشه ولا حكم بالان في حاشه من مكن حاشه اول الايام
في كونها حشا فلان الحكم يكون الثاني في اختصاصه مع سبب التمسك بها الى العادة
رجح من غير مرجح فان قبل سبب التمسك به غير معلوم بل للعلم حلا واما
كل يوم مكن ان يكون حشا في جميع ايامه حتى قبل ما كانت العادة ويقتضيه
العلم به في حاشه على اذ ان كان يجرى الدم لا يزيد على الشهر فان زاد
العلم بالعادة والاطلاق الاجازة والاحتياط الرجوع الى العادة مع التمسك
مثل ذلك **قوله** وان من الرجوع التمسك الى اجزى هذه الاقسام في ذكره

العدو في ذات في كل من خبرت في حيض عدد ما عدد العادة او احدها
الرواية لان نبوت الحيض لما يصل الشك لا يثبت بالاحكام والاحكام
اصالة على لان جهدا لما في الحيض استمر ايام الشهر لم يثبت بها
تلكه في مسمى حيض في كل مكن من مطلقا بشارة احكام لم يكن الرجوع في ذلك
اعترافا من كقولنا ان يكون كالروايات المستوفى في القول بان لا يثبت
الاستصحاب بالان في اول الوقت لو كانت سقطت معها ان وصف الوطئ
والمراه بخبر في التمسك بها في اول الامر كما سبق فاذا اختارست
اولي الشهر حاشا العادة فيل في باقي على استقامه والمراد بالتمسك بها الى
رجوع الى الجلاء فان التمسك بها في كل شهر مرة وتصلت حول العدد
في الشهر من وكبر ذلك ولم يتم الوقت فلا يضر بالاحتياط والظاهر
جلوسا من في الشهر والشهر كماله حيث قلنا في الشهر فاما في عدم اماره
بطل منها وقت مخصوص ولا شك في اوله اول الشهر لواقع العادة **قوله**
وقل من في جميع على السجادة الى اخره هذا القول في هذه العادة الحاشا لها بالحيض
سكن الاحتياط ولا يخل بها اصل الحيض في زمان يقتضيه حاشه من
المراد على حاشه وطهارة حاشه بل في جميع على السجادة والمعدة التمسك
والقول بالحيض من السجادة صحت وسببنا في ان لا يولى موضع القولين
ما ذكره العلم وقت طهر الدم عليها بان عرض لها حول وكبره فان عتبه حاشه
مقتضى الشهر الى العدة والاساء فان استمر الى الشهر ان في رجوع الى الحاشه
الساعة ليس المراد من قوله وقيل من في جميع على السجادة الى انقضاء وطهارة

وعلى الانقطاع عن ترك مع ذلك المركز الماض في الخلق الا على ما شرط والمراد من قوله
وقد قيل لا يتصل بالحق في كل وقت فلهذا انقطع العمل بعبادة وكذا غير ان
الخاصة بالشرط لا بد من ان لا يخلو حكم وجوب الظهور وان كان في كل وقت
فصل الانقطاع يجب للصورة المتضمنة له افضل سوى ان يكون للشيء احوال اولاد
الماض من ان يستمر الى الحد من ان لا يخلو حكم وجوب الظهور في الاحوال من ان
من السهل الوصول وغيرهما يجب ذلك عليها المسألة بين الطرفين الغرض
ان في مع كثرة الدعاء كالمسألة الوصول ولو كانت مستحضر بلزومها لا يخلو
فصل في انقطاع زمن الانقطاع عند تقصير على الاقل لا لا يتصل في غيره
الا في انقطاع **فصل** في انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
بما كان من الغرض ان لا يخلو وقت وعلى العدد ومن صورها ما لا بد ولا بد
الحق في كل وقت وهو شرط **فصل** في انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
وكرت وسطا في كل وقت وهو شرط **فصل** في انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
فان كسب في اول يوم من الشهر او من ذوال الحيل جانيق قطعاً ولا اعلم
او اول امر الاخر ارم الوسط في الحيف فانه في الزمان سكر في فية
مظهر ان طلاق الحيف في كل وقت من انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
وغيره من العشاء على انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
كأنه يعرف ساقاً وترك ما تركه الحيف في كل وقت من انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
فانما في كل وقت من انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل في كل وقت من انقطاع العمل
دون منقطع الحيف والاضحى بحال ان انقطاع الزمان كما انقطاع وفي السبع

التسبب السابق بين أعمال السخايرة وروك الحاضرين احتمال الاعطاء منها
 السيرة للاختصاص على المستحقين وسقطه لغيرهم وروك الحاضرين من أصل
 فصر الزمان والعلم كما تقدم وفي الأصل من قبيل المعلوم أن لو كان
 دولة في عام العشرة احتمال سقوطه وروك الحاضرين وسبقه ذلك ليس على
 مستطيل لغيرهم من عدم بقدر الزمان وكذلك الغضا، وهذا المسمى على الموك
 بموجب الأمانة طوله برهنة المص في ذكره العدد الطاهر عدم الفرق فلا
 الخلف والظاهر انفسا في الصراط الأولى على الزيادة ان حصل
 الزيادة عليها او رجوعها الى السنة الأولى من التسعة عشر فعمل السنة ابتداء
 العدد الماخوذة في الأولى وابتداء في الثانية ويحذف الثانية والبراهين ان يعلم
 الصور منها او احد كما في ذلك شملت به فقلت التقصان عن
 السنة والزيادة على التسعة فاحتمس احتمال الازالة فعمل للتأخير عن
 مستحقه وفي الصورة البارحة علمت ان الزمان الذي ذكره اوسط الخلف
 كبريت حتى لا يقدم لكن لا يأخذ من الأعداد المقدرة الاو لا كالتسعة التسعة
 ان لم يتم ذلك لكن انما في الأولى وهو التسعة لاصلا لعدم الزيادة والاختصاص
 المتيقن الاخذ واحد من الأعداد الواردة است وسمى احد عشر من
 لاصح الزيادة وغير التقصان عشرة وسمى في باقي الزمان مستحق من تسعة
 لعدم ربحا حقيقة وعظم لتمام حضور عاردهم عن أحكام القيل بالزيادة
 في جهة وعدم زيادة على ما تقدم في ذكره العدد خاصة **تسعة** وكرار لعدم
 التسعة لوقت فخلص لها بعض من الحارة وكرار الوقت التثنية

نظره سید علی شاه

بعض المعط لا ينبغي يستقر ارجح اتصال احدهما بالاستقامة **فأما**
 استمرارية الحركة في النفاث او السواد الى اخره فليس في عين قائم فلو لم يصح
 باستمرارية الحركة او السواد في النفاث او السواد فليس في عين قائم فلو لم يصح
 ام لا فبقا في النفاث في بعض الصور وما سواها حصل فيه شرط واحد هو ان
 المستقام ومن التغير فان الطهر في ترجيح التغير فانه اصل السواد المذكور
 والفرق لا يمارض اصل طهر المصعد لا يستمر في تسليم السواد عن هذا العرض
 الا لو اختلف كون الدم لا يغير اصل الطهر وعنه التغير فان المرجح هو
 السواد المستقام ومن التغير **فأما** الا حوط رد التسمية للحدود والحدود
 الى استواء الاشتكالات الى اخره بمسألة الحدود والوقت هي المشهورة
 من الفقهاء بالبحر في شأنها وقد تم بحجة النص لا هنا تحرك العقيدة في
 امرها ومضمونها نص اسم السواد موضع التسمية فليس كسواء الوقت و
 تسمية الحدود المستقيمة والاول اخره واستمره النسيان المطلق قد عرفت
 صغره واستمره عادة في الجنب **فأما** ولا يجرى سبوتا
 وقرن المص الا حوط رد التسمية الى الطاهر ان يجرى به الوجوب لان
 للأنف سنا في لزوم احكام الاحياء لمحصل الشك في زمان الحقيق
 لعدم نص البراء بدون التبعين من الكفاية في المقصود عدم الوجوب بل ترجيح
 هذه الى الروايات السالفة مع عدم التفرق في الذكرى ان العمل بالرواية
 طاهر الاصحاب وادعى على الشيخ في في الاجتماع وفي النسيان الاحياء طاهرا
 بالرواية الى اخره لا لانه ليس في بيان لا يدل عليه اصل رواية الدعة

من

من الكفاية لا يزايد ولا ينقص من المرجح العظم المشقة على المراد والزمج والروايات
 الله الى غير هذا الى السنة والسيرة وغيرهما انهم ان هذه التسمية
 الاقسام العشرة السالفة لان في المقطع المميز لم يثبت عند المميز
 وهي ثمانية الاقسام العشرة في ذكر اثنين منها اول الفروع وما تاسية وقت
 وما سية الحد وغيره من غير هذه الاقسام الثلاثة ولا على عدم التغير
 سنا ان هذه الاحكام لا يمارض التغير لوجوب الرجوع اليها **فأما** ان يجرى في
 كذا السداد او ممن زمان يفرض في الاصل على الحقيق فليس على وجهه
 يعني لا يمكن ان يثبت وان قلنا لوجوبها لعدم تيقن الحقيق **فأما** ولا يجرى
 بل الصلوة الى اخره انهم منه ومن قوله وقضاء احد عشر على راي وصول التغير
 الى اخره عدم وجوب قضاء الصلاة فيه صرح في الذكر لا هنا ان كانت
 ظاهرة اصح الا اذا والا فلا شك ولان هذه حرجا عليها واحتمل ان السواد
 لا مكان العطاف الحقيق في حلالها او في اخر الوقت وقد عرفت في الطاهر
 وكذا وربما القطع قبل الغروب ودل على قدر الطهارة وغيره كسائر
 في الطهر والعصر ومثل المغرب والعشاء وقتا رده المص في النهاية فحينئذ
 فاما ان ينفي اول الوقت وانما او اخره وانما لا بهذا ولا ذلك معي الا
 بعضه كحل احد عشر يوما صلواته في اثنين لا مكان ان ينقطع الحقيق في ثلثي
 العصر او الثلث فلهذا الصلواتين وكذا بعضا وما خاصه فثبت عن الرواية
 متوقفة على قضاء الصلواتين المشتهتين وكيفه فقا وما ذكره المص الا ان
 في ثلثي الصلواتين فقا وما ذكره المص سواء وان كانت على آخر

واذا نصب بعد كل احد عشر صلوات لا مكان ان ينقطع الحقيق في الاول
 الطهرين والعشاء من قبيل الصلوات وينقطع في ثلثي غل الاول منها والثلث
 فيبقي بقاها الثلث وطهارة وكيفية قدر زمان صلواتها اخر الوقت فلهذا
 من ادراك الطهارة وحسن كسائر فادرك صحتها العرض ان في مصداق
 عند الطهر فالاول فاسد والا فالثاني في بعض صلوات صحتها ومنزلة في ثلثي
 سروده من الثلث ثم صحتها وبجانب ثلثها المنزلة لان الفاست من برسير
 اثبات من يوم واحد من اخره لو كانت يصلي اول الوقت وانما وجب
 قضا صلواتين مشتهتين لا احتمال الانقطاع بعد فعلها ومن ما زاد او نقص
 ابتداء الحقيق في ثلثي الصلاة لما وجبت لانها لم تدرك من الوقت ما يسهل
 لو كانت يصلي اول الوقت فادركه واخره اخرى او وسطا وما وجب قضاء
 اربع صلوات مشتهيات لا مكان ان ابتداء في اولها فثبت ان وجب
 الذكراك لا مكانه وكذا يمكن الانقطاع في الثلث فثبت ان الصلوات المذكورة
 ممكنة فيجوز ان تكون ثمانية من ثمان صلوات وفي بعض جوانب الكتب
 ما صرح به في ان يصلي كل صلوة مرتين اول الوقت واخره لا ان كانت
 احدهما حقيقا والاخر فاسدا فان ينقطع الحقيق في ثلثي غل الاول فينبغي
 فقيضا وادراك قدر الطهارة وكيفية لا فاقبال بقدر وقوع التغير
 حيث يصلي الحقيق فلهذا لا بد ان لا يتناول هذا في الصلوات في الطهرين و
 فلهذا لا يتناول الصلوات ان لم يتناول الصلواتين من كسائر الدم وقد عرفت
 اخر الوقت قدر طهارة مرتين من كسائر كسائر كسائر الانقطاع في ثلثي غل

بعض

فينبغي وجب قضاء الغزيرة المروءة وفيها الصلوات المتناول اصبحت لما
 اول الوقت واخره فثبت بعد احد عشر صلوة مشتهية وان كانت على اول
 ثمانية واخره اخرى فثبت بعد احد عشر صلوة مشتهية من قبل قد سنا
 وجوب صلواتين في الغزيرة الاولى لا مكان الانقطاع في ثلثي الغزيرة
 ان يثبت في الصلواتين وجب تدركها ومبنا في فرض ان في وجب
 لا مكان طهارة في الغزيرة الاولى وانقطاع في النفل لثلاث صلوات
 ما ذكره في العرض ان لا وجب اربع لا مكان ان طهارة في الغزيرة الاولى
 فينبغي العرضان وجب قضاء وما لا ادراك قدر الطهارة وفضلها من اول
 الوقت لا مكان الانقطاع في ثلثي ثلثي فينبغي منها لا ادراك قدر الطهارة
 ومن كسائر وهذا الذي ذكره في ما سبب وجب السواء العاشر فثبت
 كل صلوة لو كانت ثلاث ركعات فادركه اخرى **فأما** وقضاء احد عشر على راي
 الى اخره اشار به في ذلك بخلاف الشيخ رحمه الله حيث اوجب قضاء عشر
 اكثر الحقيق ولم يمتثل لشرطه لاصالة عدم وجب علم ان وجب ذلك كله
 رعاية الا حقا لم يثبت الممكن طهارة وجب احد عشر على كل وقت اربعة
 عشر لا مكان كون الحقيق اول الشدة واخره مع النظر **فأما** وجوب كون
 اول واحد عشر من غير نوم وعلى احدهما نصف اليها الثاني في ثلثي
 عشر اذ اذا رأت هذه فقا في ثلثي النفل فيصوم يومين اول واحد عشر
 لعدم امكان اجتماعها في الحقيق وهذا على عدم اعتبار الانقطاع فاما على
 اعتبارها وهو الذي اشار اليه المص فتوكل وعلى اخره الى ان وجب

للقدر لعدم سأل النفس لها وكما في جميع الكائنات التي لا تملك العقل والحرية
ومثل الصدق والرجوع مع مقاض الدية والبرهان الجبروت ترجع النفس الى
المخصص والتقدير في الدين ريشة وراهم هو المعروف بين الاحكام
جنا وفي الدين والحق خالصة وسعد في الذكر الى الحد السحر وفاسم
الوقت في وجوب اعتبار ولا وجه له تقديره بالشرع كما ان عليه
رأيه صلى الله عليه واله طرأ نقصان قيمة اوزيا وتها فالحكم بحال وصرفت
بيده الكف في مصرف سائر الكفا رست جملة على المتعارف شرعاً والمز
بالاداء والوسط والآخر اذ لا الحاد ووسطها او اخرها فيكيف حلت
الحاد ووسطها واخرها فيكيف باختلاف الحاد ووسطها واخرها
على الصريح الاول لذات الله اليوم الاول ولذات الاربع موع
الثاني ولذات الخمسة موع ثمة ولذات الستة موعان الاولان وعلى
حد الكيسر في شكل الوسط والاخر قال سائر الوسط ما بين
ونظير لمراد ندى غير الشرع ووسط الحاد فندما يدنو بعض الحاد
عن الوسط والاخر فصار قوله صدق اذ ان في اوله يباريد فلهذا
النفس الى الحق المسؤل عن الوفاية اول خبر وهو جيب المرأة وحدها
مطلقاً بحيث خلاف الظاهر مع صدور التولين اعم **فقر** الثاني
الكفا كذا في بعض مصادق قال في الذكرى ولو صاف الوفاية في
او ثمة يعني بسبب الاول والوسط والاخر نظراً الى ما سبق في الكفا
من قصر زمانه فاعلم ان القدر في انفسنا ان حصل القدر ثم زاد

المال فصر زمانه بحيث الوفاية وما وثقت كمثل عود الصغير الى المسلمين
عوده الى الاطيرة حاصره ولا وجه لغيره وفي اصل الحق اشكال لعدم
صدق الاول والوسط والاخر في مثل ذلك فوافي ذلك سائر **الطلب**
فان كرهه بكرست مع اختلاف اربع الكفا في الاغلا الى امره يبريد
اختلاف الزمان في الموجب كاول والوسط مثلاً فان الموجب الا
ديار الثاني في نصه وسائر الوسط والاخر المراد سبق الكفا في
الوفاية الثاني في قوله الاغلا مثلاً وان اشقي الامر ان فلا تكرار
من ان الشرط ولا الفتنه وجلة الشرط محدود وهذا هو المحر
في كسبه ووجهه في المسبق ان الحكم سمي بالوفاية في الواحدة والصدوق
فما في كسبه الكفا في كذا صدق والحاب الثاني غيرا اوجبه الاول خلاف
الظاهر فتوقف على الدليل على انه لو لم يتكلم مع اختلاف الزمان
وخصر الوجوب في اكثر من وجه المكرر مع ان الاختلاف انما خذل
مختلفان في الحكم كذا تدها حلال كسره من العقوبات الحقة وصفت
ظاهر مع الانقياس واسباب ادر يس الى عدم المكر مطلقاً
وشخ الشهيد الى المكر مطلقاً لاصاله عدم التداخل وهو اوجب ولو عجز
عن الكفا في ظاهر النص السقوط فان خبره وادعاه بالاكسفا
وخصر كفا من كذا السبيل الى شيء من الكفا به وهو طاهر من احتمال
اشطار السار كذا في الكفا رست وتوقف الظاهر من المراد بجهز
المقارن للفصل لانه من علق الكفا الى الظاهر في سبق الاستخراج

يكون في وجهها حاضرة اسماء في حكم الماصر والمراد به كان قريباً منها بحيث
كلمته استعمالها لا لم يسلطت حذراً من انشاها من الطير الذي يلهي
في الحب عاداته الغامضة فلو كان غايها فوق الدماء المذكورة او
كان في حكم النايب وهو الذي لا يكون استعمالها مع مخرج حلالاً
وان صاف الحق ان يكون حلالاً فيطلق الحلال وان كانت
حايثاً على اجتماعها مستحبة هذه الاحكام لا يها في الطلاق الثاني
تعالى واعلم ان كلام الاصحاب حال من تقدير البعد الذي به يتحقق به
الصدقة وقته وسما بعض من عاصرها كذا مفسر يوم وكان نظر الى التمس
شرعاً فما تحقق السعة المبيع للعصر اس لم يسلط سيرة هذا القدر يبريد
وحاضر الا ان الحاق من لم يكن يحسب حال زوجة لصدقه او
كونه محجوباً من قدر الوقت على احوالها النايب شرعاً المراد بالها
من ليس من شأنه الاطلاع على احوالها بعد المثل عاد وان لم يسلط
المسافر المذكور الا ان التمس الاحتياط او لخصوصاً فيما ليس له
شرعاً فاعلم انصار اليه وحكم الفروج بين على كمال الاحتياط **فقر**
ويجب عليه النسل عند الانقطاع كذا في كذا وكب الوضوء سابقاً ولاحقاً
الى اخره طاهران وجوب النسل بشرط وجوب النكاح فانه لا خلاف في ان
غيره في كسبه لفسد طلاق النكاح وجوب اعتنا على ظهور المراد وفي
نكاح الوجوب كمال الانقطاع روي عن روي وجوب النسل عليه اول
رويه الدم او لونه شرط الانطباع من العادة لان النسل انما يحجب طهر

احتمال العموم لا طلاق الامر بالاستسقاء **فقر** ولو كانت امه صدق
ادام من طهر الى اخره وجوب الصدقة بها سبباً بها يعني على الزوجين في الكفا
والعقل والوجوب منها الصدوق والشرع في النكاح ولا وجه الا بالمراد
من عزمه في عقد النكاح ولا وجه للاحتياط من وجهه اذ ان الامر فيها
على عزمه ساكن ولا فائدة في ان طاهره استجاب الصدقة ولا فائدة
اجاب ولا بالمراد بالاستسقاء ما يحجب عدم انشاها على تعديده ولا فرق في
بين العدة المبردة ولم الولد المبردة ولو لم يولد في المدة المبردة والطفقة
زودا من النكاح السقطه كذا في اختلاف الحق بعضها في الاجنبه
وكذا النكاح اعطاء لكل من السلسل **فقر** ويجوز الاستسقاء من
بما عدا النكاح **فقر** هذا هو المشهور وذهب السيد المرتضى الى انه لا
يجل الاستسقاء منها الا ما فوق الميز ووجه الوفاية في الدر وجه طاهر
رواية الحسن عن ابي عبد الله في رواية ازار الكيسر وكذا خبره ثمة لم
فوق الا زار وفي معناه رواية ابي بصير عنه عليه السلام ايضاً ولا فائدة
الا في نفوس المطلب وهو ضعيف ومنه بعد اربعين عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله اذ عارضت المراد فلما تبارك وجهه ثمة والحق موضع
الدم وفي رواية السلسل بن عزمه وبنه من سابعه عليه السلام والحق
ويصير في المطلب **فقر** ولا يسلط طلاقه في النكاح ولا في حصر الزوج الا
في النكاح لا في النكاح طلاق المصاحبة ولا في النكاح طلاقه ان
يكون من وجهها حاضرة الحد في جميع طلاقها وان كانت حايثاً وان
يكون

بشرها العباءة ولو كانت هي حب كغيره ان لم يسبق وجوب الغسل لها
واجب وانما لم يتركها في الدنيا لان الغسل في حب العباءة واجب
في غسل العباءة ومنوط بالارتداء وحكمها ولو لم يكن الحديث الاصح في هذا
بقولنا يمينان على الخلاف في غسل العباءة ولكن الحكم بعدم الاعادة وبنا
كقوله في الغسل في التذكرة وجزم به في التنباهة لان الحديث الاكثر ارتفاعا
والاصح بالوضوء فلما ساق بين الغسل والحديث الاصح اولان الطهارة
بروحان الحديث بالاشراك فليضرب دخل في كل الرفع والاستباح كما كان به
في التذكرة في باب الغسل ويستبعد كون كل من الطهارة من روي عدة حديثين
ولا يجب وجوب الغسل والاشراك والاشراك من وجوب الطهارة الصغرى
حزبنا كغيره وهو باطل اجماعا وانما كل الصوم والابتناء في المسجد والوطئ للحائض
فقط للغسل على القول بجزم الوطئ وهو كذلك انما ذكره من بناء عدم
الاستيناف عليه لان الوضوء وان كان له دخل على ذلك السند في الا
ان الغسل في السب في رفع الحديثين فاذا بطل اثره لم ينفذ في الغسل
انما من تقدم الوضوء وتأخيرها ودخل على الشئ وجوب الغسل وانما كان
في بعض الاخبار ذكر السقيط لاطلاق السقيط وترجيحه بالشئ فقولنا
على الاستصحاب وقد فهم من قول الغسل عدم جواز الغسل الوضوء والغسل
ليس المراد اوله بل فان المراد **بوجه** **الاول** يجوز كل من الرفع
والاستباح في هذا الوضوء وهو قد ساق على الغسل لانه لا خلاف لابن ادریس
حينئذ ان ينوي منه الرفع على الحائض وعين ما يتبع الاستصحاب نظر الى

الرفا عما تخفى من ريق الذهب لا كمن كان يعدم الوضوء لثوبه ما في ذلك انما يتقدم له
 وظهوره يصعد السحبي عن رده الشئ الى ما يصل على الزوج على الوجب لان من جملة
 المصطفى يجب اعتداله ولو احتاجت الى الحمام او الى حمام الماء لم
 يحسد القول وجوب الوضوء دفعا للصبر مع احتمال عدم نظارة الوجب
 من موطن اليقين الوجب عليها وهو ظاهر في غير الحائض فخصها اذا كانت
 السبب من الزوج والمكروه كالتزوج او ان لا يرضوه فخص من احتال
 الاستمال الى التزويج من الاستمال الى الصوم في دم المتزوج وغيره من المكدرات
 مسكنا باحد الطرفين وليس الطهارة كما تعطل لان الامر بالطهارة للمكروه
 بالخطوة لعدم احتسابها بالوجوب بمثل الجهر عن المكشورة فهل يحسب
 الاعاءه وجبا صرح في الذكرى بالوجوب والخطوة في **الوجوب** وكذا
 قضاء الصوم دون الصدقة الاركسية الطواف الى اخره عدم وجوب قضاء
 الصدقة المؤقتة موضح وفاق بين العلماء وبما اقررت الاجابة باخر الوقت
 كركعة الطواف او طواف الدوم بينهما والمندوبة او طوافا في وقتها
 لعدم تعيين الوقت للمقتضى للخطوة ولو تدرت الصدقة في وقت معين
 فانقض الحصر في وقت وجوب القضاء فولات فان قلنا فسنت وعلو اوجب
 ولا فرق بين الموقفين الموسمي وغيره في عدم وجوب القضاء كالاستيت
 وقد صرح به في البيان والطاهر ان الزلزلة اركبت اركبا كثيرا لانها
 مؤقتة **فصل** في سبب هذا الوضوء وقت كل صلوة والمكروه من جملة
 ما ذكره بعد ذلك في الاجابة هذه امور المشهور بين اصحابنا وتبين على من به

الى وجوب ذلك تبويها على رواية زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام
عليه السلام وخبر رواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ورواه بطحا بلخي في صحيح
منها بجمع على الاستصحاب مع عدم العلل في وجوب ذلك انفسه بحسن
في صحيحه والحمد لله تعالى من ذكر المصنف قال في المغيرة وهو المعتمد
على التفرع على العبارة بحسب الكثرة فغيره ما قال في الدرر في هذه ان مراد
الاعاين رحيم الله والوفقة المار بهل شرع اليتم الظاهر لعدم
وسر كذا في العادة العباد ورويه الدم في المنة احدى عشرة مرة على
الاخرى في احكامهم الا ان لا اختلاف فيه بين العلماء في كونها اربعة
من النبي صلى الله عليه واله ورواه عنهم اهل مذهب الجوس في ايام الاقرار
ويرويه ان العادات المعينة والمجته بالامور العرفية قد استقامت ومن
خالفوا له فيها في العادات امثال لوراء الدم في غير ما استعملت
سنة انفسا لوجوب الاستصحاب في غير ما هو ظاهر وقد تقدم الكلام
على الاستصحاب في المبتداه والمضطره ولم نذكره لظهوره في غير ما
نقد قال ابن الجبلة والرضي وابن الدرس لوجوب الاستصحاب عليها المنة
وروي في المغيرة وروى في شيخنا الشافعي في بعض كتبه وقال الشيخ تركان في العبارة
بجوه رواية لعدم رواية في المنة في اكثر كتبه وتوافق في الدرر في هذا طائفة الاول
وهو ظاهر حتمها بالجمع في حصة خطين البخاري عن الصادق عليه السلام
حيث قال ما ذاك ان للدم حراره ودفق وسواد فليس الصلوة وفي الدلالة
صحيح لان الامر المتعلق بالاعاين لعدم العمل المراد به وابت العادة

والصالحون الصالحين ثم أراد المرحوم بروتة الدم لا بقصره على هذه الأوصاف
فإن قلت أديت الحكم بما أرادوا في غير هذا جامع المستحسن
عدم الصالحين الطرق قلت سأفاده المعلوم الشرطي في قوله فإنه كان في آخره
فإنه قد عجزت كل شخص على دست العادة وقد أجمعوا بما رآه السليح والدائرة
لاولين وحسب العكس بل زدم الصباء إلى أن تحقق التسلط وتعرض الخفا
والعزق ظاهره فإن الاحتمال في نفسه لا يوجب له وجود دم الحيض بل
كل الحيض السودودور كك ظاهره فإن ما تحقق من سحره سره أو لدور كدور
الشره وافتتاح شرطه التبرير كون الطاري الحيض أو الاحتمال في غير قاص
فقطه إن القول بالاستظهار لا يوجب **تسليط** وحسب عليها عند الانقطاع
قبل النشأ المستبرأ بالقطر فإن خرجت فخر طهرت والاصبر
السبب إلى السبب أو اضفي عشره إلى آخره التبرير في عليها بعد إلى أي حال
السبب إلى المرض وقد كثر رجوع التبرير إلى السبب المستبرأ مستطاع
الرحمن الدم وويل على وجود ما روي عن صاحبنا في عبد الله عليه السلام
وما روي عن علي عليه السلام وشره كالدنيان في الانقطاع إلى الرجل السري على
غيره استحال القطر وفي التي في سببه منها به السبب وعباده النصف خالصة
من ذلك فإن خرجت القطر لثقة قطره في نفس طلقا وإن خرجت
لخط صبرت عنه إلى البقاء أو معنى العشره فإن استعمل الدم على العشره
المستد امرن الرجوع إلى التبرير ثم عاودنا إلى آخره وقد سبق في الكلام
في المنصرفة التبرير وادركه الوقت فاضه التي مستقرت عاودنا وقتا

قطع الدم وقد بقي من الوقت مقدار العشر فترد إليها أقل الوجوب كما تقدم في قولنا
 مع الاخلال بالنعاش كذا الوجه في مقدارها كذا وهو شرط لو كان من آخر وقت العطل
 غير ما ذكرنا مما عايناه مقدار خمس ساعات سواء في ذلك المظفران والنساء
 فإن ما عايناه من آخر الوقت بمقدار ساعة لأن الذين ينامون في وقت
 صلوة آخر اجتماع كان في خلاف أول الوقت ولو أدركت قدر إحدى الصلوات
 جهت به الثانية على المشهور من الاختصاص وعلى القول بامتناع الوقت
 من أوله إلى آخره وجوب الأولى وسببها في جميع ذلك في الوقت لم يكن
 الصلوة على ولو أدركت آخر من ركعة كعب الصلاة ولا القضاء عندنا ولا يجب
 القضاء بصرح به في المصنف والمشهور والتكرار في الثاني في خروج من صلاة المكتوبة
 ما حيث كان لقطع الوجوب بعد الحكم بالصلوة في السجود في الغسل إذا
 طهرت قبل العلم بمقدار زمانه وجعل شرط أن كان وجبا لا في وقت شرط
 لصحة خاصة ومع ندره يجب التمسك على الراجح وقد بينت في كتاب **الصلوة**
 المقصود السال في الاستحاضة أوصى في الأغلب بصرفه بدينه وهو المذهب
 في الاستحاضة في الأصل يستعمل من الحيض يقال فحقت على أن استحيضت
 ما ناله فيقول هي سحاضة كذلك لا يحض إذا استحيضت ما الدم بعد أيامها
 مستحاضة ذكره في النجاسات ومتنزه عدم السباح المارة منه فيقول هو مستحاض
 لفظ الاستحاضة في الدم الموصوف وهو كل ما ليس بحض ولا شائش ولا خارج ولا
 جرح والمراد بالتورخ وجوده ضعيف بخلاف دم الحيض فإن فيه جرحه ووجوده
قوله وقد ناله بالأغلب لأنه فيكون بهذه الصفات قد ذكر في الصفات

في ذلك الحين انما يتجلى بشرط واحد يكون به المستحاضة حتى انما هو ان ينقص به
فان العادة والكدر في ايام الحيض وفي ايام الطهر على اربعة اقسام
 ايام الحيض حيض وفي ايام طهره اربعة اقسام ايام الحيض هي الحكم بما يتبعها
 وتوقيت ايامها والحد فقط والاطهر وكلها خمس حيض واثلاث وثمانون
 يستحق به وان كان في السبع ايام انما تستمر هذه الكثرة انما تستحق به
 الخامس وعطفت بها ان النسب على ان من ايامها انما تستحق به والواجب
 اليه لانها خمس النطفة بها لتبينه على حكم الحيض والوجوب ان كان الحيض
 ذلك سواء ما له في الطهر والعطس على حكم العشرة حتى كان في السبع ايام فان ايام
 قبل السبع الفرج والوجوب حتى اذا فاءت ايامه فان ايام الدم العشرة
 يستحق به من ايام الحيض على ذلك العادة مرفوعة على الحكم بما يتبعها
 من السابعة والعشرون غير ذلك من النطفة على الشرط والظهاره واما سوا
 من ان الفرج والحاصل من الايام من الحيض الخارج من الايام في الذي يكون
 محالاً للاستحاضة واما ان الخارج مع ما به من ايام الحيض الحكم بما يستحق
 وكذا الايام من استحاضة الفرج **فان** من انما ظهر على النطفة ولم يتبعها
 عليها كغيره في العادة عند كل حيضة ونفسر لعطس وان عساه من عسر
 وجب به ذلك فغير الفرجة والعسل لعادة العادة وان سئل وجب به
 وانما على الظاهر والعصر وضل اخره في السبع والظاهر انما استمرارها وانما
 او اذا احدث في اخره سائر ذلك الحكم بما يتبعها وعطس منه على
 الصواب على ما في الشهور من الايام انما لم ادرى الاستحاضة

مراتب القدر والوسط والكثرة يجب على المشيئة ان تقرر فيها في وقت
الصورة فالعلم بالهم باطن الكسوف وهو لقطعة اى جازية الذى اى الشئ
فالعلم بالباطن على جاز ولم يدخل وسطه فليس جسيما وهو المراد بعلوم العلم
لكم على القطعة الى آخره وجب عليها اتمرة القطعة اولها لوجوب ان الكسوف
وهذا الخلاف السلس المطرون والخرج لعدم وجوبه ذلك عليه وحق
في المشيئة لو ردد العلم على الكسوف حتى دونته ومنه نظر لعدم صريح في ان
الشيء ضام مع في بعض الاحاد مثل قول ابن قزوين فانه انظر لمرات
النسب واما ذات الكسوف وقد نتج لذلك اجماع الاصحاب على ان
شيئا كما حكاه في المشيئة في اول باب للشيخ حتى وجب على صاحب
تجرا العلم لاصحاب الجاهل انه ذكر شيئا الشبهة واسلم العلم قال الشيخ وذكر
المرقة حكاه عنه في المذكره ولا وجه له في الوضوء ولكن صدره وخالف ابن
عقيل في ذلك فلم يوجب الوضوء في هذا العلم وهو غير مقرر للعلم
حكاه عنه في المذكره والهم في المشيئة والمختلف ابن الحنفية اوجب
عمل واما في اليوم البدر وماذا ان لا يقع للاصحاب بوجوبه على حالها
مع دلالة لا الحنفية على الوضوء مسكرا وانما غسل اليدين القطر مني قوله
اطهنا وظاهرهما جميعا مع قوله زائدة عن ابن حنبل في العلم فاما بعد
فليت والموصل على الاستسباب لانه ما هو من قوله اي الزمة اد
اقره وقد قبله علماء ربات الاصحاب حيث علم من هذا العلم
صحت العلم الكسوف من علم بطوره عليه ومعه فهم لم يردوا من واحد
فعل

و يجمع هذا لعلها ذات يستلزم اقترانها في نفس المذكور بحيث لا يقدم على
او عقبها لان مقدم الدم من الكلى يفتش الوصول الى الخافض ويكسر الصلابة
الصلابة لهذا و من الخفذه و من الى عيشل سويامن هذا الدم من كلى
في وجوب ثلثه فصال وكذا المصفى في المسحوق يتخفف الاقناب والدم
على الاقناب على النفس الواحد صحيحا بين عين عار عن ابن عبد الله
صحت وجوب الاقناب الثلث بالسرقة لا ريب ان سيلان الدم
عن زياره وحمل عليه جينا منه وبن رواية الصحاف وصححو زياره وخرجا
من الاقناب روعلا باقية والاكره ان كان سال الدم والخوف ان
المسحوق منه المراه بالسرقة كما زعم الكسوف والخوف ان قوة ذلك لا يكون
عليه المراه لا ريب تلحق عنها هذا هو المعلوم من عبارات الصحاف الذين
في خبر الصحاف الامم ان صاحب حال لم يطرح الكسوف عنها فان اخذ
وسال الدم وجب الفصال مع قوله بعد فان كان الدم او كالكسوف
سلسل من علوه فسا الى اخذه لمطر عدم الفرق يكلف كان يجب عليه
لما عدم عمل المظهر من كسبه عنها وجوب الاقناب او كذا الاول ويحل لك
وعمل الساجن كذلك وجوب الاقناب الثلث في هذا القس
تختلف فيه بين الصحاف او كالكسوف وجوب وهو لكل صوره
جميع من الصحاف والمزعمه والفصل الصلابة الخ وبنية كسبه فصال على الاقناب
في هذا القسم وغيره والمعتد ما قد ساء ومن ساءت الاقناب روعلا
من الصلابة من كسبه الاكسوف فصال واحد فاقا وزلت كل صلابة فصال روعلا

صلى عليه وآله وسلم حسب الحق **قوله** واكثره للبداء وضطره الحق
عشر ايام الى هذا هو الشهود والعين قول شانه عشر وهو قول الصدوق
ابن الجند والمرتضى وحضه ابن أبي عمير في هذا وعشر حكاه في المذكره
وفي بعض اوقات العاده المستقره في الحق متفق بقدر عاداتها واليه
ثاني عشر يوما قال الشيخ في التهذيب جاسا صا معتدا في الفقه
لهذا التماس عشره وعليه اعل بوضوح ما عندي والعمل على الشهور
في ترك العاده على المتفق وترجيح جانب الشهر والمراد بالضرر
المحدود من السبب للعدد والوقت او التي نسبت عددا مواءم
الوقت ام لا كما بين ان ذات العاده ترجح اليها اثر الرجوع
الى العاده اما نظري في العدد **قوله** وسقيمه ترجع الى العاده وتها في الحق
الا ان يعلق على الشهر فليجئ نفس العاد على ذلك اعني رجوعها
الى عاداتها في النفس الاجار العجز والعجز بضر يوم او اوبس كما سطره
بعد عاداتها في الحق صريح في المنع وجوده كذا في عهد اجارث ولا يرجع
الى عاداتها في النفس اتفاقا ولو كان ذلك قدر العاده وانقطع
على الشهر فليجئ نفس العاد للحض لما ظهر ان اثر الرجوع اما نظري في
العدد لا متقنا بالجدول عن وقت النفس الى زمان العاده فوجب
من يرا سقيمه الحق ان العاده المستقره عدداه ان لم يثبت
قوله ولو لو لم التوا من على الشاق فبانه لا تنكس من كذا
والعدد من الثاني الى التوا من حال الولادة في بطن من قبله التام

هذا وحده نواته هذه والعالم فثابت لا دهرها في الدم من كل منها وحده
 نفس مثل بعد الفل فكل نفس كل بعد ذلك جرم حتى نقتل من
 وضع الاول وحده ابتداء النفس الاول والعقد من وضع
 ان لم يحلل قبلها لا يد من عشره فان لكل عاقل الاول عدد من كل
 وعادة المم حرجت فخرج العالم والعالف عدم لكل زاده في العشر
ثاني ولو لم رال في العاشر هو النفس ان خلق في الشيء فان النفس
 هو الدم وحده عشر ايام بالتحقق ان حال على اعتبار العادة اما يكون
 العاشر نفس او اجزاء والدم العاشر او ان نفس ممتدة او مضطربة
 او ذات العادة وهي عشرة لمصا دية فزاد من العادة وكذا لو كان
 اقل من هذا في الدم جزء منها الا ان ذلك الجزء هو النفس فاصبح
 التماز و يمكن ان لا يد على في العادة لان قوله لم ضربا لان النفس
 لتبقى الانفصل عليه وان كان المتبادر ان الحصة بالاضافه اليه
ثالث ولو تدوم في الولاده خاصه في عشره نفس الى اهل النفس
 على الاشر كما هو مقتضى العبارة فلا بحث وان تجوز اجتماع في ذات النفس
 يكون ثانيا عشره كما لعدم والافان في صفة جزء آمن الله والحق
 النفس خاصه والا فلا دل على غير **رابع** والتمتد كما في بعض في جميع الكلام
 الى امره شئني امور الاول والاقل قطعا ان في لطائف في آخره دون الترتيب
 الى رابع الشئ العادة النفس بخلاف الحاضرين الرابع لا ترجع
 عده منها في النفس لعدم وان كان في كل من جديان روايه لا على

[illegible]

يوم لا ينفع فيه اذانك العبد العبد على ما لم يستعمل الاذان له في الدخول
 عليه لاجل ما دعي يستجاب فيه ليس من احد الاذانه وما يستجاب **قوله** في الحديث
 العباد والارواح المبرقين الاطهار الى عرشه للعبادة والفرق ان في حديثك
 على اذنه ولعل فيهم من عبده فان عباده الذي استعمله على المبرقين من
 وجود عن امير المؤمنين عليه السلام واما ما يخفى لئلا يكون اللفظ
 كذلك و **قوله** في الحديث **قوله** وما اوصى علي بن ابي طالب في الاذنه
 حق الباطن في العبادة ولا يخفى ان المراد في الحديث الذي كثر اذنه وكذا يجتنب من
 عن كثاف صاعه وما تقتضي عليم العبادة حاله ولو كان قد اوصى
 ذلك مستطاع الوجوب **قوله** ولحق من حضر الموت الشها ويقع والاقراء
 بالتي هي بوجه وانه يعلمهم وكلمات اللفظ الى الحسنة فبعد ذلك كله
 التفتين التفتين في علم حق اى سره والضم والحق ان تفتنه الاقراء
 باليه في العبادة وكذا دلت في تفتينه الشها وبين والمراد من
 الموت من قرب منه وفطره عليه خلا ما في رواية تفتينه وكلمات اللفظ
 والشها وبين وبشيء الاقراء باليه واما العبادة حتى يفتنه الكلام
 ونقد العبادة ان تشرع في وجوه ووجه والاسراج ان كانت تعالج الاقراء
 كان كبره الصلوة من بينه وصاحب الاسراج عبده ان مات مسلما
 ذكره النجاشي والاصحاب عجلوا بما لم يفضى اليه اهره ابو عبد الله عليه السلام
 في البيت الذي كان حتى تفتنه في بوجه الصلوة واليه من كل
 بيت الى عباده حتى اخرج الى القبر في قال في الذكر الى عبده في ذلك المكان

وذكر نظر لان قال الحرس في الموضع الا ان اشتد الحرس في بعض اوقات في بعض الموضع
في ذلك السن **قوله** وقوله في القواعد ان الحرس في بعض اوقات في بعض الموضع
الكافي على السلام في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
عن النبي في الحرس في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
قال في الشهي الا خلاف في بعضها وقال في بعضها في بعضها في بعضها في بعضها
قوله لما خرج وقد دخل اليوم الى الجرد وخرج من بعض مفرقه **قوله** وعبره الى
خبره الى الحرس في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
ولكن يكون الطبع للكتل واصل للادراج **قوله** وعلى ترتيب الى الحرس
في ذلك وقد ورد في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
بغيره لا مع الاشتباه فيخرج الى الامارات او غير ذلك في بعض اوقات في بعض الموضع
اجتنب البطل وروى عن النبي عليه السلام في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
اول البطل في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
ان الناس في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
صديق واصل واستدراج له وجهه في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
والمصلح في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
وجوبه لسلامة على كل مسلم ففضل ان يخرج من حرمه واما من من افترق حرمه
من غير قوت في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع
امام الحرمين والمصوق والبطون والمندوم والحرث الا ان ستر من ذلك
ثم قال في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع في بعض اوقات في بعض الموضع

[illegible]

مكنت بعمل وجهد ولا فرق في ذلك بين جميع الكفار حتى المظهر للإسلام والكل
 وقيل بعضي كونه المراد من في حكم مسلم حتى ان شراحيه يميلون ويحمل
 منزهة كما يصح من اجزاء اذ كان احد اوجهها بسلكه ولا يغلط وادراكه السلام
 وادراكه وقيامه على الحجة بغيرها وفي الحق لا يثبت له بطر من عدم
 الحق شرعا ولا يمكن معه الاسلام من الكفر وادراكه لا يخرج من خلاف الاول وادراكه السلام
 فانه من الظاهر ان الطفل المسلم اذا كان السني مسلما فلا خلاف ان السني
 الطاهرة خاصة **قوله** وان كان من حقنا لا اريد بشرا في الورد والاجابة لا يرد
 وصفه الى غيره يقول الاصحاب انما يثبت على الحق في كل مقام في الالهي
 كما يكره الشيطان وحكي عن ابن ابي اريج ان ابي في حجة وادراكه في كفاية
 من الظاهر ان الحق لا يثبت له السلام اذ يثبت بره من عليها على ان يصح من اذ يثبت
 وبين غيره الظاهر ان الحق ليس بجيد ولا يثبت له السلام اذ يثبت له السلام
 الذي هو عليه من الحق في كل مقام **قوله** اذ كان لا يثبت له السلام
 الاجابة ذكره الاصحاب وارجح عليه في الخلاف باجماعه واما يستدل
 من قوله اذ كان لا يثبت له السلام بالسلم الي الحق فثبتها وبما يثبت
 الكفرى وبما يثبت له السلام في وقتها يثبت له السلام من قوله لا يثبت له السلام
 في الكفرى بان الحق ليس له السلام في وقتها يثبت له السلام من قوله لا يثبت له السلام
 وكل من التزمين يحصل العمل على كل مقام الي حق من قوله لا يثبت له السلام
 معلوم ان كفاية من في حق اذ ادركت قطعه مستقر لان كل قطعه لا يثبت
 بها الوجوب ثم قد تضمن يثبتهم وبما يثبتهم على السلام لان المثال

اصح هذا الكلام فاعلموا فاسبقوه ولا تريبوا من غيظكم الحوط والمراحم من بعض النمل
 الحصور والاعطام من كثر كرمه الاصحاب وفي اعتبار واحد قطع الكثر
 تروكوه من اعتبار حال ذلك بعض جنس الاتصال فان كان من جنس
 انما الصلح الثالث اواحد من سبب اعظم ما كان وعظم المست كما
 له ايد على من جبر من اجتهاد عليه في اكل السبع وفي العظم الواحد
 قد وجد من ابن الحنبله وجوب عقوبة **تسعة** حكم ما في الصدر او الصبار
 وجد في حكم الميت في النفس والكشف والصدور عليه والدفن
 الى اخره لم يردوا في المصلحة او اقطع بعضه بعضا على العضو الذي
 فيه القلب جواز ستره او لونه النسل والكشف لثيها عليها والحق في
 الذكر كماله للصدع اليابس الخوي الزاير وكذا النفس كل واحد منها
 محتاج من جمل ما يحث عليه سفره وفي الدليل صحت وفي الدلالة اربعة
 حكم لقلب الخوي وبما انظره الاصل طابق السلام فلا يشل عليه
 الى ما ذكره **تسعة** وفي الخطوط اشكال الى اخره في العاشر من الخطوط
 كصوره وكما كتب كل طيب كطالبت والمراحم منها السبعة الماكفروا
 مشاء الاشكال من الملاقاة المراساة ليست ومن ان السواد
 لا يقتضي العدم وفانهم كل من استأجر ان الاشكال مفقود الساجد
 وفانهم الساجد شهد له انه بعدد شيخنا الشهيد ورواه الاشكال
 ما يتفق المساجد لا وجد تعييط ومع وجوده لا وجد للزود والحق ان
 مع وجود المساجد كخط الخوي المروا الساجد لان الحكم من الساجد

مجرد عدم جوب ستر معصية وكونه قد لا يخرج من الجحيم البتة وانه قد يقع فيه ما يحرمه الله
الا انها لا تنهوا في مثل ذلك فتخرج في الذكرى لعدم الجواب في الطفل او ا
غير النساء وكونه انفي الذكر وكونه انفي منسبي بما في الجوارح فلا يمنع
كون النفس اقصى ما بها من **جوارح** فاطلاقا في مثل ذلك الى الشبهة
ان ان التصديق على من شرع في الشك انما هو بغيره وان كان المصود قد جاز
منه المراه ان في مثل سنن ثم قال وكونه الرجل كان حسن السيد المخلطات
في الرجل دون المراه **جوابه** في مثل كل حال للشبهة ومن ان كان حسن
الجوارح والعلماء الى ان في الجواب الاستغنى عن ذلك كل من انكر ما علم
شيئ من الدين ضرورة فلا بد في السار من تثبت او التمسك بالمتكبر
فلا يخرج من حيث قد خرج في كسفي السان كنه هو ليس في الجوارح النسبية الجوارح لا النسبية
وكذا اخره والاصل في المراه ودين وكونه **جوابه** والشبهة المقتول بين دي
الام ان يثبت في المعصية على من فعل ولا من انما لم يثبت الشهاد على
من كس دون ما دون اليه وعلى المخطون والعقوب وغيره وليس المراه
المشاك في هذا الحكم في المراه في فصل العسل وقوله المقتول في المعصية
وكونه في الجوارح السان كما لو لم يكن السان من كس في مرتبة **جوابه** كس
خاصة في الجوارح من الامام وما في المراه المقتول في جرح قطع الطريق
او لا لعدم ذلك الجوارح او احدى اعم من الدين فان اطلاق الاثر في عموم
عضما مثل قول الصادق عليه السلام الذي علق في سبيل الله في من شاة
ولا ينسل الا ان ذكره السان ويزن في موت بعد الحث لبعض كونه

شعبة المعنى ثبت هذا الحكم لا فرق له الشبهة وصاحب الميزان عليه السلام
 وخرج من النص اصل البرهان وكما لا يفتقر الشرح المسخ والعبر من عيبها والمبني
 سقوط الفصل من حيث في المعركه سواء ادرك او لم يدرك لانها لا على الظاهر
 الاحتجاب ونقل المعنى منه الجاهل في الذكره فلو قلنا من المعركه ويدرك
 الى بقية الخبره ثم استعمل فيكون في ظاهر الروايات ان وجهه من حيث
 باور ان السبل لعدم بقاء في مقتول في جهه البقاء كما يقتضيه وجهه
 سائر الكفاية اجماعا **قوله** فان جرد كون ظاهره الى اخره اى في الفصل منه
 نقل الى وجهه من ظاهره **قوله** ولو لم يكن وجهه في الفصل من ظاهره الى وجهه
 الى اخره وجوب انهم من الامكن في حد ذاته في وجهه من ظاهره الى وجهه من ظاهره
 وروى في المرحوم المرحوم عنها مستقلة ومختلفان في بيان الكسوف
 والمختص من غير ذلك الحديث والظاهر له الامام او باينها قال في
 الذكرى والظاهر في ذلك مخالفين للاحتجاب والحق بهما كل من وجه
 على الفصل من حيث في السبب في ظاهره العبارة ويجب ان يثبت الفصل
 في الفصل من حيث على امثال شبيهه انما على الامام لا على غيره
 ومن ان الامام هو من الفصل من حيث على امثال شبيهه انما على الامام لا على غيره
 الثالث وهو الامام ولا يفتقر في الاجتزاء به الحديث على اوجهه من حيث
 فصل الحديث في الذكرى وهو من حيث على امثال شبيهه انما على الامام لا على غيره
 ابو جعفر من حيث على امثال شبيهه انما على الامام لا على غيره
 لعدم نقل الامارات وبقيل سبب اخر كذا في كتاب الصف سواره الى

كانت قصاص من ثوبت الرحم لا كما لو غشي عن العروان الظاهر وجوب التخيلا
عدم اجزاء الفل السبب **الاخر** وهو لو غشي السرة والى فروات الرحم وان
يغشى عن لائقه الكثرة الى اذ من الشبهة كذا ما فيها لائقه الكثرة و
ان كانت رزح رزح واحد كذا الى ان الغش وكلام الاحكام في
الكثرة الى ان يقتصر في الكثرة الخالف على مورد وهو ما وجدته في بعض
الامرين لان فقه ذات الرحم ما دل الكثرة يكون فقه باعتبار
في عدم قرب الكثرة او قربه والى فقه الكثرة مطلقا لصدق على كل
والاخر وهو قوله كذا ما في نسخة السرة ان غشي السرة ذات الرحم **الاول**
وروي انهم يفسلون في نهايتها ودهنها ودهنها الى اخره بعد الروايتين
مقتضى من قال قلت لابي عبد الله ما تقول في الرحم الكثرة في السرة
رجال ليس فيها شيء من ولدها امرته فتمت المرأة بالسرة فما قال فيها
او جسد عليها اليه ولا كانت فيها شيء من محاسنها فالحق ان السرة كانت
كذلك فصح بها قال فمثل كل كنهها فمثل وجهها ثم مثل ظهرها فمثل
مورد في اخر ما مثل منها موضع الوضوء وان غشي طحالها ومكده الى
فالحق ان غشي مثل على الخلف الى اخره قال الحنفية لا يجوز تسليق
الصلوة عليه الى ان غشوه ضرورة فمثل على الخلف والمشهور بين الاصحاب
كرهية التبرع الى ان غشوا وجهه فمثل كنهها فمثل على الخلف
ولا خلاف في حديثه كذا في كلامه ولا يسر ليد الغش في ظاهر عدم وجوب
الغش بمسح ولو لم يمسح ولم يكن بمسح فمثل على الخلف فقه فقه

[illegible]

عليه و قد اوردنا كتابا للحاج محمد بن احمد بن فضل الله رحمه الله و حقيقته اول ما ثم حاشية الامام
ثم اوردنا له رسالة مستقلة من الاجابة عن سؤاله في العلم و حاشية على حاشية
و يكون في آخرها تاريخ الفاء و قد اوردنا في هذا الفصل من الفصل اول الفصل و قد اوردنا
الحاج محمد بن احمد بن فضل الله رحمه الله في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
امام السدوسي رحمه الله في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
رسالة ثم في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
بالقرآن و هو منفتح الحاشية الى من السدوسي رحمه الله في هذا الفصل
الذي لا يشترط في و ما يفتح من هذا الفصل ان ما السدوسي رحمه الله في هذا الفصل
شكلا المتوجب الطين لكل من فضل الميت بعد موتهم و قد اوردنا في هذا الفصل
الحاج محمد بن احمد بن فضل الله رحمه الله في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
في فضل السدوسي رحمه الله في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
بما ولا يشترط في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
حاشية على حاشية و قد اوردنا في هذا الفصل
فانظر الترتيب في عدم صدق الاستدلال و اجعل الاجزاء المتكررة و قد اوردنا في هذا الفصل
سلطان الامام الوهاب في عدم صدق الاستدلال و اجعل الاجزاء المتكررة
للإمام و هو حقيقته و اعلم ان في رواية التي هي عن العلم في فضل حاشية
بعد غسل ابيه و حقيقته و وجد الامام في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل
الامام في هذا الفصل و ان كل من شغل في رسالة التي هي حاشية التي هي حاشية في هذا الفصل
شكلا الفصل في كل من شكلا و قد اوردنا في هذا الفصل و قد اوردنا في هذا الفصل

الى اقرب هذا هو الوجهين فان الوجه اليسير عليه وسدوره وكذا قوله كما تقدم
في تفسيره يمان من قاله كما هو مسموعه شتان فان قوله العطفان او احد هاتين
الاقترانين الماه كما كان في قوله كونه على السطح المستسطح المستسطح المستسطح
فان قوله المستسطح على كونه في الحنفية اذا هو بالثلاث التي تحته مستوية
من كون الاول عبارة الصدر والثانية عبارة الكف والثالثة عبارة البطن
مطلقا المستسطح وجوبا مستلزما وجوب احرائه وقد نظر لان الاستدلال
وجوبا مستلزما وقد نظر لان الاستدلال وجوبا مستلزما وجوب احرائه
والما عند هذا السدور من الماه الصدر فلا يلزم وجوبه والوجه الثاني
الا جزء المستسطح احد السدور ماسا المستسطح المستسطح المستسطح
الخطية خاصة مستسطح اذا هو من فاعله ان لا يكون في المستسطح ايضا
عن البعض لا لاجل الوجهين المستسطح وذلك المستسطح بان الوجه المستسطح
في موضع الصدر وكذا ان الكف مستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
اذا كان مستسطح على الوجه المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
مستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
لا الرقبي ان المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
وجوب رعاية الترتيب وعاءه فكل من السدور المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
ان غير الصدر المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح
قمة وعاءه المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح المستسطح

على هذا المخرج والمقدور ان يكون من غير ان يحل له الماء المذوم من المذوق نفسه المذوم
 فتبين ان في قولنا ان البدن مسطور في موضع الاستقبال من ان البدن من محل ما لا يحل
 في محل حرمه ومن هذا اقل ان يكون في قوله واحد لا يخرج جبا عن العدد واما
 وجوب العدد في العبد من قوله فيقتضي ان يقتضي صحة قوله في قوله ان الضيق
 مسطور في اياه والاصح **الاصح** وكذا الوجه في العاقل على نفسه من استعمال الماء
 وقد عاقل على نفسه من استعمال الماء الى اى ذلك انما في هذا لا يقتضي
 في الاكتمال بل هو وجوب العدد لا الشكل لا الضيق **والاصح** وبسبب
 مرض البت على ما جاء في حواشي على الشارح ويمكن ان يتوقف على ما هو المذكور
 اليه ولكن مكان الراجح في اخرا من ارجح الماء **والاصح** مقتضى البت
 الى بيت ذلك هو ما لا يقتضي في الحق قبول الرضا على ما هو مذهبنا من
 التمسك على العقل بل كيف لم يتناول في هذا في الاستقبال في هذه الاقضية
 كروا ولا يلزم وهو ان على الوجه وجوبه ولا ضرورة ما بين لان العاقل
 واما ما شققت فيه وهو الراجح **الاصح** يحل الضد الى ما سمع ذلك في الاكتمال
 عن الصادق ع ان الماء كان حقيقا في محل من المسك بين الماء
 لم يتناول في المذكور وليس الحكيم في هذا عالم الماء وهو **والاصح**
 ومن جملة ما ذكره من قوله في هذه الاقضية **والاصح** ان الماء
 غير متعلق بنفسه وهو في هذا المذهب من ان الماء واقع في محلها
 فرق الباشايب ان التمسك لم يوصف في الماء ولكن في الماء وهو ما
 بذلك في القاموس وغيره واما في ذلك فاحسب ان التمسك من التمسك

الميت لا كلام فيه من الاحكام لما يكون فيه كالميت لا كلام فيه لان الاله
مظهر الحس كمن الخلف في ان يجده من الفرض فيسقط عنه ما يستلزمه
افضل ان يتبع في تفسير كمال الشئ الاول قال الشيخ في النهاية واليه يرجع
الاشي في ان ابن ابي عمير قال في قوله من الفرض ان الفرض هو ما لا يكون
غير ما يشهد له الاول وظاهر الاجابة ان الفرض ان الفرض هو ما لا يكون
فرضه وجوبه لا من ان يرى في نفسه من كونه المكن والظاهر ان فرض الفرض
مشرط بان الارادة فلو لم يصح او غيره في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
والميت من حيث هو في الوجود من حيث هو في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
ولا يصح له حصوله ولا يشيخ على ما في النسخ والاشهاد الاستصحاب **فرض**
فرضه وجوبه لا من ان يرى في نفسه من كونه المكن والظاهر ان فرض الفرض
مشرط بان الارادة فلو لم يصح او غيره في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
والميت من حيث هو في الوجود من حيث هو في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
ولا يصح له حصوله ولا يشيخ على ما في النسخ والاشهاد الاستصحاب **فرض**

التي استلزامها من الاحكام لما يكون فيه كالميت لا كلام فيه لان الاله
مظهر الحس كمن الخلف في ان يجده من الفرض فيسقط عنه ما يستلزمه
افضل ان يتبع في تفسير كمال الشئ الاول قال الشيخ في النهاية واليه يرجع
الاشي في ان ابن ابي عمير قال في قوله من الفرض ان الفرض هو ما لا يكون
غير ما يشهد له الاول وظاهر الاجابة ان الفرض ان الفرض هو ما لا يكون
فرضه وجوبه لا من ان يرى في نفسه من كونه المكن والظاهر ان فرض الفرض
مشرط بان الارادة فلو لم يصح او غيره في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
والميت من حيث هو في الوجود من حيث هو في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
ولا يصح له حصوله ولا يشيخ على ما في النسخ والاشهاد الاستصحاب **فرض**

بشيء من الفرض لا يجوز ولا الفرض هو ما لا يكون في الوجود
فرضه وجوبه لا من ان يرى في نفسه من كونه المكن والظاهر ان فرض الفرض
مشرط بان الارادة فلو لم يصح او غيره في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
والميت من حيث هو في الوجود من حيث هو في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
ولا يصح له حصوله ولا يشيخ على ما في النسخ والاشهاد الاستصحاب **فرض**

بشيء من الفرض لا يجوز ولا الفرض هو ما لا يكون في الوجود
فرضه وجوبه لا من ان يرى في نفسه من كونه المكن والظاهر ان فرض الفرض
مشرط بان الارادة فلو لم يصح او غيره في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
والميت من حيث هو في الوجود من حيث هو في كماله لان الفرض هو ما لا يكون
ولا يصح له حصوله ولا يشيخ على ما في النسخ والاشهاد الاستصحاب **فرض**

[illegible]

وإن سئد الشبهة وتبين وإسنادها لا عليه السلام إلى المستشرقين سيما في الإضافة على
ما في ذكره وزاد في الذكر الذي أكتبه على العهد وأصل كتابنا في شرح المسبوط
الشرح حلالا يخص الميزر ولعلنا قد ذكرنا في أصل كتابنا في المسبوط
فلا يصح بكتابنا على الجميع ولكن من أصل اللغات في كتابنا على الجميع ولا سيما
الشبهت أصل الشريعة وليس في زيادة كتابنا في زيادة الكتب والأصل في كتابنا
أكتبنا به ما روي أن الصادق عليه السلام على حاشيته من قوله «استعمل أهل
الهند أن لا يبالوا بأسر زواد الاحباب» والحمد لله رسول الله وسامع الله
عليه السلام وفي الذكر الذي بدأ الشبهة وتبين وزاد في الشبهة في المسبوط
إسنادنا في شرح أصل الكتاب على السلام وأما في الخلاف فدعى الإجماع عليه ولم
يذكر الاحباب وتسميته كشيء غريب ذكره أصل شيء معتد به على الزيادة
وهو أصل الاحباب عن التفسير الزيادة وتسميته كشيء معتد به من أن هذا الكتاب
لا يحال للمراية فيه في كل الموضع وفي الذكر الذي جعلنا في الأصل **تبيين** وتبين
أن وجدنا في كتابنا في الأصل ويذكرنا بالزيادة في الإضافة والاحباب الكتاب في تسميته
الحسين عليه السلام ذكر الاحباب لأنها تعد للبركة وهو على ما جرت به سنة في أصل
الترجمة كما صرح به الجليل وعنه السكوني أكتبه به مؤثره حلالا على العبدود وعنه
عطين وما روي عنه في كتابنا في الأصل ذكره في الذكر الذي نقل عن العبدود
الكتاب في تسميته وأما من العطين وعن ابن الجليل أمنا بالطين وما روي
فلا حولنا في الأصل، بل لا يصح فقد التزمنا التسمية الشريفة من أن وجدت في كتابنا في تسميته
الكتاب في الأصل وذكرنا الاحباب والكلهم بالمراد في شرح الاحباب كما كان

المستند وغيره لان من خرجوا عن الكنفين الي ارض واما اخرجوا من الكنفين
الي ارض واطاعوا للنبي من الكنفين الي ارض واطاعوا الكنفين من ارض
اخره قالوا لا يخرج الا صاحب **قوله** وحق الكنفين ان لا يخرجوا من ارضهم
من الاصحاب واستندوا للنفوس الشقيين قالوا ولم يسموه في النبي
كمره كحجر او غيره **قوله** وعلى جانب السجدة الاسير على الانبياء
تتساوا باسماء وانكسر على النبي النفاذ على الايدى للرسول ويكره
الربط بالرسول قال في التبركة ان من اصابه الاصحاب كعبه وولايته لم ينتم
لدار الازمان بل وقعوا على موضع الرضا فظهر من قوله انكره ان يكون
بالرسول عدم كراهية غيره وصرح في الذكرى **قوله** والامام المستد
الي اخره قالوا لا يخرج من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه
واخره للرسول ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه
لما في هذه الاية قال في الشرح ان يجب ان يكون في اليد خلاف لان
الجماع كذا كنفين وكذا الاية عليهم وفي رواية عن الرضا عليه السلام
الذي كان يصلي في الرجل يوم **قوله** وتقطع الكنفين كذا في اخره قال
افترج سمته ما ذكره من الشيخ عليه السلام **قوله** ولا يكون من سمته
الحلم ولا غيره من الصفات في مثل هذا الى اخره من الكنفين من غير ان
قوله ولا ينفك اسم الى اخره هذا قول كثير الاصحاب لما رواه عنه
سمعه من الباقر الصديق عبيدا السلام قالوا سمعنا عن الحكم كيف يصح
اذا مات قال صلى وجهه ووضعه كما يصح بالجلال غير انه لا يصح بالجلال
قال

وقال المرتضى وابن أبي عمير ان قوله باق فاعرف هذا ولا يوجب كسر المنة فليقل
والا يوجب بالمنة ولا يوجب الجاء للفتح بل هو في هذا القول لا يوجب كسر المنة
على السبب خاص المنة انما هو في السبب الحرف المقتضي سقوط الحركات عليه
وقضى المنة لا يوجب كسرها وقد كانت موحدة في قوله انما هو في السبب الحرف المنة
المكون من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
لم يزلوا يثبتوا في السبب الحرف المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
حال المنة فوجب كسرها كذا في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
الركب الذي لا يوجب كسرها في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
وفي المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
فثبتوا كذا في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
ابن ابي عمير في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
اولى لان الزيادة في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
الطلاق في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
والاطلاق في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
الوجب المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
وكذا في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين
ولما في قوله المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين المنة من حرفين

و قال الشيخ في المذهب بهذا الوجه الجازم وبما أخذ به من رواية علي بن ابي طالب
سبحي الى علي بن ابي طالب وروى في ان رجلا من بني النضير جاءه في خديعة من
بني اسرائيل فاستلحقه ذلك باجماع الفقهاء فقال في النهاية ليس هو باليهود
وهو الاصح **قوله** وقولنا هذا بعد الجواب في الجمل من الجمل من الجمل من الجمل
الى اوجه في قولنا ذلك من علي بن الحسين والباقي عليها لم يوافقوا
الشيخ من الكسبي عاينته كذا قال في القاموس في جمل من الجمل من الجمل
ارادة الجمل من الاول الجمل من الثاني الجمل من الثالث الجمل من الرابع
لم يجلي من المالكين ولا ينفى في من هذا وجب لقا الله لان الرواية كذا
قال الاصح لا يوافقون الجمل من الجمل من الجمل من الجمل من الجمل من الجمل
جمله لقا الله ومن كره لقا الله كره الله لقا الله ومن فصل لقا الله
الملك الموت فقال ليس كذا لك ولكن لا بد من اذ يحضر الموت
بعضه ان الله وكما انفس شي احب اليه الله وجب لقا الله وجب
لقا الله ولان الله اذا حضر اذ يحضر الله فليس شي كره لقا الله
كره لقا الله كره الله لقا الله والله عاينته من قبله لقا الله لقا الله
الاحياء ويمكن ان يقال لقا الله لا ينفى كذا است الموت فلهذا
جب لقا الله شي يقتضي كمال الاستعداد او ما يكون ذلك لقا الله في
الكلية والحق فان جب لقا الله لا ينفى كذا است الموت فلهذا
والاحياء لقا الله لقا الله من جهة الاستعداد لقا الله من كماله
قوله وطهارة الصلوة في كماله مع الماء الى ما يشترطه في الصلوة

معاذ في المعبر المذكور لا يسمع وهو الوجه من القدر والشرع
الشرع **قوله** وفي كل طهر الجازم او الى اوجه منها في آخره
عائذ عن الصادق عليه السلام ان لا يحلف في بئر ان لا يسمع شي جازم
الوجه من شي جازم حتى يصح فيها ثم رجح كذا في قوله في اوجهها
حتى يقرن قوله في طهر الجازم او الى اوجه منها في آخره
الوجه او كذا في قوله في طهر الجازم او الى اوجه منها في آخره
الجاهز في العادة يقول الجازم بالحق المعنى البت على السري في اوجهها
ميت فلو يروى شي جازم ان يكون شي المشي فلهذا الجازم او الى اوجهها
لانها جازم على ما يروى في العادة من علي بن ابي طالب والصلوة والصلوة
على الطهارة المذكور ان فضل الماشي فلهذا الجازم او الى اوجهها
على المتطوع **قوله** وترتيبها والعباد بعد السرير الامين ثم يروى من رايها
الى الايسر الى آخره المرح على الجازم من جازمها الى رايه وهو اول الجمل
بين الصوريين عند جميع علماء من اوجهها الى رايه ان يحل السريرين
الاجازم واما ان الجازم من شي جازم فلهذا الجازم او الى اوجهها
الاجازم ولقولنا الصلوة لا يحل في طهارة اوجهها من رايه في جازم
من المذهب كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
الصلوة في اوجهها من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ثم يروى من رايه الى الايسر من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
رواه الطحاوي في الصلوة والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه

اجازم في الجمل والصلوة والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الماء على اوجه القولين وان كانت الفلوات كذا في رايه من رايه من رايه من رايه
لكل من الجمل والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الماء من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
في هذا على رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
انها كذا من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ذلك ما لا يروى فيها ولا يجوز فيها ولا يروى فيها ولا يروى فيها
بشيء من الفصل والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ولما حل في ترتيب عاينته من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
عائذ **قوله** فان لم يكن كذا في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الدفن ولا يروى فيها من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الوجه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
وجد في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
موضع في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
اللام بالسرور وروى من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
قوله ثم يصف الامام وروى الجازم الى رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
عدم الجازم وروى الى رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ولا يروى من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه

حتى لو روت ورواها عن رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
لا يروى من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
لا يروى من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
لان حاجي الصف يروى من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ويجب من ذلك ان يكون صلوة كذا في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
عند الرائي في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
هذه الصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ذراع والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ويجب ان يكون بين الامام والصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
ويجب من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
قال في رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
وكون من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
مجاورة وفي رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
وهو من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
تباعد من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الامام من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الى اوجه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه
الصلوة من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه من رايه

ووردت على ان كان تمام او قد وقع الحرك كان اولي **رأس** فان صحى
اجزى عن الرأى هذا لا يتم بل يجب تقديمها على الرواية بصرح المصنف
في التذكرة وغيره ولكن جعل التاخير هنا على التاخير الى آخر الام
وهو **تصديق** فان كان منهم من لم يقل من است اتم الى ما في القيل الى
هذا الاشارة لان الصلوة عليه تخر وعادة الحرب اولي ولكن
اشا باجوب مقدم البصير الى الامم ومشهد له رواية عمار بن يسار وسهم
ابن بكير واطلق في النهاية تاجيره والقوى على الاول وقوله
جعل هذا الرجل من است ان لم يكن له اقل من است ان كان له اكثر
له الرجل على الرواية **رأس** والصلوة في المراضى المعتادة ويجوز في المساجد
الى اخره انتهى الاصحاق اتفاق العلماء في الجواز في المراضى المعتادة
له كسب تبركها كشر من صلى فيها وانما لان المساجد معتادة لتصدقها
للصلوة عليه ويكره ايضا فيها في المساجد الا محله خوف من المسجد الموقر
ولما رواه ابو بكر بن عيسى العلوي عن الكاظم عليه السلام انه سئل عن ذلك
حدث اخرين من السجدة ثم قال يا ابا بكر ان الحار لا يصلي عليها في المسجد
طهره لان الصادق عليه السلام في الصلوة على الميت في المحل ليس على الذكر
فما سئل ما محله كاستهائه والاصحاب قال في الذكرى والذكر
سجدوا بسره في حق المكنت وصلوة العبد ومنه نظر لان قول الشيخ
كثير من اصحابنا في غير في سجدة دون ما سواه منها يختلف في المكنت
والصدق والطلاق قول الله ويجوز في المساجد وان لم ينف المذكر بها

في

لا بد ان يعلم من ذلك فلا بد من استايجكم **رأس** يجب فيها التمسك
مع القدوة وكذا يجب الاستسقاء فلا يجوز الصلوة قاعا ولا ساء
فما رواه جماعة من اصحابنا في صحيحهم والرواية عن علي بن ابي حمزة
البرقي في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة على الميت في المشرك
ومع الحق في خطبة له عليه السلام في صلوة الصلوة العام المرضع عن غيره
من من تقدم على التمسك الظاهر لان الصلوة على الميت في المشرك لا يصح
مما في النهاية وكذا في القول في السجدة ما لا يضاف به استايجكم الى من تقدم
على السجدة ان على بشرط الشر وهو الاخطا لما في التمسك من
الصلوة ومن لا يحسن التمسك من محله وغيره ذلك وكذا في
الصلوة بصلوة من المكنين لعدم المكلف وان دخله من غير
بوصف الصلوة القبول وعلى الاصح وكذا القول في الضم وغيره من زعم
الكفايات التي من شرها انما هي في رواية اخرى ومنه في الصلوة
لوجه جهاد في هذا الموضع الى استسقاء في لاهنا عبادة والاحب منها الموصوف
الى الاداء والقبول لعدم مقصدهما ولا يصلح الميت لكن في العقد الى
مستن ولكن في تصديقه والامام على ما صرح به في الذكرى في التمسك
في إطلاق في الذكرى الا قرب المطلق الى الرواية عن غيره وسئل ان
الصلوة على الميت في المشرك الى المشرك فان قصد الصلوة على الميت لا على ميت
فلا ان ولا بد في الموضع من ميتة الميت او ميتة غيره ولا يجب سجدة
النية في **الصلوة** والتمسك في الموضع ما جاءنا احدنا بكثرة الاحكام

ان اصحابنا يجمعون في ذلك في كيفية الصلوة ولم يصح احد من مشايخنا
الاذكار والاصح ان لا يسمي لفظ مخصوص بل المصلي التي تشركت فيها
الرواية است باقتراح كل واحد بما في عبارة كاشيت فان اختلاف الاجزاء
في الاذكار والصلوة على ذلك وهو في الذكر والذكرى والاطلاق الى
التي تشركت في صليتها والروايات في هذا الباب في الصلوة في الشهادة
والصلوة على الميت والصلوة على الميت **رأس** بان يشهد الميت في حق
الاذكار ثم يصلي على الميت والصلوة على الميت في الشهادة في الصلوة في الصلوة
ان يشهد ثم يصلي على الميت في الشهادة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
الشيخ الاجماع واشهر في الاجزاء الاذكار الاذكار كل تكبير وحكاه
في الذكرى عن ابن ابي عمير في الصحيح حال الصلوة في المشرك كالحائز وفي بعض
الروايات الدعاء في الصلوة ولو كان الميت في المشرك في المشرك في المشرك
الى اخره الدعا في الصلوة في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
منها في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
والروايات وفي بعض الروايات ما يدل على ان الميت في المشرك في المشرك
متحقق كقوله وطهره كقوله كذا لان النبي صلى الله عليه وسلم في المشرك في المشرك
فمنه في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
منه في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
المستحق في باب الاستسقاء في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
والمستحق في باب الاستسقاء في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك

ويجب على ركنيتها ما رواه الصدوق من ان الغلظي وكنت ان الصلوة
زعم على المشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك
ان الصلوة في المشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك
والصلوة في المشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك في مشرك
فمنه في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
منه في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
المستحق في باب الاستسقاء في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك
والمستحق في باب الاستسقاء في المشرك في المشرك في المشرك في المشرك

تتم وصلى حتى صارت الوقت فلما اعاد عليه لعدم صدق الوجه ان حينئذ
قوله ولو جئت اخرى بعد الطلب لم يخلص عم الرب والطلب انى الى اخره
ويجوز شك بعد الامد فبعد الطلب حينئذ والظاهر ان المراد بالطلب في هذا
والظاهر ان الوجه المتعارف من العبادات ولى كفى الظن لعمى الى بعد انكشاف
لان ان ساءوا اكثر من غيرهم فلهذا قد شهد لك صاحبك كلامه انك
مثل سلة تنزع الورد من شجر ثم لو لم يدرى وكبر قدامه لصلوا للورد غير
ذلك **قوله** ولو علم قرب المأمرة وجب السجود الى ما كان فخر الاذونات الوقت
الى اخره المراد ان يقرب بما هو قاصد من كل باب الى شئ كثيره
ويكفى في خوف الضر قول الساعات وشهادة العرائس ولا فرق في خوف الضر
بينه وبين غيره كما سبق في اخذ خوف الوقت في الظاهر انه لا ينافي
اجزاء الساعات كما شئت الى الزميتها يستعمل الى فاعلم ان الساعات
الاثني عشره ولو اقل السجود حتى صارت الوقت تتم وصلى ثم تعلق الظاهر
الاجزاء الصدق **قوله** وكذا لا يجوز لو تخرج الورد دون وعوان
الدوية لتصل الى الامد تحت الوقت الى اخره فانه السجود وان تخرج اليك
مع السجود وصلى به مثل ساء على ان العذر اذا كان به الزوال فانما تخرج اليك
مع الضيق والعدوان ان التيمم لتصل اليه الامد تخرج الوقت بعد تيمم السجود
لاننى عدمه وراى حصوله الى الماطن ان اخرا لمكان حصوله جميع احواله فذلك
وبما هو بطلان علمه الاول في الماطن وجدنا وجهه وقديس عليه في التيمم
ولو حصل الماطن في الوقت تيمم واعاد ولو حصل في الوقت لم يعد الى

ما ذكره الشيخ في كتابه لعدم وجوب الخطاب اليه عند استئذانهم من بعض أهل بيته
والواجب عليه ان يسمعهم ما يقولون من غير ان يوافقهم على ما يقولون من غير ان يوافقهم
وغيره من الامور التي لا تعلق فيها بين ما ادركت الطهارة وبين ما عاينته من سنة
وغير ذلك مما لا يعلم في ذلك التصريح ولكن من غير ان يقال ان الوقت منقول
ما ذكره لان كل فعل له وجهه فيجب وقتها والانه عند حلول الوقت وجوب الوقت به
المعصية لا للمعصية وهو وقت الاداء وما ذكره الاول لانه عند دخول
الوقت من غير ان يبين الصدقة بالطهارة لانه من الممكن منها فاعلم ان
بعد الاداء لم يخرج من العهدة الا المريب بالماضي على وجهه الذي
عند التمكن ويستحسن ان يمكن ماورد في سورة الصافات عند الوقت
انما الامر بغيره من الاجراء بالماضي لا بالماضي بالطهارة والماضي
وهو الامر الاول فلا يفتي في جملة تقديراته ان من غير ان يسمع من
الطهارة الثانية الا ما يقبل وجوبه للحد والحد منه متعلق بحسب
اليدلية فانه لا يسمع منه ولا يفتي بالاداء في الوقت من غير ان يسمع
منه ولا يفتي بالطهارة فانه لا يفتي فيه من غير ان يسمع من
في الذكر عدمه من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه
وحوطوا في ذلك بالاجابة فالواجب اعاده ما اراق الى الله في وقتها
كانت او مستعدة ولا يفتي في اعاده العصر بعد ما اراه في وقت الافتتاح
ما ظهر له من اجابة الفرض من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه
عدمه وحول الوقت فانه من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه من غير ان يفتي فيه

وان اقم وانما في ثم يجب التقصا اذ اعلم ان من عدم غفره فلو لم يكن جرمه واد
فحين العدد لا شئ في حكم الارادة جرمه على كونه وكنس الشرا او قول
البيد رجدة لو كان منظر او حصة بعد اذا كان عند ما كنهه للموضوع
خاصة بحيثت المار للظاهر في جند الشرب فانه يجوز على ما في ولا يصح
الهدس المستقر على السن للصل وسما كون فيج الصلح على القول بالاعادة
لعدس كل صلح لا في حد الماء وفي ارتفاعه كنه من كنهه في كنهه في كنهه
بستقار ولا الظاهر ان الصدم كالمصادقة في ذلك كاستمرار الظاهر واد
اجد بقصر **قوله** ان في الخوف على نفس او المال الى اخره لم تعد كونها
فقد رطلت وكذا المال لكن ظاهر قوله لم تعد او عطفه فيقيد الى اعنة
ان المراد منه لم تعد كون الاول بالسر لان الخوف على طعن في شرب
او المال المضمون سواء كان ذلك له ام غيره واد المراد به ما لم يهدر الخوف
فانه قد رطلت والملك المعقود لاعد الخوف عليه عند اتيه الخوف
على البعض ولو لم يكن الخوف على نفس بل اخرا ومثل الخوف على العرض
وان لم يكن على النفس والخوف على الصبي كما مره على يوسف على الداية اكل
ذلك ولا فرق في الخوف بين ان يكون في طرفه من دابة الى الماشي او
معد صفا من مستقل بل غفره وخوف الجبن قلنا عند رطله على
كمن سره خارج اذ اذا لم يهدر من كنهه من شائت الخوف او التقابل
ولم خاف من الصبي سره واد كنهه من كنهه الماشي او الماشي
او عند لان خط النفس مطلوب ولا فرق في المال من التعليل كاستمر

[illegible]

من سقوط التكليف بشرط سقوط الشرط ولا فان بقي الشرط
لزم تكليف لا يطاق ان انتهى حرج الشرط مطلقا في كونه شرطا
مطلقا وهو باطل لما سقطت القضاة فلما حسب فيه قول ان احدهما هو الاصل
وآخره المصداق سقط لاشغال المتقاضي فان القضاة انما يكمل
جدد ولم يثبت ولان الاداء لم يثبت وجوبه فلا يكمل القضاة بطريق الاول
وختاره شيخنا السيد وجوب القضاة وهو الظاهر من عبارة الشيخ
في الموطأ في قوله عليه السلام من فاته الصلوة فليصلها كما فاته وجوب
شأن الصلوة انما لا يثبت من ادوات العزم وحاسب عنه في بحثه ان
المراحم من فاته صلوة يجب عليه اداؤها لمصلحة اديتها لا كغيرها لان
ولا يجب عليه القضاة كما تجوز في الصبي وفيه نظر لان القضاة لا يجب
من وجوب عليه الاداء كما في التيمم وشا رسب الموقد على وجه المسافر في
الصلوة ويمكن استغناء عنها بالوجوب عليه من قوله فليصلها لا فيلحق
المستوفى الى معززة وهي الواجب وسيد ان مراد وجهها على غير ما
يكون التيمم من فاته صلوة معززة على غيره لان ذلك خلاف
الظاهر من حيث ان المسافر غير واجب فيه الى زيادة التيمم فان
يقبل كمن اراد ان يفرط في شئ منها ان يكون فريضة صلاوة واحدة في كل
قن وان لم يكن الا ان السابغ الى المذهب هو ما قد سمعنا من بعض زعماء
السنة وان كان ارادوا غير ذلك في وجوب القضاة لا يمكن ان عدم
براهن الزعماء بما تقدمت عليه المصداق في المصداق في المصداق

على الجواب الذي حكينا عنه سابقا من ان وجوب القضاة معلق على
مطلقا لا يخص بوجوب الاداء لم يبق الا السقوط عليه اخرج البعض المجوز
من دليل خاص **والجواب** الفصل الثالث في كيفية وجوب القضاة المستعملين
الاكتفاء دون دفع الحديث فمطلقا من وجوب القضاة وانما هو كوجوبه
ذهب الى اوجه وجوبه في اليمين واجماع علماء الاسلام الا من شذ
وبدل عليه من ذلك ظاهر لانه لو لم يكن وجوب القضاة في اعتبار قصد القضاة
لاستغناء حصوله دون اليه او ان اليمين فلو تقرر عليه لم يستغنى
حصوله باليمين ولا لما بطل لانه واجماع على ان التيمم لا يمكن من
استغناء المأكل قطعه عن الحديث السابق وحمل الصلوة لا يستغنى عنه
فقد قلنا في الجواب من حيث لو صدر الى الاستغناء في وجوب القضاة وظاهر
في التكليف في فعله من عدم الصلوة السابقة في الذكرى لو توفى في المانع
من الصلوة فيمكن ان في معنى الاستغناء وهو يجب فان المانع من الحديث
اعني النجاسة في المأكل الى انما يرفع بالصلوة او التيمم فيرفع به النجاسة
لحصوله بالاجابة وكذا اراد بالمانع المانع وعجزه في ان لا يمكن لارفع القضاة
فمطلقا لان التيمم بدفع ما مضى فان العزم انما عزمه اذ لم يحدث لم يكون له
حدث ما من غيره ولو لم يفتهه وادام الحديث لم يمكن التيمم لانه في كل
ذلك غيره وفي قوله وادام الحديث لان الحديث مطلقا وهو غير
واضح وانما من ضعفه لا يحصل قطعه وانما رتبة القضاة والوجوب
او التيمم ظاهرهما في الوضوء والنفس في التيمم في ذلك شبهة البلية من

الوضوء والعقل مع وجوب التكليف اليه عن الزعماء او الفصل على الاجماع لان قوله
ولا من الوضوء النفس انما يكون بانه لم يزل له ما في كل امر ما توفى وسقط
اعتبار البلية في موضع ما واداه الاول التيمم في المأكل الى ان التيمم في المأكل
مشرعتهما مع وجوده فمطلقا من حيث ما مضى الى ان التيمم في المأكل وجوب
والظاهر من الحديث ان عدم شرعه المأكل لم يكن سببا كما سبق في وجوبه
وهو انه حيث لم يثبت البلية في التيمم في حديثه المأكل فلا دليل يدل على
وجوب ضرته واحده او ضرته من لان ما هو ذلك البلية الى ان كان
ساقط الحكم من الحديث فادان ان الضرر بان والامر احده **والجواب** مسددا
الحكم الى انما هو في قوله الى انما هو من تقدمه في الاستدعاء حكما ودليل اعتبار
وذلك استنادا **والجواب** في وجوب البلية على الارض الى انما هو في وجوب البلية على
اعتبار الضرر في التيمم والاداءات مصره بوجوب البلية في المأكل كما
من القرب وقد حسب القضاة كذا في امرى بيده على الارض فمقتضاها
على الصلوة وفي رواية زرارة عن الباقر عليه السلام في الارض وفي رواية
ليث عن ابي عن الصادق عليه السلام لم يضرب بكفيك على الارض وغير ذلك
من الاخبار وتختلف الاخبار وعبارت الاحاديث في التيمم في الارض
والوضوء بل على ان المأكل منها واحد فمطلقا في حصوله من الضرب كونه
وقد اختلفوا ما هو القضاة فيكون مطلقا معناه انه لا يرد الى
اقبال التيمم والمأكل اجماعا في ذلك فمقتضاها في التيمم من التكليف
من ممانعتها للضرب وابتداء المأكل في الضرب بان الضرب الاول لا يفي

الوجه فاحضر السيد صاحبها عن اول العباد وادفع الدين ثم يرضى القضاة
عدم الاجماع لعدم المقارنه للوضوء فتدبر في وجوب البلية في الارض فمطلقا في الارض
السوداء وغيره في كل ما من العزم في كل الضرب بالوضوء وجوب البلية في الارض
مأكل وضوء في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
ووضوء بكفيك كذا في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
الاقتضا مستوعبا لما الى اخره. **والجواب** في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
انما هو بان فعل البلية يستدعي حكمها سابقا على البلية وليس من العباد
التي يتم بغيرها رتبة الا الضرب فيكون والا على ذلك. **والا** ان البلية
خفا وعرفنا وجوب البلية من تقاضى في تمام الارض الى طرف الاضرب
الاعلى وهو الذي على اجماع الجهمية تنق على وجوبه من الاحاديث والاحاديث
والا على مثل قول الصادق عليه السلام في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
ولا يجب استبعاد البلية عن المأكل الاحاديث على ما في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
اجماع الاحاديث عليه وعلى ما في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
اكثره جهمية الاستدعاء وقد اعرض عنها الاحاديث في نسخ الجهمية وما حكاه
الجهمية في كتابه من وجوبه في بعض الاخبار المصنوعة من الجهمية
والا على من المأكل في قوله ثم وضوء الاخرى لم يكون لان من اوى بيده على الارض
وقد اختلفوا في ذلك فمقتضاها في التيمم من التكليف
من ممانعتها للضرب وابتداء المأكل في الضرب بان الضرب الاول لا يفي

والوقت مع الاحتفاظ بغيره من غير ان يترك شيئا من هذه المصروفات
 وهو يخرج في الزمان على الجواز من المصروفات والى هذا القول
 المصنف في المشي وقوله بسبب ظاهره وان انقول ما حصل اول
 مع الجمع بين اوله على كل من التولين في المصير والظاهر **قوله** ولا يستحق
 الا فيخرج في المصير الى ان ذلك وقت حله ولا يستحق على كل في المصير
 والا فرب جواز ابداءه الى المصير لانه لا يشترط في المصير
 فيها فله قوله لان السبي الى المصير هو حضور وقتها وان يكون على
 واحتل الجواز بطلان المصير في اليوم الثاني لان سبب الاستحقاق
 وهذا وقت الخروج فيه وهو لا يبعد لانه لو سلم ان هذا هو الوقت فلا بد من
 مراعاة الحقيقة اذ اخرج في الزمان المصير ان المصير لا دل اقوى
قوله ولما فيه بذكر الى لانه وقتها ولا يراعى الصبي على القول بان
 مخرج لما فيه من المصير بالحق ودلان السبب غير مستند ومن يحد
 الوقت بل من عدم التورية **قوله** ولو لم يبق الى اذ كان في المصير
 اول وقتها على شكل ذكر المصير على ان التولين فان المصير لا يستحق
 من الاوقات الحاضرة اى وقت كان كذلك فلهذا لا يبعد ان يتم
 كسبف وان لم يبق لا يستحق ودلان المصير على كل ذلك والى القول في المصير
 المصير اخرجنا اذ اتي في اول وقتها من المصير في آخره هذه التورية في المصير
 لان تيمنا واحدا يجوز ان يصح في عدة صلوات عند ما وصلى المصير لانه لا يترك
 منها في آخر الوقت بعد التيمم على ان التيمم المصير قبل وقتها لا يصح انما

الوقت بعد ان يكون سبب المصير المصير ولا يترك شيئا من هذه المصروفات
 اذ الوقت بغيره من غير ان يترك شيئا من هذه المصروفات
 لعدم دخول وقتها لا يستحق عدم تيممها مطلقا كما في الطهارة الماسية على
 القول بان التيمم اعم من صلوات واحدة واحدة وكذا البقرة ذلك فاعلم ان
 في سبب ذلك سبب الاشكال في جواز التيمم في اول وقتها على القول بصحة التيمم
 مع سبب مطلقا كذا ان كان المصير يخرج الزمان على القول بان التيمم
 اما ان كان المصير يخرج الزمان على هذا القول او مطلقا على القول بوجوب
 مراعاة المصير في موضع الاشكال واطلاق المصير من كل حال اذ كان المصير
 مخرج الزمان على هذا سببا وبهذا الاشكال لوجوب التيمم في
 امكان استحصال الماء موهوب والماء مستطاف ليس الاكون الصحيح
 وهو غير صالح لما فيه من احتمال كون المصير لوجوب التيمم في
 هو عدم صحة التيمم مع السبب اذ اخرج في الزمان المصير وهو مستطاف
 لصحة صلواته اذ لم يبق فيه وجوب التيمم الى اصل ان مثله الاشكال
 راجع الى الكسب في المصير لوجوب التيمم من المصير المذكورين فان
 اول دليل على كونه هو الاول في كل وقتها في اول الوقت وان كان
 الثاني حار ولا يظهر من الاول انه لا يترك في المصير فلهذا لا يترك في الوقت
 حالف ان مخرجه الوقت فلهذا لا يترك في المصير في الوقت او شرط
 في كل المصير وقت ذات الوقت لانه شرط ذلك في كل التيمم وفي
 فعل المصير ولا يترك من اشياء التيمم في التيمم من هذا المصير

ابن المصير المصير استحبابا لما كان وكذا قوله على كل حال فان
 المصير في التيمم لا يترك على ان التيمم مطلق في المصير في المصير
 الجواز وهو قول الشيخ في المصير **قوله** ولا يشترط طهارة البدن على التيمم
 تيمم على كل حال ان كانت في محل التيمم فان التيمم في المصير لا يشترط طهارة
 وليس في حقه المصير في هذا الباب استحقاق ذلك لانه لا يشترط طهارة
 منه طهارة واطلاق عبارة المصير جواز التيمم مع كونه في المصير سواء
 كان المصير مخرج الزمان لا وقتها في كل حال في باب التيمم في المصير
 ذلك قد عرفت المسئلة **قوله** ولانه صلواته لا يتم في المصير او المصير
 الجواز سواء على وجهه لانه المصير في المصير والاعادة يحتاج الى دليل وقال بعض
 المصير لوجوب اعادة المصير في المصير المصير **قوله** بعد المصير او لا يبي
 سواء اتمد الجواز في حال التيمم في المصير وهو لم يكن كذلك بان كان
 جنابة لاحسنه وقيل لوجوب اعادة المصير في المصير في المصير ولا يترك
 سبق المصير ولو كان سبب ما اذا اتمد المصير في المصير
 وهو غير ظاهر في المصير في المصير اذ ان المصير في المصير قد سبق في المصير
 وجوب الاعادة **قوله** اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 الطهارة المصير لم يكن سبب ذلك الاعادة على المصير في المصير
 الجواز والاعادة ما جاز عليه وقال الشيخ عليه وكذا المصير في المصير
 رواه الكوفي عن ابي بصير المصير في المصير **قوله** لو اتمد المصير في المصير
 عن المصير او لا اتمد اى وسواء اتمد المصير في المصير عن اتمد المصير

وصلى اتمد المصير في المصير فانه لا يترك شيئا من هذه المصروفات
 التيمم في المصير عن اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 منها ما لم يكن من التيمم في المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 الصادق عليه السلام وجوب التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 على ذكر خمسة البدن لان خمسة التيمم اى لو اتمد المصير في المصير
 اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 سواء وجب ما للطهارة اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 هو وجوب التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 والى المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 على من احكام التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 كما في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 الاعادة بالصلوات مع التيمم مطلقا وان كانت الطهارة بالصلوات
 كلاً في باب التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 بسبب التيمم في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 والطواف وقول المساجد في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير
 كما سبق ونحو ذلك المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير اى لو اتمد المصير في المصير

ولا شرعي فله وجب الماء ولو ما فيه من سكر استقلب قبل على غير فسخ من رقة
ولولا كان في بئر ولو وصفه المير ولو كان من بئر من خشب عشرين الفا، او حتى حدود
الرحل ولو كان الماء من لسانه، لكان حلالا ولو وصفه من بئر من بئر ولو وجد الماء
كظمه الحظ، او كمن سكر يستحيل في الوجود، ومستمع عن الجبابة فان تيممه في
جميع هذه المواضع لا يصلح لعدم التمكن، وعدم صدق الوجود، وكذا لو كان
مستيقظا عن الطهارة، بين فسخ من احد ما خاصه فان تيممه يشق، ودون الاخر
فلو كان الماء، للتلقيص، تيممه لا يشق، ودون الاخر، ولو كان الماء، ولو كان الماء
الكتيب مطلقا، كذا في تيممه، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
التي من قدر زمان الطهارة، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
التمكن كسرك، يستحيل استحقاق التيمم، وان لم يحضر مقدار زمان الطهارة
اطلاقا، عا، اكتب بعض الاشياء، وان كان السبب في استحقاق
ان التمكن من استعمال الماء في الطهارة، وهو التيقن، وسهولة التيقن في الظاهر
الاخبار، مثل قول ابن حنبل، لا يمكن استعمال الماء في الطهارة، وهو التيقن، وسهولة التيقن في الظاهر
وذلك، كما نعلم، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
بالطهارة، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
من تيممه، لا يعلق التمكن، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
يتيقن به، فان قيل، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
طاهر، او باطل، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا
ثبات الصداقات، لعدم علم الكلف، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا، فسخ ما ذكرنا

[illegible]

يقولوا وشبه القول الاول ترجع العمل واداء نظام الامم من العمل **فوله**
 واصل له العدول الى النسخ الاقرب ذلك الى اخره وهو القرب الى غاية الحق
 عدم قطع الحقيقة واعطاه ما هو بين ادائها باكمل الظاهرين وقد شرع من
 متبادرون ذلك كما في الخط المعنى في الجاهد وحصله ان الجاهد لا بد من
 المنهج لنا لا ان الجاهد قطعها وهو اولى فان الجاهد المعنى هو واضح وجاز
 القطع في موضع دليل الاستحقاق الجاهد اطلبوا والباس بطل **فوله** وان
 في الجاهد استمراد الى ان ترك الاستحقاق في رواية محمد بن حمران معتقده
 عدم الشك في الاستحقاق وبطلان العمل القطع حيث ان الطالب اذا خسر
 من غير من يفتحق الكسب من استعمال الماد **فوله** فان فقد يده فحق
 التقصير في الضمير يعود الى الوجه اذ ولا بد من كون الفقدان في العمل
 والتمس من فعل الطاهر وشبهه السطر من ان العمل من تحقيق لا لا يفسد
 الشرعي في هذا المعنى بل اولى لان العمل من مقتضى وجود الماد
 الى ان هو اداء العبد للعقود فمضى انفس من فعلها وهو انتم
 من بين الصلوات ومن ان فعله من شرط انهم الكسب من استعمال الماد
 وبطلان الفرض فمضى العمل وعدم فساد به من العبد الى العبد ان كان
 فيما لا بد ان ياتى بها من قطع العمل انما غلبه فاعلم من بطلان
 انه وهو مفسد لان الزن باتمام ما هو به من فساد الماد واداء
 العمل والصلوات في جهده واحد وهو معلوم الطالبات والامم عدم التقصير
 من فساد كونه او فساد **فوله** وفي نقل الصدقة عما ثبت الحجة الكبرية نظر

والحق أن الطالب ظاهر استعمل الطهارة العامة مراعى بعض أركان فيها
فإن بعض ذلك المقدار من استحقاق الواجب ظاهر في طهارة الاثنين
العلم يكون كاشفاً وهذا هو المحذور والمردود في قوله السلم والنجاسة وكثرة
بعض يمكن من استعماله في الطهارة للفقير لأن أصابته وهو محتاج إلى شربة
لأن أصابته يعني اختراجه لو قف الماء قبل تمام الطهارة فلا ينجس بالرجس
بعد **قوله** فلو وجد قبل الشروع لظن أن عدم استعماله إلا ما إذا مضى
مقدار زمان استعماله في الطهارة من حيث من **قوله** ولو وجد بعد التمسك
بشعر الأجر استعمل أخوه سواء كان في وضوء أو غسل وهو الأصح لم يوجب
شأنه ولا يتلوه إلا تكلم وفارده محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام
المستحب أن يقرأ بالماء حين يدخل في الصلوة وقال بعض في الصلوة ولا بد
على الاستعداد بالماء أن النبي صلى الله عليه وآله لم يقرأ في الصلوة ولا في الغسل
أما تحقيق الشرط فيستعمل الصلوة عند الطهارة العامة وليس هذا
القطع لعدم الاحتجاج في أثناء الصلوة لأن المتقصد للظان هو وجود الماء
الذي لم يتغير عنه وقد كان منتهى كلامه في قول السنيان أن قطع الماء
بالجنيبة لأن الحدث قد أوجب الصلوة منه والأصل البقاء والمبطل فيكون
من المائية وهو محقق وقال الشيخ في النهاية يرجع إلى ما سبق منقول الطهارة
الفاكهة من ترك الغرض والمبينة أن كان قد ترك فليس في الصلوة قال
ابن الجوزي يرجع إلى ما سبق الركعة الثانية لرواية زرارة الذي اعلمه الأئمة
إذا كان قد صلى ركعة وعلى عدم صلاها ركعتين وقال سائر يرجع إلى ما

منه فلهذا نسب الى جماعة الامام كلف على كلامه وهو ضعيف الاله
الاستعداد والحدث الى دلل حواشي فاه اطلت الاستعداد على
قوله ويتم من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
المعنى من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
كلامه من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
لان الحجة التي لا تصح عليه الكسر الذي لا يرضى عليه او لا يرضى عليه
كفي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
كان الوجود من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الى التمسك من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الكسر لا يخلو على غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تعد من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الى ذلك لان المصنف في التمسك الى التمسك الى ان عبارة الاستعداد
حيثما وجد من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تكون من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
قوله من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تم حجة على الامام لا يرد عليه بل هو من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير

الماء بقدر استطاعه مواضع مخصوصة **قوله** في الصلاة
وتنصحه اربع الاول في القصدات وقيل في الاول في اعداد الكسرة
والثاني ان الصلاة لغة لا بناء قال الله تعالى وصل عليهم اي اجمعهم وكان
صلوا على اربعة اقسام وصلت عليهم الصلاة وقال الله تعالى وصلوا على اربعة اقسام
بارسبب ابي الاوصاف والرجاء على كل من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
برأه فان كان من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
من الله الرحمة ومن الملازمة الاستعداد ومن الاوصاف الدار ورا
في القصدات حسن الشا من الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستعداد
التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
وقد انما عايناه من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
على في الصلاة عن بعض من اشتقها من رغب الصلاة في الجود والتمسك
على الصلاة ان غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
لان الصلاة من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الصلاة وان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الشريعة التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
كونها حقيقة لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الوقت بين الحقيقة والحجاء وقد خفف القضاة في تقريبها شرعا وتدل على ذلك
تربيعها عن الفصل ومن اجزاء ما عرفت به شيئا في الذكرى وهو انما

منه فلهذا نسب الى جماعة الامام كلف على كلامه وهو ضعيف الاله
الاستعداد والحدث الى دلل حواشي فاه اطلت الاستعداد على
قوله ويتم من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
المعنى من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
كلامه من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
لان الحجة التي لا تصح عليه الكسر الذي لا يرضى عليه او لا يرضى عليه
كفي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
التي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
كان الوجود من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الى التمسك من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الكسر لا يخلو على غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تعد من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الى ذلك لان المصنف في التمسك الى التمسك الى ان عبارة الاستعداد
حيثما وجد من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تكون من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
قوله من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تم حجة على الامام لا يرد عليه بل هو من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير

في الميم يستلزمه بل هي نوع برسمه وان كانت لا من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
ان حقا واليومية داخل فيها لا تنقسم الى الاداء والقضاء وكذا انما حقا
ولا يلزم من كونها من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
الافضل اليومية وتصف الربا على خاص في السفر الى اخره بل هو من غير
خاص عن الله في الصلاة او في غير الصلاة او في غير الصلاة او في غير الصلاة
في السفر على ركعتين او ركعتين ولا ينافي في ذلك ما ورد على الصلاة
ان الصلاة اقترنت بشي الا المغرب من غير صلاة الصبح والمغرب من غير
وفي السفر على ركعتين او ركعتين ومن غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
لان الصلاة على ركعتين او ركعتين ومن غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
ركعتين الى اخره من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
قبل الصلاة من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
ليس بما ورد في الصلاة او ركعتين ومن غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
تسع عشر ان ثمان للظهر فيها ركعتان بعد ركعتين قبل الصبح
ركعتان بعد المغرب ومن غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
سبع وعشرون ان ثمان للظهر فيها ركعتان بعد ركعتين قبل الصبح
من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير
عن الصادق عليه السلام ركعتان بعد المغرب الا في الصلاة او ركعتان
والتي هي من غير من يمكن من غير من اجتهاد الاستعداد الى اخره بل هو من غير

موقوف

بوقت الحرب لانهما تاجها طار فصار كلامه في المشي الى موتها بما ذكره الشيخ في
 واضح خبره وروايت لا تقل في ذلك ولا خلافه الا ان هناك كلام الشيخ
 ولا حاجة الى استيعين فني هذا الورق في ركبتين منها ثم زالت الحروف منها
 سواء كانت الاولى والى من والاخرى من النسخ عن ابطال النسخ في انفسه كركية
 والان العدة على تحت طرفة لانه الاصل في النسخة تصحيح كل من في الذكر
 عن فخر ابن ابراهيم ان كان قد خدش في الاصل منها او من نسخ الشيخ
فله والورقة بعد النسخ وبعده كونه الى اى وقت ومكانها كمنه وقت النسخ
 لسببها والورقة من هذا الورق تصف البليل ومايات بها صارت قد اوم
 صرنا الى الفرق بين ما ادرش فيها ثم خرج الوقت وبين خروجه قبل الشروع في
 الفرق الخامس ووجه **الاول** صلوة العليل في انفسه في الطلوع الجوه طار ونب
 من كل حال في فضل الاوم وهذا ترتيب الاصحاب وافق الشيخ في الدلائل و
 التحقيق ثم الذين على الاجماع في الاخبار رايه في عليه المراسل هو ان في خلاف
 من على ما جعل في وقت طلوع الجوه الاول واداء صلوة العليل ثم الوقت فاصل
 بعد انما في فضل اوقاف بعد الجوه الاول للوراء عن السيد الورقين على الجوه
 واداء **فله** وكتب في الجوه بعد الجوه الاول الطلوع الجوه المشرق الى اخره
 قال المرحوم في النسخ في المبسوط ان وقتها بعد طلوع الفجر الاول المسبوقه
 الاخبار وكلام الاصحاب فيها مثل طلوع الفجر وفي بعض الاخبار يصح
 بانها من صلاة الليل وسياها ان ركبتين لرسها في صلاة الليل وكذا وقتها
 في فضل الفجر وكلام الشيخ في الهند والشيخ فيها نعم جاز فيها

سبيل طوع والخير ان في من جرت حل انما رغبها بعد الخرج الاول او غلبها الاول
 بهذا والخير الثاني سبيلها والتمسها وعلى نفسه والمشهد الاول وعلى غيره
 فامضت فيما بين الطرفين ونحو ذلك مما هو معلوم في العيل من سبيلها والتمسها
 الضيق ولو قد تعود الى الترتين تبا على انما نظر الى الترتين في المردود
 فقد مضى بعد صلوة الليل جواز قبل الخلال اول وقتها ربنا ان ذلك خضر المعظم
 من كثر من الاحباب فذا هو الحب ومن العباد سبيلها بعد رغبها بعد الخلال
 لا وقتها على سبيل من اول كلام وخرج من رتبة رزقه عن المخرج عليه
 الى الصلوة الليل واخرج من صلواتي الى الصلوة الليل وانما هذا من الله قبل ان
 تطلع الفجر فان سبيلها في الخلال اعتدلتان المردود والخير الثاني في قوله بعض
 فابتات الفجر من في كل وقت لم مضيق الحاضر الى اذ لان وقت العاشية
 الواجب ذكره لقوله في ان اول الصلوة المذكورة الى المردود صلواتي قال جمع
 من المفسرين انها في الغالب لتلك البنية من مضمون على صلوة في سبيلها
 او ذكره ان الله تعالى يقول وانتم الصلوة المذكورة في حقها فاجابوا
 الى بعض وقت الحاضر حتى ان وقتها انما في قوله والصلوات لا تدخل الى
 الى بعض وقتها في جوهر السبيل ولو قد رقت وبعض الصلوات الى ان
 اشمل المردود في وقت الفجر في ان دخل وقتها السبيل وهدم المردود في وقتها
 بين مشاخرى الاحباب لا مادي في مشاخرى عليهم السلام لا صلوة في مشاخرى
 وغير من الاجابة عليها في في المردود في جميعها في وقتها من غير من الاجابة
 الدلالة على جواز المصطوف انما الموضع مستند في وقتها في سبيلها وهدم

المطبعة

المطلب الثاني في الأحكام مخففة نظر من أول الزوال بقدر إدراكها أو إغفاله
مذا هو جمع القولين للمصاحب وأشرهما ويشهد به دواءه ودون بقية
الرسل من الصادق عليه السلام وقال ابن بابويه بأشرك الوقت بين
الصالحين من أول الزوال إغفاله فكيف يغفل عن إغفاله عن إغفاله
إذا زالت الشمس وحل وقت الظهر العصر جميعا إلا أن هذا قبل هذه ثم
في وقت منها حتى يغيب وهي منزلة على شدة غيب وحوال وقت العصر
نحو ما قاله تاج الدين صاحب المحامد أنها بعد الزوال والرواد والمشرقة
أول الزوال بقدر إدراكها أو إغفاله أو قبل غيب على ما سبق **فصل** في شرک
المصالح من أول وقت المغرب مقدار إدراكها ثم غيب العصر والبقدر والعصر
مابين شرقي الظهر والعصر في قوله مخففة هو الذي قدره الزوال ودون
فقط العصر. لكن أوقفنا ذكره في الخبر وإن كان هذا الينا حائرا
نوعا بطور المراد فان المراد عدم جواز فصل الظهر عن بقية النهار
فصل في مخففة من أول وقت المغرب بقدر إدراكها ثم غيب مع الشك في
بقية الاضافات قدر إدراكها فمقتضى ما في المراد بقدر إدراكها من وقت
سبق بانه كذا ذكره في بعض ما في قدر إدراكها ثم غيب مع الشك في سبق وقدر
إدراك العصر وأول الوقت فصل الف ليلة البشارة بالنعيم من غفلة
فان حائرا في الزوال ففضل الوقت بين الليل إلى آخره لا ريب في فصله
وقت الصبح على غيره إلا الجاهل ذلك وكيفية معنى اليوم أن قبل فصل
إعطاء الصلوة لأول وقتها وعن الصمغ من أول فصل أول الوقت مع الفصل

عن الصلوة وانه نصف الشمس الغروب والصلوة والصلوات والصلوات
 الصلوة والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
 ان ياخذ في الزيادة مستمرة الى ان تزدل الشمس الى الجحيم فانه يخرج الشمس
 بركبتين نصف النهار لان البقي صلي بعده ان ياتي عن الصلوة نصف النهار الى
 يوم الجمعة والبقية في ذلك كثير وعلم ان الشمس منطلون الجحيم في يوم
 من اجاء الشمس وبعدها طبعه انهم وعلى هذا قال المصنف في التذكرة ان عظم
 بغل الشمس اربعة المرات في علم العلم من اجل الوقت حاز ان الشمس في كل
 من ركبتين والا تقصر على القول بهذا الكثرة في الاعتقاد بهذا السيل
 بعده الذي نصفه النظر ان المصنف ان بعض حصر الجوار في ركبتين تقصر عليها
 والا فلو المراد بالصلوة الصلوة والمصنف حصر ركبتين الى وقت الطلوع
 والغروب ولا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 بصل الصلوة وتلك الوقت وقد روي ان المصنف قال ان الشمس تطلع
 وسها قران شيطان فاذا ازلت فارتدت في ركبتين فارتدت فارتدت
 رالت فارتدت فاذا ازلت فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت
 للغروب فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت فارتدت
 وروي في كل من طرقتا فترقتا في ركبتين في الجحيم ومن عده الشمس
 بعد روي ان في هذه الاوقات وفي منوع الى الصلوة في كل يوم
 رجلا قال له عليه السلام ان الشمس بطون يوم قران شيطان قال لم
 ان المذخر بين السماء والارض فان طلع الشمس بعد في
 ذلك

اداء

الوقت الكس قال لا يفسد الصلاة ان ياتي بغيرها ان ياتي بغيرها ان ياتي بغيرها
 بالصلوة عن الظل في كل ركعة اذا كانت خلفه وان كان ركعة فانه لا
 الى وقت الطلوع والغروب وطلعت الشمس في انحاء الصلوة وغربت
 في انحاء العصر وجب انما بها خلافا للصلوة وكذا المصنف في الصلاة
 في الصلاة لا يسبب الى اية ايكه التواضع في هذه الاوقات الا ان
 سبب مقدم على هذه الاوقات او مدتها لان لها فائدة لا توافي
 الاسباب فتمت لورده النص على انها والخاص مقدم كذا قيل في التذكرة
 ومعلوم ان كان خاصا بنسبة الى تلك الصلوة الا انه عام في الاوقات
 فيمنع التعارض والرجوع معنى بالاصل في شئنا وادوات السبب صرح
 في انهم ومن الاحتجاب اذا تفرقت هذه الفتن ذات السبب صلوة
 في الصلاة والزيادة والزيادة والاستحباب والكثرة والاحكام وصلة
 الطواف لنفسه المتواضع وصلوة ركعتين في كل الطهارة وعن جده
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال ليلال حديثي على عتبة في الاسلام
 في منسوبة في كل ركعة من يد في الجحيم في كل ركعة في كل ركعة
 من انهم انهم ظهر لهم في ساعة من يوم او بعد الاصلية في كل ركعة
 فاك ان الصلوة والوقت الذي هم على ذلك ولا يخرج من السجدة في
 من الاوقات في كل ركعة او دخل مسجد المكيه ليعبر بها او
 سبب ولو كان استسبب هذه الاوقات كانت كالبعدا
 قال في التذكرة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزأ حكم فيصلي في كل ركعة

طلع الشمس ولا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 الاوقات لعدم كونه صلوة ولو لم يكن في رويها عن الصادق
 التي عن فضل سجدة السهو على طلع الشمس في ركعتين في كل ركعة
 وفيه اشتراك في مطلق السجرات في المصنف في كل ركعة او جدها
 الفوترة وعراجات الاداء والقضاء في سجدة السهو يمكن العمل على
 لميت الكثرة في ركعتين في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها
 لا صلا واداء المراءاة في العبادات كما في خلاف لادى
 ضلي هذا اعتقد في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 والكل في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 الى ساعدت من كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 عليه كراه في المصنف فان قلت قول المصنف في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 مستدرك لان الكثرة في ركعتين في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 المستدرك بالاصل ولا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 في هذه الاوقات فانه لا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 عن الصلوة لا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 هذا هو المشهور بين اصحاب الطلاق لا يرد في كل الاقسام لان الكثرة في شهرين متتاليين
 سببا في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 جعل في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 بالصلوة في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة

ثم مات

ان صلوة الليل تجزأ في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 المصنف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 الصلوة في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 كمن خاص الى اية ايكه التواضع في هذه الاوقات الا ان
 الى آخر الوقت فلو كان في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 جميعا ثم قلنا وان كان يميز النسل بعد ذلك لم يرد في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 اعز انهم في الوقت قبل ان يودعها في ركعتين في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في آخر الوقت او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في المصنف في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 ولا يشترط في ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في الاصول لا يرد في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 بعضها عن ذلك وادرك الاوقات في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 عن وقت الضيق لا يرد في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 الولي في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 المصنف في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة
 في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة او جدها في كل ركعة

التي تحجب المصطفى العاديات بها لا صاها بالحق وهو ضعيف ما لو كثر وشك
فان الاجتهاد الاول على كونه **قوله** الرابع لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد في كونه
النقص بالشك الى المحب حل البصر على ادراك ان قبل الخطأ المعلوم بالاجتهاد
يجب القضاء ولو كثر ولو كان مثله وجب الاعادة في الوقت والوقت سابق
في الاعادة اشكال فلهذا وجب تخصيصه وتكفل على طلق الاعادة على ما زاد
مشتا لا اشكال من ظهور الخطأ الموجب للاعادة يجب من كونه الاشكال
مفصل المأمور به على الوجه المعتبر فيخرج من العهدة والاعادة على خلاف
ولا كفي صنف الوجه الاول فان الخطأ وهو عدم مطابقة الواقع لم يظهر
بجمله الاجتهاد الثاني في الاول لا يمكن ان يكون الخطأ هو الثاني ووجب
العمل به ظاهر الحق الاعادة لا تصح في نفس الامر ووجب الاعادة في
المفوض سوطا بالكتاب الحال ومن الواقع وانما الذي يقتضيه الاجتهاد
ان في عدم ثبوت التعليل على الاول في عدم ذلك ولا يصح عدم القضاء **قوله**
قوله الخامس لو تضاعف اجتهاد من لم يتم احدهما بالآخر الى اخره المراد
بعضا واجتهادا اختلافا في الجهد لان الجهد لا ينفك وانما لم يتم احدهما
بالآخر لان المصمم مع ان اتمه الى غيره القليل لان صفة فلهذا على
كل تقدير لانه المصلي الى غير القليل او من من موكدة كذا وكفى الحق
كالمصلين في حال شدة خوف والمصدر من حول الكثرة والفرق ظاهر
فان وجوب الاستقلال في الاول ساقط وفي الثاني كل جزء من الكثرة
قبل **قوله** بطل وحده وكثرى صفة على الميت الى اخره لان شرط حل اليمين

في

دفع اليمين على وفق الامر وان كان الى غير غير القليل وهو حاصل في كونه
كل منهما والحق الكفاي سبطا من البصر على وجه كونه بصري كونه
الاخراف كونه في صفة الميت اجمل وجوب الاعادة لمطابقا وقصر الحكم
على قبل الدفع من غير فرق بين اليقين والاشك **قوله** ولا يكمل عدله
في الجهد الى اخره ان لا يكمل عدله لا حرا في الجهد وكذا العبد الرب
لان صفة احدهما الى غير القليل قطعا ولصدا ان يمتنع لمطابقا واهل
السبق احدهما لان الجهد ان يمدد في الصورة لكنها مستحقة في الواقع
قوله ولعل السامع والاعلم سبها الى اخره اي من المجتهدين والمراد
بها الاعمال بادل القليل ولا يصح اجتهادها في اليمين كونهما
في العمل بآيتين قبله الاوابع لانه او ثبوت والحق بقوله الرجوع ولو سبها
قوله الفصل الرابع في الكيس وفيه مطلق الاول في صفة الجهد
الصفة في الشباب المتخذ من النيات وحدها لا وكل كونه مع الكثرة
الى اخره المراد بالكيس الذي هو متقصد الفصل بكيس المصلي ومتقصد
استغفار ومن افادهم جزاز الصفة فيها بعد ثبوت ان كونه من الكثرة
لم يستمر بوق الشرح على وجه كونه محصورا وكذا ثبوت بغيره العبارة
عدم الصحة وليس بواجب ومثله الجهد والسرقة منه ومن كونه فصل
وقد فصل في التذكرة الاجماع على كونه في رواية عن جعفر بن محمد
عليه السلام ان اصابته شاة من عورة امه صفة بالركوع والسجدة
وكذا القول في حله ما يוכל له اذا ذكر بشرط ان يكون له نفس ساقية

بين الاصحاب ولا يصحها على لانه اصل الاكل **قوله** وفي الشباب لانه الى
احدهما الجهد وهو قول الشيخ في المبسوط واما في الرواية فباعتبار ان اليقين
على الصفة والسبب في الصفة في العمد والسبب في الشباب لا خير في كونه
ما خلا السبب فانه لا يراى الا بالكل الجهد على من يثبت على من يثبت على من
وصل في الفقه والشباب فانه السبب فلا فصل فيه وقد ارجع اصحاب الفقه
هذه الرواية من انها اقوى حجتها وقد نصت على الصفة في الفقه ولا يرد
به وانما في الخبر وهو في الخلاف وظاهر قول الاثر وشهد له رواية زائدة
عن الصادق عليه السلام عن الحسن بن الصلة وشيا منها اصحاب فاجاب ان كل
شيء حرام الاكل فاصفة في ذره وشعره وحده وكرهه وروى في شيء منه
فانه لا يصلح كالمصطفى وفي سببها ابن كبره فانه العقد وحده
مقابل لانه صنف لانه واجبه وبالكسالى ان صحه ابن وهب وعلم
جميع من كرهه واصحاب بعضه فاقول بالجوهر اقوى وان كرهه ولا
ان كونه شرط محلي لانه وقيل قال في الذكرى في حديثه من اني رواه
انه غير كونه ولا غيره بذلك فلا تقرب المسلمين على ما هو طالب اذا اختلف
بينهم غير محلي لانه باليد وكذا ولا غيره بهذه الشهادة على ان يقتل
الشهادة اذا كان غير محصور **قوله** وفيه الصفة في صفة المصل
في وشعره وبره وشعره الى اخره وكذا اعطى كونه بالاجماع **قوله**
وان كان مسترخيا على موضع الاتصال الى اخره اي ان كان
ما وكل له الذي يوجبه الصفة وفي كونه مسترخيا على الموضع

من

انما لا ينسب له مصل في المعبر الاطلاع على جزاز الصفة من زملاياه كان
ظاهر في حال الجهد ولم ينسب الموت محلي هذا اطلاق عبارة المصنف على
قوله او صفة او شعر او غيره الى اخره سواء اخذ من كونه او من كونه
قوله او اخر الى اخره او المتزوج بالاجتماع لا يبرأ من راتب والكتاب
الى اخره او راتبه راتبه نفس الماء فانه اخذت من راتبه ومن كونه
عنه او لا كونه عنه من جوان الاما ينسب من المكس ان ينسب بعض
الاختلاف لانه في كل كونه قد ارجع الاصحاب وكذا ثبت الاضار كونه
الصفة في ذره اذا لم يكن مشوبا لولا كونه كونه كونه راتب
وهو الذي اراده المصنف الى ان يصح ساقية ومن المستخرج لانه
دون المتزوج لولا راتب والكتاب ويرى على من هذا المصنف
جواز الصفة في حله لان الخالص انما تصف به الوبر دون الخلق واللبس
بواو الصفة في قوله الرضا عليه السلام في خبره من بعد اذا اقبل ذره
جلده وحلف بان ابريس خفيف لروايه ولان الاوابع والمجلد لا يفرق
في جواز الصفة وعدمه قطعا بكلام المعتبر ان لا ينسب له ساقية كونه
ذاته وقال في حديثه جاعة البحار انه ينسب له شعره وقال في الذكرى
في سابق الكلام على ربه على ساقية في زانها لولا المكس وهو مشهور
بما كثر على ان من ينسب من زعم انه كلب الماء فشكل ذكته بوجوه
الذي لانه الظاهر انه ينسب الذي في رواية ابن ابي عمير عن ابي
عليه السلام ان لا ينسب له صفة مستحقة لان مقتضى ما مشهور

حل

من

للمفسر عند وضع الموضوع الاتعالي والافضل من ان يفصل شي من التسبيح
والتسبيح في قطع موضع الاعتدال على غير ما افهمه من ان يكون التسبيح
المستعمل ان لا يتسبب عنه قبل الوقت واعلم ان التسبيح لو زاد عند قوله
اول الجزاء لم يصح وان اقل من تسبيح لا يصح على هذا الكلام المطبق
ان مقتضى الجمل في التسبيح واطلا في تسبيحه انما يقتضي التسبيح بالجملة
قوله وتكون الصلاة في حيل التسبيح ان كان ما ذكره في التسبيح او لا في
هذا التسبيح بما لا عليه العقل في التسبيح سابق ولا فرق في منع الصلاة في التسبيح
بين كون الجزاء من غير تسبيح او لا ولا بين ان يكون تسبيحاً او لا تسبيحاً
والا حاشا من اجل البت على السلام من التسبيح او لا تسبيحاً من غير تسبيح
او لا تسبيحاً على السلام وقد قيل ان التسبيح في الصلاة على كل حال
في تسبيح من **قوله** ولا في حيل لا يكون له وان ذكر او لم يذكر ولا في تسبيح
ولا في حيل ولا في تسبيح على كل حال لا يكون له ولا في تسبيح او لا تسبيحاً
وليس في حيل التسبيح كالتسبيح ولا في تسبيح او لا تسبيحاً ان يكون تسبيحاً
حيث لا يكون التسبيح او لا تسبيحاً وان اخرج في حكم التسبيح سابقاً على التسبيح
من تسبيح او لا تسبيحاً بين ان يكون تسبيحاً او لا تسبيحاً والتسبيح
ولا في تسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح وان كان التسبيح من التسبيح على التسبيح
او لا تسبيحاً على التسبيح من التسبيح على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
الصلاة في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
لغير حديث الترمذي انه اذا تسبى تسبيحاً او لا تسبيحاً على التسبيح

جزء الصلاة في تسبيح عليه بر وسبقه لا يكون له من غير تسبيح ولا ضرورة
وليس في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
على السلام يستعمل على التسبيح في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
من التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
حلت الصلاة فيه والكسب لا يضر القول وفي الذكر لا يضر التسبيح
ويفرق لظن عدم وجوب الاذواج بين التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
على بن ريان الى ان التسبيح على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
شعر الا ان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
ان التسبيح لا يضر التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
تعم التسبيح ولا يضر الصلاة في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
ولا في تسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
هذا يقتضي من التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
غير الصلاة مع التسبيح الى التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
ان يقتضي التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
واجب لهما في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
تقبل وتختلف في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
وكي بعض تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
منظر الى التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
والجزء التسبيح على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح

الحكم وحسب التسبيح بالرجال لا يكون على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
مطلقاً كما يشترط في تسبيح التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
المصلي ويل على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
المستعمل او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
قال في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
وكذلك التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
الصلاة في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
المستعمل او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
اللام وتكون التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
قال في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
المستعمل او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
عشر اخرج به في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
انما يشترط التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
تعمد في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
لومي التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
تعلقا لان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
وتعمد التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
قوله ولان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح

او مستحبة لا تطلق في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
انما يشترط التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
فيكون التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
لان على هذا اجتماع اهل الاسلام وقد تسبى على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
الى ان يحد على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
طاهر من الرجال والنساء وروى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لما سئل عن التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
يحتل ان رادها الرجال لان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
القول ما كثر من التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
وهو واقعي من ان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
والجواب والتسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
على تسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
علمنا ان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
ليس التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
وهي امر مطلوب في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
لكن التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
ولان التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح
الرداء في التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح او لا تسبيحاً على التسبيح

كل من الواحد حكم على الجاهل كونه اكلوا كركوب على الحمار ولا فطره بشئ له
والصلاة عليه والوقوف والركوع والصلاة على من جازى عن ابيه من غير علم
وقد عرفت ان من اكل من غير علمه من المباح قطع العزم على التكليف
والصلاة قال في حقه لا يترتب عليه ولا يحرم عليه تركه في المصنف لم يرد
على الرجال ولا يرد على النساء انما هو مقدم ومن يتركه في تركه فطاهر
القصص ان الحرم سنة ذلك لا يلبس بغيره والكف به الى اخره انما
انكر بان يلبس في ركعتي الاكمام واليدان حول الرق لان النبي صلى الله عليه
وسلم عن الحمار الا منعه من ركعتي او روي الاحكام عن جراح
العدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يكره ان يلبس القميص المكشوف للرجل
والاصل في الكراهية انها من بابها والظاهر ان المراد بالاصح المحض
فقط رافعي المصنف من اصل الحرم على المتيقن واستصحابه لما كان وكذا
كره الالبسة من الالبسة وهي تلك لما ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يكرهوا اية لباسه بياض ورجا كونه في ذلك بياض ومن سأل
الاولي لا تتم الصلاة فيه من الحمار مثل الكركوب والقنطرة والركاب في حمار
والصلاة فيه لو كان اقربها انكره اية ركوبه على الحمار في الصلاة
كل شئ لا يلبس الصلاة فيه وحده ولا يكسب الصلاة فيه سئل عن الالبسة
القنطرة والكف والركاب كركوب في الركعة والصلوة في الركعة والصلوة في الركعة
عن ابن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم على الكركوب والركاب في الركعة
بأنه يركب على بركته من النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة والركاب في الركعة

الحج

لا يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
وقول حارث بن ابي عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
في الركعة انما يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
والركاب في الركعة والركاب في الركعة والركاب في الركعة
حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
في المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
من سائر الركعة لان قوله صلى الله عليه وسلم في الركعة والمستحب والمستحب
الذي يكون سائر ركعتي الصلاة في ركعتي الصلاة المستحب والمستحب
في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
وكان من سائر الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الصلاة ومنه ليعتق الله في ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة
عن جراح الصلاة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
عالمنا بان حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
فما يكون من ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة
الصلوة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
ومستحب غير ذلك الى اخره من سائر الركعة المستحب والمستحب
تاسيا للعصب في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب
المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الاعادة في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب

لا يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
وقول حارث بن ابي عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
في الركعة انما يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
والركاب في الركعة والركاب في الركعة والركاب في الركعة
حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
في المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
من سائر الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الذي يكون سائر ركعتي الصلاة في ركعتي الصلاة المستحب والمستحب
في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
وكان من سائر الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الصلاة ومنه ليعتق الله في ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة
عن جراح الصلاة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
عالمنا بان حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
فما يكون من ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة
الصلوة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
ومستحب غير ذلك الى اخره من سائر الركعة المستحب والمستحب
تاسيا للعصب في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب
المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الاعادة في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب

الحج

لا يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
وقول حارث بن ابي عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
في الركعة انما يركب على الحمار في الركعة الا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة
والركاب في الركعة والركاب في الركعة والركاب في الركعة
حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
في المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
من سائر الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الذي يكون سائر ركعتي الصلاة في ركعتي الصلاة المستحب والمستحب
في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
وكان من سائر الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الصلاة ومنه ليعتق الله في ركعة واحدة ركعة واحدة ركعة واحدة
عن جراح الصلاة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
عالمنا بان حكم المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
فما يكون من ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة
الصلوة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
ومستحب غير ذلك الى اخره من سائر الركعة المستحب والمستحب
تاسيا للعصب في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب
المكنت المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب
الاعادة في الركعة المستحب والمستحب والمستحب والمستحب والمستحب

مواصلة المصير او المكان فلو كانت بعض شروط الصلوة او بعض اجزاها
فلا يكون صحيحا كذا حق صاحب الحديث ولو انه في الذكرى ثم جازا بالطلوع
ولا يثبت في شاة ذلك ان كان الاجبة طوطا الى ابراهيم الخليل
بان روى المصنف الى ما ذكره وجب لانه لا يترك الصلوة لان العرف
لصاحبها روى ان روى الوجوب المطلق الا به فلو وجب لانه ذلك فيلزم ان
الوجوب لا مطلقا وانما ان قال المصنف سابقا فليس في المصنف عالما
مناول النسخ لانه عام فيكون ذكره بعد ذلك تكرارا وقال بل هو جازا
من الكسار والحق النسخ بان لا يقتضي وجوب الاعادة مطلقا
وهو المناسب لكل من يستحب المصنوع في الصلوة ولو من الذكرى
وجوب الاعادة في الوقت لوجوب السب وعدم من التوجه من العدة
لان الاعادة بام جازا من هذه المختلف وضعت ان امثال لما يورثها
الاجزاء وتصح بكيفية في حال الشيان كما سبق فيكون في المسئلة
اقوال والتخير في قوله يستحب غيره يعود الى المصنوع الذي هو السب
المحدث عند نظامه ان السائر وهو المكاتب لا شاة السائر وكرمان
الكتاب فبما عدنا فيكون المراد من قوله لم يجرى في غير وقت
الشوب الذي لا يكون سب تركه ان كان ذلك لا يجوز من مكلف
والصحيح في قوله يعود الى العام في المسئلة الاولى من الحكم بالحق المستحب
والنسخ وتوقع عبادة الشيخ ولذا لم يثبت في المصنف على ما قبله
مرفق بين اذا كانت اما المصنوع كالحج الاصل كونه في المصنوع

في الاول

في الاول من تركه ويظهر من كلامه ان المختلف في المصنوع هو سب
فان يثبت التخي عن حرركات الصلوة في المصنوع ان يعنى المصنوع
وهو وقت فبما معنى انه لا يترك هذه الا بطلان النسخ في المصنوع
في ذلك كالحج اما في الاصل كونه في المصنوع الى ان لم يكن صحيحا
في الصلوة بل يستوي في تركه في المصنوع يستوي في تركه في المصنوع
من المسائل في حق المصنوع في ذلك كله او المصنوع في وقت المصنوع
شاة على ما روى الصلوة معا جميعا بين الحقن في المصنوع في المصنوع
وعدم التخي بين الاجزاء في المصنوع في المصنوع في المصنوع
من الصلوة ولا يثبت على التخي في المصنوع في المصنوع في المصنوع
بل لا معنى لذكره في الحقن اخره يستوي في المصنوع في المصنوع
الاصول المصنوع بين الحقن في المصنوع في المصنوع في المصنوع
منها على التي بالمراد واللام وكذا الفرق بين سب سب المصنوع
من ان ظاهر قوله في قوله في المصنوع ان هذا القول في قوله المصنوع
واما المصنوع عليه لا يرتبط به اصلا وفي كلامه يستوي في ذلك اعراضها
وطول الكلام في هذا المقام لانه من الدعاء **قوله** ولو ان المالك
لنصيب او لغيره صح في قوله اي لو كان له ان المصنوع في المصنوع
زال في المصنوع عن المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
وعدم قوله ولو ان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
الحال المستحق ومن العام بين فاصلا بين المصنوع في المصنوع

موجودة والاستقام منه فان ظاهر ذلك يقتضي عدم الالزام فيكون
من الماطل في المصنوع **قوله** والظاهر قد سبق الى اجزاء او المصنوع
من الاجزاء في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
واحد انما يستوي في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
وهو وجوب في الصلوة وعرف الى المصنوع في المصنوع في المصنوع
محكم كشف الصورة في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
في الصلوة باجماع العلماء في غير ما مع وجه المصنوع في المصنوع
ما طعن في ذلك **قوله** ولا يجب في المصنوع في المصنوع في المصنوع
العام حيث وجب السب على كل حال وكان على ان يستوي في المصنوع
ايضا لانه كل صلوة في هذا الحكم في اكثر الاحكام **قوله** وجوب شرطها الى
ولو قد شرط في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
معتق في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
مع المصنوع فلا يكون شرط لانه اذا كان شرط في المصنوع في المصنوع
النسخ في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
السب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
عند كل سب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
والطواف لان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
وقد سأل في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
على شوب المكس من عدم الكفاية ولو روى على بن جعفر عن جعفر بن محمد

في الاول

والسب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
وان لم يصيب شاة من عذرة او ما وهو قائم في المصنوع في المصنوع
لعضد السب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
هو شرط في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
غيره فقد كلف المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
خاصة الى اجزاء هذا المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
في الذكرى وفي المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
والسب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
ولا يعنى منه لعل المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
ان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
غيره سب في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
ان العذر من المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
السرة الى المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
بين المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
لان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
اذ على المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
ادعاء المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
موضوع وفتش والحق في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

ولا يخفى ان كاستر العيون من حيث هو كذا كذا لا يبلغ كذا كذا كاستر العيون
والركبة فلا يخفى ان كاستر العيون من كذا كذا كاستر العيون من كذا كذا كاستر العيون
بوما ان عدم التاكيد في الجمع يقتضي عدم ما بينهما وليس كذلك ان كاستر
الان ثبت في كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
التي في كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الانظر الى كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
منه اذا كان كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في التذكير وفيما يشي في الذكرى وغيره عدم جواز الصلوة به لم يرد في كاستر
جاء عن ابي عبد الله قال لا تغسل يداك في وضوءك الا في الذكرى في
سنت لا تحسن العشرة ووضوءك على كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الرجل سائر احد المذكورين اعني القبيل والذكرى كاستر العيون كاستر العيون
ستر القبيل به روزه وكون الاخر مستورا بالثيابين كاستر العيون كاستر العيون
تحت الوجع من كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
صريح في الذكرى والطلق الشيخ وجوب سترها قدر على من العورة او اذا
سائر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
كالرجل به كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
له روزه ويحتمل كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
قوة لان فيه راحة الاخرين لو اجتمعوا في مكان والظاهر ان الراوي لم يرد

من

منه وفي نظار العينين والتميم او لا يجوز المدخل عن اللاحق الى غيره وان
كان قد يستعمل ذلك لاداء الاصل مع غيره فانما هو من كاستر العيون كاستر العيون
كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
كونه في المرأة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
شروط كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الاختصاص كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في رواية محمد بن مسلم والمراعي في الرفع والمعتد اذا كان المدرع كاستر
يعني اذا كان كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
عن طاهر كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
ان كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
له روزه كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
ستره من اليد والقدم من باب المقدم وكذا القول في عورة الرجل فقل
عورة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
المرأة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
اليد كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
لغيره كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الاخير والتميم كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون

ان يراهم

لان جميع جهتها عورة الا ان يخرج بسيل وترد في ذلك في الذكرى
من ركن المحلة الشعرية والنفوس ولا وجه لان الشرع مقدم **قوله** الا ان يخرج
الى اوجه هذه الاستسنان لا ان الصبي لا وجوب عليه عدم المكلف
ولقد لم يرد في الام والمعين ان الصبي وان كان لا يراه من ستر
به من يكون صلواته شرعة او لم يرد في كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
لا يشترط صبره راسا وكذا كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
وروي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله الصلوة والسلم ليس على الاشارة على
سحق الاشارة في المنة لا يشترط المنة والحيا وفي رواية عن ابي عبد الله
التميم ان اياه عليه الصلوة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
لشرف الوجه من المكروه المصنف فيها كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الكرسي الوجه والكفان والقبيلان كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
من العورة والمدرع ام الولد والمكة بستره وطول المطلقة التي كاستر العيون
اشترى الرق في ذلك كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في الاشياء وجب سترها كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
سحق كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
يجب من الاشارة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الصلوة ولا على العورة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
جميع كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الكتاب فان اشترى الى الثاني ستمت الى اوجه لا يستلزم

في

صلوة الصلوة دون شرطها والمراد بالاني غسل الشراعه او كاستر العيون
او كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
بما اذا لم يمت فست الصلوة في بعض الوقت فان كانت الصلوة
صريح من الاحتجاب كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
شي لان السراة ان شرطها ان كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
في وقت الاداء لعدم جواز التكليف به حيث لا وجوب للشرط به دون
شرط وان لم يكن شرطاً وجب الاستمرار في الصلوة كما هو مقتضى إطلاق
عبرة الملائكة لاستمراره ولا يلزم اشتراط السراة في العورة في المراجعة
فصل العورة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
قوله والصلوة تنفذ الا اوجه اي ازيلت في الاثنين سواء كان بموضعها
لنفس الصلوة ام لا لعدم وجوب ما سبق فلا يخفى عن الوجوب انما يجب
الاستيناف او ابق من الوقت مقداره الطاهر وهو كاستر العيون كاستر العيون
ولو فقد اشرب ستره من ورق الخبز لطين طهر بها الى طاهر الصلوة ان
الستر يورق الشراة كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون
الكتاب وقد عرفت ما في مقتضى عطف الطين عليه من ان يمسح بها كاستر العيون
بها واجازة في الذكرى عدم جواز الطين مع ان كان الستر من غير
قد من لفظه انما ترعه للاطلاق احتجوا الاجزاء في حصوله كاستر العيون
منه واجمع لهم في التذكرة بقول الصادق عليه السلام لا يمسح بستره وفيه
كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون كاستر العيون

البدن من اللطيف بخلاف جمع الثوب واستر الموضع في آخره وسد ثقب
لحمته في هذه المسلك والطاهر عدم اللزج في الموضعين اعلم ان السرا
من الجواب كلها من فوق ولا يراعى من تحت الا ان يصلي من غير ثوب
عزيمه من تحت على الترتيب والفرق اذا اصاب على وجه الارض من النظم
من ان العادة لم يكره من خلاف الموضع لان الاعين عند رداءه لا تراكب العورة
قوله حاشا لا يكره الصلاة فيما ستر قدم القدم كما تشك وبجوزها لرسول
الي اخره هذا قول الشيخين بسنده اليهما في العترة وانه كرهه وبه قال جماعة من
الاصحاب وعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا في غير الصلاة وفي غير
وكنه يصف هذا الاحتياج فانه يشاهد على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
من ذلك في الاوقات المتفرقة حتى احاط على ارجلهم ليدخلوا في الصلاة
ايمن وليا على عدهم لاجل ان المكس اعانته فيها الترتيب ومعلوم ان مال
الحاذا كره الحجاب ما كان يلبسون مثل هذا لان خلاف عادتهم في ذلك
انهم كانوا يلبسونه واذا ارادوا الصلاة نزعوه كمن ذلك الياء على المشي
لعدم العلم بان نزعهم له كان مستقرا وجوبه والاصحاب لم يوجبوا
سدان في الصلاة لانه لم يكن على النبي صلى الله عليه وسلم من ثوبه
الساق والعترة لانه لم يكن كرهه بخلاف الاصحاب ومن سلك في
الصلاة في المشي والتفليس بسند الاصله الفارة وعزوه اذا
الساق وهو ما لا يخل من الساق والقدم بحيث يغطي بعض الساق
كذا استنبه انه كرهه كالحسين والبرموقين قال في الذكرى والبرموق

عن

عن واسه قصير ليس فوق الخيف فقال له بالعارضة طروره وهذه ليس
محت على جوارحه من المشك وكذا يدل على الجوارح في الخيف ما رواه
البرموق عن الرضا عليه السلام ما رواه الحسين بن ابي عبد الله وفي الخبر
ما رواه ابراهيم بن مهزيار قال سألته عن الصلاة في البرموق وبصره
فقال صلى الله عليه وسلم في البرموق الى اخره اي في السرا العريضة بانفاق عترة
ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام ان جعلت
تفليس في ثوبك اذا كانت طاهرة فانه تعال ذلك من السنة ورواه
سورة بن عمار عن خلفه والطاهر انه يحب ان يحجب ارجله ليعلم على رداءه
لعدم رداء السقوط **قوله** وكبر الصلاة في الثوب السواد والعمامة والخف
وكذا الكساء ما رواه الحسن بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام ان كره
السواد الا في ثوبه الخف والعمامة والكساء وقال ابن ابي عمير ولا يصلي في
السواد فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسلب لباس احدنا في ولا يسلبوا لباس احدنا
لمع من انفسهم في الكساء على السواد عدم كراهية خفيه كما حكاه في الذكر
عن غيره من الاصحاب وصرح في الذكر كراهية المعصية والمعرفة
الثوب الاخر اذ كان ثوبا لا يصح سدا اليه من الاجزاء وجزءه من عدم
البيع وكذا جزاءه اذ كس من اللوان لا يخل في الرقيق اذ كان ثوبا
الافاء تحصيل الكمال السرا الا يكون تحت ثوب اخر فلهذا كرهه اذا كان ثوبا
سائر للعرض ولو كان تحت ثوب اخر لم يخل في ثوبه الا ان يخل في ثوبه
فانه سدا في الذكرى والاصحاب وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر

عن

اذا راى صلى الله عليه وسلم احد قد غفده على عترة **قوله** وسد ثقب الصار الى اخره
اي كرهه ذلك وهو اجماع وتختلف الكتب في تفسيره في السبوط المنيابة
لغيره بالادارة في كل موضع كرهه على كراهية كراهية اليهود وهذا السبوط
محتل من الكسب الا اذا راعى الكسب فيها ثم اخذ من قدره وبعدها
به وكسبه على ثوب واحد وهو المتعارفين من ثوبه وان كان على ثوبين
من الكسب كسب خفيف بين احد الثوبين وبه خلع كل من ثوبه الاخرى و
يكره ما على احد الثوبين وروى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان
يخل في ثوبه من تحت جاكس فيجعله على ثوبه **قوله** والثوب والعترة
لا رة فان سدا العترة حرما قال في الذكر ما يجوز ان يصلي في ثوبه
في ثوبين العترة او سدا وكذا ان سدا العترة ان سدا ثوبه ذلك والى
الذكرى في جوارحه في ثوبه العترة ولم يكره ثوبها وروى البرموق عن الرضا
وقد سدل على رداءه في الصلاة وثوبه على الخيف قال لا بأس به ذلك اذا سدا
العترة ما سدل على رداءه في الذكر وفي غيره سدا في الرجلين فسدوا في
وهو سدا في الكسب وان كسب ثوبه فانه افضل حال وساد ثوبه المصلي
مستحب الازالة عن سبوط الجوارح فلا بأس بان يستره في ثوبه وذكر
القرار في العترة في جميع الاوقات في جميع الاوقات **قوله** كراهية
والصلاة في العترة وكراهية ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
قال الشيخ في التفسير وكراهية ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
ولم اجب خبرا سدا في الذكرى قدر روى العام ان العام قال لا يصلي احد

عن

وهو حرم وكونه من ثوبه الوسط وكراهية ثوبه من السبوط وكراهية ثوبه
في ثوبه على كراهية ثوبه ومن السبوط وهو سدا في ثوبه في ثوبه
وكراهية ثوبه في ثوبه وكراهية ثوبه في ثوبه وكراهية ثوبه في ثوبه
سقط قال ابن ابي عمير لا يجوز كراهية ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
عن ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
لمن رجع من سبوطه ان رجع اليه سدا في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
بثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
وهو طريق الهامك في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
ولو اذ رداءه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
قوله وكره الرداء للامام الى اخره وثوبه الذي يخل على الكسب في ثوبه
بن جلد سال الصادق عليه السلام عن رجل ام وبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
لا يخل الا ان يكون عليه رداء او عترة يثدي بها ولا يثدي ثوبه في ثوبه
فسخ ان سدا ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
وليس سدا في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
السبوط في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
الرداء وروى زرارة عن ابي عبد الله اني سدا ثوبه في ثوبه في ثوبه
سكتة في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
وانما سدا ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
عنه يثدي **قوله** ويستحب ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه

عن

كما في النكاح والاحاد وملكه بالزوج وشهدا او سا بطا في موضع لا يملك الا اولى
الزوجين سواء العزبة التي المقصود صحتها وتوفي في نكاح النكاح الى اخره
صحة صفة الحال للمعلم فذلكه ان كان في غيره يعلمه او ان كان في غيره فذلكه
في غيره من الحكم ان في غيره الموثب وسد رجوع من المصنف على الخلف
الى الترد فان الحكم على المثلث ان كان ملكا وسد التمس في التمس
سواء ولو ازم الملك الاذن بالزوج مشاعل بل لا يعلم ان الاذن
الاول متعلق بالزوج والاذن الثاني على المادون اعني عند عقد العقد
من ساق العباد يصح تصديقه بالصلوة او يكون أي الاذن بالصلوة
او يكون وجوبه على جيلنا فزوج على العذر ظاهر من العذر في
الذي يعرفه ولا يكتفي بمصر كما بعضه يعني **قوله** في حق الزوج التمس
زوج مصليا لا لانها حقان متضيقان فوجب الرجوع بينهما بحال المكان وتوفي
الزوج ولو جرح لا مشاق في المخرج على العبد **قوله** ولو لم يمس بغير
خروج المصلي الاذنه لم يمس في العبد **قوله** ولو لم يمس بغير
الذي في وجوب التمس على الخروج من المقصود وما بعد هذا يخرج عن النكاح
الانهم من اخص الناس بالادون انهم ليسوا بغيره على الخروج بعد اذنه
في عدم العوض من حيث ان هذه الحكم يستلزم اول الحكم ولو لم يمس
مع الاذن اخص الاقام والقطع والخروج مصليا الى اخره قال الشيخ ان مقتضى
ان التمس ما هو بين الاذن في الاستمرار بعده زمان الصلوة
لم يقتل انما تستمر الا خارجا وما ذكره لا يدل على الصلوة ولا لا شرا

البراءة دليل على الخلافة فيما اذا عارض طرف من المظالم من الصادرة
 ان اذن لم يملك التصديق في الصدقة من بعد التبرع في الدخول في
 امره بطريق خاص فانه في كراهة المخصص الاحتياط وحيث ان الشريعة في
 صلته صحيحة وان المالك يملكها وليس للمسلمين ان يطلوا على
 ولكن الصادرة قد تم لا لكل بل لارضى مسلم الاعتراف بغيره وفي الصادرة
 مسببة على الضيق المخصص مقدم على حق اهل الزاد لا يمكن ان يطلوا على الصدقة
 حرام كذا قيل ولا يظفر لان المالك يملك الصدقة على ذلك والوجه من ذلك الغير
 والماوراء به موافق في كون الثاني لازما لا لغيره متكررا ووجه الثاني
 ان الصادرة غير لازمة لم تكن كون الشريعة في المصلحة متعقبات لشكرها فانه من غير
 المصلحة لا يطل على الصدقة لا في فضل كبره لا يمكن ان يسلطوا على الصدقة
 خلاف حق الا في ثالثه وفيه انما في المصلحة من معين انهما وكذا
 السكينة بالصدقة لان شرط المظالم المصلحة بالقرعة في مال الغير فحق
 منه ووجه الثالث ان المظالمين انما يملكون اولا من بعض احد ما وكل من
 المظالم غير مملوك الا انما لم تكن الصدقة ووجه ارجح ان المصلحة
 الغير غير مملوك فليس شرط الصدقة خارجا لاس الضيق فيكون مطلقا
 فاما توجيه الاطلاق ان تقوم الصادرة اما يكون بسبب من المالك والفرق
 في الصدقة ليس من غير وادعى في الاستقراء لا دليل عليه اهدى ذلك
 فان الاول في الاستقراء من الصدقة العام لا يدل على ان هو اذ اجمع بسبب
 الزوم انما في الزوم لا محالة ومن هذا البيان يعلم ان موضع التسلسل ما اذا

[illegible]

عن حمزة او عن سياره او جل بنده وپنهان دلگه وان كانت تقبل
خلق فلا بأس وان كانت تصلب لوت وان كانت المرأة قاعده
او نامة او قاعده في غير صلوة فلا بأس وترك الاستقبال عن المرأة
في البول ابل على الصوم في الروايات وغيره ودراد بصلوة خلق ما حرم
بحسب الحاجة ما يثبت منها ويرى على الرواية صحتها بما رواه علي بن ابي حمزة
سطلعها لتول في حرمهم لاستنها على اعتبار زيادة علي بن ابي حمزة
في التباعد ولم يقبل واحد الثاني وروى في السيد النخعي وابن ابي عمير
واكثر المتأخرين كره وهو الاصح لرواية علي بن دراج عن الصادق
وفي الرجل يصلي المرأة قال لا بأس بقليل لا دلالة على ان المرأة
مصلحة لان نقول ترك الاستقبال للملحوم لا يصلح الحصن عدم الابل
انصفه عدم الصلوة محمد بن سنان احدها عليها السلام قال سألته عن رجل
يصلي في رداء متطهر والمرأة جسته فصل على النخعي الرواية الاخرى قال لا
يبيح ذلك فان كان ينهاه ستر الاجزاء فلا يقال لا دلالة على ان ينها
اقل من عشرة اذرع لانا نقول لولا ذلك لم غلبت لكراية المستأجر
قوله لا يبيح فانما ظاهره في الكراية ومع بعضه تركه كراية اجزاء - ورويه
ذلك داخل الاطلاق لا بمراد بصلوة مع باقي الروايات لا دلالة على ان المصلحة
قال الشرح الغاص هذا الحديث اعم على حال الاختيار كما في الاضطراب فلا
كراية ولا حرم بشكل بان افتح ذم اذا كان من ضمن البصر سطلع
فعدم اللبس على خصائص الطلاق بوضع دون اقوة اعلم ان السيد

وبين غير ذلك وجبت على المالك الثاني لو قدر على القيام بأشياء غير مستقرة
ففي صحيح البخاري مطلقاً أنه إذا كان المالك قد قرب إلى حال الصلابة
الاصطحاب عرفاً وشراً والفرق الذي هو روح الصلابة بها هي التي
التي على النجاسة التي لا تترك ركوعه وتكون الزيادة عليه وجوده فإن
تقصص من حال الركوع لتقصص الفرق بينه وبين السجود وتكون من وجوب
ذلك حال إلا ما وجب له من الأتيان بمقدور من النجاسة ومن أن النجاسة
على الركوع لا يجوز إلا إذا لم يجد من وجب السجود والفرق بين النجاسة
النجاسة الركوع الحقيقي في ذلك العرض كذا ما ذكرنا في ترتيب الركوع
على **الركوع** الركوع النجاسة غير زيادة بقدر على الأقل شأناً للسجود بالركوع
تسبيل الفرق وهو رخصته في الذكر كما لا ينال الأمر من تسبيل أو طعن من
الركوع الذي يوجب الفرق وتجب التمسك منه **ولو** وتعدى تسبيل
لكن الأفضل الرخصة ما يوجب ركوعه والركوع المستند إلى القوة ذلك
ذلك ما ذكرنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السجود وعن أحد ما علمهم
قال كان إلى أهلي حالاً لم يزد في شيء من الركوع شيئا بالركوع من حيث
تجدي وساقية وهو أقرب إلى حال القيام من غيره من أنواع الركوع
كسجل الفرق من بدل القيام وفيه مما حفظ على ما كان من الفرق بين القيام
والركوع تسبيل التمسك وأما هذا فيحصل لما روي أن الصادق عليه السلام
سئل صلى الله عليه وآله وسلم ما روي من الركوعين فقال لا بأس بركوع
والمراد من الركوعين أن يكثر من ركعة أو أقله بقدر ما يفي بركوعه

وأما التمسك في حال السجود من مصلح ما يوجب في تسبيل أو تسبيل
والركوع عن السجود مصلحاً على الجانب الآخر مستقبلاً له من جهة السجود
الموضوعة في القدم فإن جرح مصلحاً على كل وجه وبما جرح السجود إلى أوجه
من أن يركع السجود من جهة واحدة أصلاً كما سبق في القيام من جهة واحدة
فقد مضى على شيء وهو غير متسبب في ذلك أو لا سقط المصداق والمصداق غير
عن ذلك كما مضى وكما في حق الركوع في هذا وأما ما سبق وما سابق في لزوم
التمسك بالركوع لا يوجب تسبيلاً في المادة سواء حتى يحدث مرض أو زيادة
أو بطور قريباً من تسبيل السجود في السجود الشديدة جداً حتى يضر عظمه ويوجب
الصلابة على جانب الأيمن كما لم يوجب تسبيلاً في الركوع من جهة الأيمن
مطلقاً كما روي على الأيمن من الركوع والركوع والركوع على الأيمن من الركوع
على الأيسر فقول الصادق عليه السلام روي في الركوع من جهة الأيمن من الركوع
قال عداوة كذا روي في الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
فإن لم يندرج على جانب الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
أجزاء الأيسر فقول الصادق عليه السلام عند ركوعه مستقبلاً كما سبق فقول الصادق عليه السلام
الذين يركعون السجود من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
أن المراد الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
روى عنه جرحه وروى ابن بابويه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال فما من ركوع على ركعة إلا كان له تسبيل على ركعة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
صلى على جنبه الأيسر فإن لم يستطع تسبيلاً في الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع

سبح تسبيلاً يكون في ركوعه من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
أن يحصل تسبيل الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الفرق بين الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
من ركوعه وما حققنا من أن إطلاق عبارة التمسك في الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
وكرهنا لأننا على قلبه ولا ريب أن ركوعه من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
المراد إجراء الأيمن على قلبه من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
ولم يجر من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
والذكر من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
على ما ذكر من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
على ما ذكر من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
في الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع

وجعل سجود ركوعه وهذا كما يدل على الترتيب بين الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
وجوب الاستسقاء من ركوعه من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
فما علم تسبيل الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
مستقبلاً فالركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
على الجانب الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
وكما روي في الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
تسبيل الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
لحصل سجده على شيء من ركوعه من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
سبق في باب الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
في سقط سماعه قال سأل عن الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
مضطرباً لبعض الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
وطوره ما قال وقد روي أن الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع
على الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع من جهة الأيمن من الركوع

[illegible]

والله اعلم بالصواب فمن عني ذنب فما سبقه **فصل** في ذلك المعلق الخارج ما ذكره في ذلك
فصل في ان دخل فلا قرب الطلاق الى السداد من هذه السداد انه لا معلق
الخروج ما ذكره في ذلك المعلق وان دخل فلا قرب الطلاق اليه **فصل** في ذلك المعلق
جبل وقدره في لا قرب عدم الطلاق ايضا وان وقع الا ان ظاهر قوله وان
دخل فلا قرب الطلاق دعاء في ذلك وقد كان علي ان تمت الطلاق بدونه
فانه اذا مرض العقد قبل ادخاله على مذهب السداد كان كما في قاضي الدلالة
على ان الطلاق ما يستحقه من الصريح كونه في المسئلة ان قبل جده ولا يمكن حمل العبارة
على ارادة عدم الطلاق في ينسحب على امره كما اذا لم يوجد سواد مرض العقد
لام او الطلاق اذا وجد مرض العقد قبل جده وام لا فانه في المسئلة
السابقة وقد اتممت اذ اراد على المصنف الخروج من الصلوة بانه لم يكن
الورق اعني عنق وقدره بيب السداد كما عول في يسهل الى مرض العقد ككتاب
الشيخ كمال الله بيبه الى الحال التي يتبين فيها حقيقة الورق عاود فان
قلت في المسئلة اول لا يظن الصلوة في تلك السليق مطلق ومنه اول لا يمكن
ان لا يوجد السليق على هذا سببا في المطلق مع عدم بطريق اول وان قلنا
في الطلاق ثم من حين السليق فتمت وجب ان عدم عدم لما قلنا من عدم
يقع السليق عليه فلا يكون الطلاق محققا في الورق والاصل عدمه وانما المطلق
السليق المطلق لعدمه وانما السليق سببا في الورق والسليق المقتضي له في ذلك
وقته وجوده فانما لا يوجد عند كان ردوجه في عدمه وهذا اذا دخل على
الصلوة الاول عند حصول العلق عليه فان كان اذا اطلبت الصلوة لم يفتت

[illegible]

من اطلاق الامر من انما اقرب الى الفاعل ولا ريب انما اطلاقه انما في
الذكرى وعنه وجوبه في الاخير من الذكر وهو سبحانه الله الى
بالتقريب المخصوص لان بدلية في الاخير من الذكر مع التقريب لا يقتضي
في الاخير منها اصل كسفن ابن الله والحق في ذلك وهو المقصود في النهاية
الذكرى في قوله ذكره ليس في الفاعل احاطه بحسبان سوى بالبدل الذي
في جميع الصور لعدم شبه ذلك بدو الله في ذلك في الاية بدل الركوع
المجوز وحقق لعدم كبدل الفاعل في الاخير من ترادف المص في النهاية
الفاعل في الاخير بان يحصر من لفظة القراء او وجوبه في الفاعل
وغيره مما عداه وحده صفة في ذلك فان كان قبل الشروع في البدل ملكه
في وجوبه وان كان في الاخير وجوب الاخير في القراء في الفاعل
ما في بدله وعنه وكذا لو منع من البدل ولا ريب في فاعله في الذكر
وشبه في الذكرى وان كان قد ضاع عن الذكر خلافت ذلك هذا
كل في الفاعل اما السور بموجب عليها على من جعلها فان ضاق الوقت
الى بانها فلو لم تكن شاملا لبعضها لذكر اقتضاها على بعضها في الركعة
ولان السور سقطت في الركعة في الجمل بها اولى ولو جعل الفاعل في السور
احد من الفاعل كما سبق ثم في السور فمريم السور واحدة عرض بها
عن الجمل ثم كرر احسن السور في الذكرى ولو جعل في الركعة
بعض السور في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
يقرب في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

منه

منه من اطلاق الامر من انما اقرب الى الفاعل ولا ريب انما اطلاقه انما في
الذكرى وعنه وجوبه في الاخير من الذكر وهو سبحانه الله الى
بالتقريب المخصوص لان بدلية في الاخير من الذكر مع التقريب لا يقتضي
في الاخير منها اصل كسفن ابن الله والحق في ذلك وهو المقصود في النهاية
الذكرى في قوله ذكره ليس في الفاعل احاطه بحسبان سوى بالبدل الذي
في جميع الصور لعدم شبه ذلك بدو الله في ذلك في الاية بدل الركوع
المجوز وحقق لعدم كبدل الفاعل في الاخير من ترادف المص في النهاية
الفاعل في الاخير بان يحصر من لفظة القراء او وجوبه في الفاعل
وغيره مما عداه وحده صفة في ذلك فان كان قبل الشروع في البدل ملكه
في وجوبه وان كان في الاخير وجوب الاخير في القراء في الفاعل
ما في بدله وعنه وكذا لو منع من البدل ولا ريب في فاعله في الذكر
وشبه في الذكرى وان كان قد ضاع عن الذكر خلافت ذلك هذا
كل في الفاعل اما السور بموجب عليها على من جعلها فان ضاق الوقت
الى بانها فلو لم تكن شاملا لبعضها لذكر اقتضاها على بعضها في الركعة
ولان السور سقطت في الركعة في الجمل بها اولى ولو جعل الفاعل في السور
احد من الفاعل كما سبق ثم في السور فمريم السور واحدة عرض بها
عن الجمل ثم كرر احسن السور في الذكرى ولو جعل في الركعة
بعض السور في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
يقرب في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

فراكتها فان جعل في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الاعمال والا حرس في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
بالصورة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
جاءت في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
يعتبر في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
مستقلا وهو ممكن في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
وكذلك في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الا حرس في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
اذ انكره في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الشأن في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
تعددت في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
عن في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
واشارته في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
المعنى في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
وقد جعل في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
من في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
يبدل في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

منه

بحد ودم والظاهر عدم وجوبه في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
مع انكشاف ان الظاهر الوجوب في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
عليه وفي الاو ساقط بالكلية في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
المروا في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
وكان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الى في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
من في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
قراها في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ترتب في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الحد في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الترتيب في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
بالحجاب في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
عن في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
سبحان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
واصح في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الترتيب في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
قال في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

تجسبات فتولد سبحانه الله والحمد لله لا اله الا الله صفة مرتبة وتقول في ان يذو العبد
وتجسبات ذلك حادثة لعل جنة برزخ من البرزخين قال ان كنت افاض
سبحان الله الحمد لله ولا اله الا الله ثلث مرات في كل ركعة وركعتين من كل صلاة
مكررة تسبحات الله الاولى ثلث والاصح الاول والثاني في كل ركعة افضل فدا ان
بالثلاث كان على قصد الوجوب جبراً عليها وبين المرات اولها محذوف في الخبرين
الاقل والاكثر كثر السائر في التسعة ولا تمام في المراسخ الا انه لا يصدق الحكيم
على افراد الله والصفحة لا بعد ولا يرد بالاثبات باقل القراءتين محقق
المراد في ضمن الاقل مطلقاً فلا يخفى ان في جنة الفرد لا تقرأ ويكون هو
طريق المراد اذا عرفت ذلك يقول المفسر في ثلثها في الاثبات بها على
قصد الوجوب لان الاستحباب العملي سافر في الوجوب التمسري لا ان يحل
المباذير في مطلق العبادة وجوباً للثبات على الوجه المذكور وجوز ان يوجب
ما شئت من التسبحة والتجديد والتكثير وحسب صنفه وانما في بعض الاحوال
بالمسؤول **قوله** الاول الظاهر وجوب الاضاحات في كل صلاة قال ابن ابي عمير
وكذا العرب والاعراب والمؤلف حرم ان لا يقرأ في كل ركعة في الاضاحات
والجبر من الحمد التسبحة كما هو احتياط في الخلاف بالمراد بها الى قوله
الخيرين بن جابر عن الصادق عليه السلام ليس فيها الاضاحات مع سائر صلاتها
ان لا تقرأ في كل ركعة في الحمد في الاضاحات التسبحة في الاضاحات لا تسبحة في الاضاحات
الرائع البديهة ان ليس بقرينة ولا تسبحة لعدم التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
واحد منها لان افعال الصلوة لا تستقر الى ان لا تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات

تم

وكذا المدلول الى الاضاحات تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
تصنع افعال العمل بعدد من تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
رواد جندب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
لنعم انما هو في افعال الصلوة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
كثرة لا يذو على ثلث اربعين التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
وي افضل من التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في الركعتين الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
وعن ابي الحسن عليه السلام في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
فاخرة اكتسب وان شئت فاكرهه فهو سواد فقال في كل صلاة تسبحة في الاضاحات
قال عا واهد سواد ان شئت سبحة وان شئت قرأت وتعين من كل ركعة تسبحة في الاضاحات
للعام المراد انما هو تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
بالبينة اية هو قول الشيخ في الاستسقاء في كل ركعة تسبحة في الاضاحات
وقال ابن ابي عمير في التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
الاستسقاء الا ان تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
بن جابر عن الصادق عليه السلام في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
قال ان اكره ان اجعل ارضة او اياها يكون على هذه الصلوة تسبحة في الاضاحات
التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
هي من حظه ولا يكره ان لا تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
بفهمه في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات

التي في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
المراد في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
انما هو في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
ولما جاء في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
السورة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
الاضاحات تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
واقل الجهر تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
انما الجهر ولا ضاحات حقيقة من مضى وان كما صرح به المفسر في السجدة عرشان
مع تضاعفها في كل ركعة ولا يحتاج في كشفه لولا انما هو في كل ركعة تسبحة في الاضاحات
على التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
ذلك التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في بعض الافراد لطلوع التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في بعض الافراد لطلوع التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
وما وقع في مضى من تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
او تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
تدبر مع كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في الاضاحات تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
والفرد تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات

احاد

احاد في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
المراد في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
انما هو في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
ولما جاء في كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
السورة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
الاضاحات تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
واقل الجهر تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
انما الجهر ولا ضاحات حقيقة من مضى وان كما صرح به المفسر في السجدة عرشان
مع تضاعفها في كل ركعة ولا يحتاج في كشفه لولا انما هو في كل ركعة تسبحة في الاضاحات
على التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
ذلك التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في بعض الافراد لطلوع التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في بعض الافراد لطلوع التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
وما وقع في مضى من تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
او تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
تدبر مع كل ركعة تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
في الاضاحات تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات
والفرد تسبحة في الاضاحات التسبحة في الاضاحات

فمن التزم به فمما فاه ان الملاقاة اجازتها مع نص في الاحتجاب في عليه
فمن اجازها في الجنب لا يامرون بالسوء وواجب ان الجنب في الاحتجاب في عليه
مطلقا وواجب ان الصلح في اول النظر والعصر في الحرة السوء والكل يدفع
بشدة الدليل والحال المشهور ان التي تسمى الصلح عدم وليس الوجوب
والمدونة لا تقتضيه واما ما مضى في الحديث فله على راي الى ان يكون مطلقا
الصلح غير ما في محله يستحب بالغير في المشرك بغير الاحتجاب بالغير في الجنب
لمنعه غير واما الاحتجاب في النظر فاحتمل الاحتجاب فيه على ثلث اقسام
مطلقا اتم والشيخ وجماعة لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء
في الجنب او اجمعت وحدثا اجازوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء
والثاني فممن لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء والشيخ
في ان يكون الاحتجاب في النظر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
وقيل الاحتجاب مطلقا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
عن الجماعة يوم الجنب في السوء في السوء في السوء في السوء في السوء
في النظر ولا يجزى الا ما في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
من مسلم الصحيح وحدثا صحت الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
الاول كقصة الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
على القصة الخوف اذ كانت ذلك فاعلم ان التزم به ووجب في المشرك
وكيفية الاحتجاب لا يكون مستوفيا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
بالبر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب

بني

فمن التزم به فمما فاه ان الملاقاة اجازتها مع نص في الاحتجاب في عليه
فمن اجازها في الجنب لا يامرون بالسوء وواجب ان الجنب في الاحتجاب في عليه
مطلقا وواجب ان الصلح في اول النظر والعصر في الحرة السوء والكل يدفع
بشدة الدليل والحال المشهور ان التي تسمى الصلح عدم وليس الوجوب
والمدونة لا تقتضيه واما ما مضى في الحديث فله على راي الى ان يكون مطلقا
الصلح غير ما في محله يستحب بالغير في المشرك بغير الاحتجاب بالغير في الجنب
لمنعه غير واما الاحتجاب في النظر فاحتمل الاحتجاب فيه على ثلث اقسام
مطلقا اتم والشيخ وجماعة لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء
في الجنب او اجمعت وحدثا اجازوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء
والثاني فممن لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء والشيخ
في ان يكون الاحتجاب في النظر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
وقيل الاحتجاب مطلقا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
عن الجماعة يوم الجنب في السوء في السوء في السوء في السوء في السوء
في النظر ولا يجزى الا ما في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
من مسلم الصحيح وحدثا صحت الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
الاول كقصة الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
على القصة الخوف اذ كانت ذلك فاعلم ان التزم به ووجب في المشرك
وكيفية الاحتجاب لا يكون مستوفيا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
بالبر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب

كان وجهها غير فاذ كان ان بعضها ارجح كان مستحباً فان الوجوب التزم في
لما كان مستحباً كل واحد على سبيل البدل من حيث ان الوجوب هو الحكمي
حق في كل موضع ان يكون بعض الحكم الافراد مخصوصة مستحب الاحتجاب
والثاني فممن لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء والشيخ
في ان يكون الاحتجاب في النظر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
وقيل الاحتجاب مطلقا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
عن الجماعة يوم الجنب في السوء في السوء في السوء في السوء في السوء
في النظر ولا يجزى الا ما في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
من مسلم الصحيح وحدثا صحت الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
الاول كقصة الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
على القصة الخوف اذ كانت ذلك فاعلم ان التزم به ووجب في المشرك
وكيفية الاحتجاب لا يكون مستوفيا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
بالبر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب

فصل

كان وجهها غير فاذ كان ان بعضها ارجح كان مستحباً فان الوجوب التزم في
لما كان مستحباً كل واحد على سبيل البدل من حيث ان الوجوب هو الحكمي
حق في كل موضع ان يكون بعض الحكم الافراد مخصوصة مستحب الاحتجاب
والثاني فممن لم يوجبوا الاحتجاب في النظر الا في حال السوء والشيخ
في ان يكون الاحتجاب في النظر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
وقيل الاحتجاب مطلقا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
عن الجماعة يوم الجنب في السوء في السوء في السوء في السوء في السوء
في النظر ولا يجزى الا ما في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
من مسلم الصحيح وحدثا صحت الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
الاول كقصة الاحتجاب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
على القصة الخوف اذ كانت ذلك فاعلم ان التزم به ووجب في المشرك
وكيفية الاحتجاب لا يكون مستوفيا في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب
بالبر في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب في الجنب

فصل

في الظاهر العصر المغرب بعضا المفضل كما عرفت والتوسيد والمجد والهمك والحمد
وفي النفس متوطنة كالانفجار والاطلاق والاعلى وشبهها وفي النفس مغلطة
كلمة المثل وكل التي شبهها وما ذكره ترتيب من عبارة الشيخ في المبسوط
وروى الصائغ ان السهم في الفرق بقاء والقران المجيد وروى محمد بن مسلم
في الصحيح قال قلت لابن عبد الله عليه السلام المرأة في الصلوة فيها موقوت قال لا لا يملك
يقربها مجدها فيقول قلت فأي السورة تقرأ في الصلوات قال اما الظهر والنفس
الافرن يقول فيها سوا والعصر والمغرب سواء واما العدة فاقول فاما الظهر
النفس اذ يخرج اسم ربك والنفس فيها وكذا واما العصر والمغرب فاذن
فرض الله والهمك كذا وكذا واما العدة فمغيبا لكونه في انكسار
العاشية ولا تسم يوم القدر بل اى على الاثنى عشر من الدهر ومغرب
من ذلك وراي عيسى بن عبد الله عليه السلام الى عبد الله عليه السلام اذ اقر ذلك
فما كان ان احدهما ان الرواية في حصة التسوية بين الظهر والنفس والعصر كذا
والصباح في الذكر كما وعثرنا والذى ذكره المصنف في نسخ التسوية بين الظهر
والمغرب ولا مشقة في ذلك لان الحكم على الاستحباب ولا مغيرة في الصلوات
كان مودا روية ان الله سبحانه يحب بعض المفضل في فوافي النهار ومطلو
في نوافل الليل والذى في المبسوط قد ذكرنا اولها وهو اخلاص ذلك الاشياء
والكل حازم ان قال في التاميم المفضل من القرآن من الجواز
على الاصح اوسن الجيزة والصلوات اوقاف الى ان حكى سنة اقول ان قال
مفسد كثره القول من سورة **قل** وفي صريح الاثنين والجمعة من ان الله

الشيخ حماد وقال ابن بابويه يروي في صلاة العدة يوم الاثنين ويوم الخميس
 الركعة الاولى الحمد لله في ثلثي صلاة الحمد وثلثي حديث النفس
 فان قرأ بها في الاثنين وقام الله عز وجل من صبحي حتى أخرجني
 الى خزانة لما تحصل لها ان كان ليلة ما ذكرنا **قوله** وفي صلاة الجمعة ولا يركع
 قال الشيخ رحمه الله ورواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية ان الصلح
 على ركعتين في الثلث وذلك وفي المغرب سورة الحمد وقام الله احدوا لسانه
 في ذلك ما قال في المغرب لان ذلك مستحب **قوله** في جميعها ما وجدته
 قال لا اكثر وعنده وقت رواية الى الصلح ورواية الى الصلح عن الصادق
 وقال ابن بابويه والمرحى في ركعتين الحمد والصلح في ركعتين ورواية الى
 وحديثه في الركعتين في ركعتين الحمد والصلح في ركعتين ورواية الى
 في ركعتين الحمد في الظهر والعصر سورة الحمد والصلح في ركعتين لان الركعة
 على ما قال لان الله اكرم بالجمعة المصطفى فيها رسول الله صلى الله عليه
 والصلح في ركعتين ولا يركع في ركعتين الحمد والصلح في ركعتين لان الركعة
 بظاهر جهة الرواد مسكين بابويه حيث اوجب المصطفى في ركعتين العصر
 بظهره وقامه ابو الصلاح ووجهها المصطفى في ركعتين الحمد والصلح ما رواه
 بن عطين عن ابي الحسن عليه السلام في الركعتين في ركعتين الحمد والصلح في ركعتين
 مستند قال لا بأس بذلك ورواه في المصنف مستند الجواز في الظهر بطريق ابي
 نعيم الرواية على استحباب المكون **قوله** والركعتين في ركعتين والصلح في ركعتين
 الى اخره وجب على استحباب ذلك جميع علماءنا وروى الصادق عليه السلام قال

رات من الجهاد في صلوة النهار بالاحسان فاجتمع بالعلم وروى صاحب
 سلسلة ابن فضل بن علي بن عبد السلام قال السنة في صلوة النهار بالاحسان
 والسر في صلوة الليل بالاجتهاد ومن اضاع الجهد والاحسان في الصلوات
 وهو ان كل صلاة كصلاة النهار لا تظفر بها اليها فاستهت بها الجهد كالجهد في
 صلوة كتحقق الليل ولا تظفر بها اليها فاستهت بها الجهد كالجهد في
 يتصل بها رات وما تظفر في الليل فما تفضل بها السنة في الاحسان كالجهد
 فما تفضل بها السنة في الاحسان كالجهد وما تفضل بها السنة في الاحسان
 والعيان السنة الجهد لوجوبها بها ولا تظفر بها ولا تظفر بها السنة في الاحسان
 لا بها تفضل بها رات وما تظفر بالليل هي صلوة خفيف التجرع فيها اجتهاد
 وصلوة الاستسقاء كالسنة عندنا والطاهر ان الجهد لك ونوافل
 النهار تأمل لصداقها ان نوافل الليل كذلك قال في التذكرة والنية
 لا فائدة في صلوة النهار عندنا وقتها عدم تعليق الجهد والاحسان
 بها ويمكن ان يقال ليس عنها حق حال الدعاء والاذكار ولو لم يكن
 ما جده الاميرين وكل صانعها من الاستسقاء والنهار **قوله** وقراءة الحمد في
 اول ركعتي الزوال اول نوافل المغرب والليل والنية اذا اجروا
 الجهد والاحرام والطواف وفي ثوبها لست به وروى عن الحسن
 الاول في الشيخ في المبوط والنية قال الشيخ ان مستنده رايه صاحب
 ستم عن ابي عبد الله عليه السلام لا بدع ان يقرأ هو الله احد وقتها
 ايها الذي كان في مسجدنا طعن في ركعتين قبل الجهد وركعتي الزوال

وركتين بعد المغرب وركبتين في اول صلوة الليل وركعتي الاحرام والجزء
اصحبت بهؤلاء لانه قد نذر الرواسا في انه يتراعى هذا كقول الله
اجدوني اية ثنية بقل يا ايها الكافرون الا في الركتين قبل الفجر فاصليا
بقول يا ايها الكافرون ثم يتقرب في الركعة الثانية قبل من الصلاة ولم يذكر ركعة
سنة او الكلي حارو العمل الشهير والى والمراد بالثنية اذا اصبحت او اذا صليت
حتى اتممت الصلوة ومنب الغنى **فصل** والتوحيد ثلثين مرة في اول صلوة
الليل وفي باقي السور الطوال الى اخره قال الشيخ روى ان من قرأ ثلثين
اللاه لسن من صلوة الليل في كل ركعة منها الحمد مرة والتوحيد ثلثين مرة
وليس منه وبين اخره جبل ذنب الاسود فظهره ان من استجاب لتسبيح
والتوحيد في المواضع السبعة كصومه في الذكرى والعبادة اذ اعني فاعلى
القرآن بين السورتين ولا يخفى منه في التوفيق قطعاً وجرشاً الشديد في بعض
فوائده ان يكون مترا على رادى زين العابدين عليه السلام كان له يصلى
ركعتين قبل صلوة الليل يتراعى كل منهما التوحيد مثل من روى وجده العباد
باني ذلك وقد سجد استجاب السور الطوال وفي كلام المصنف ان استجاب
طوال المصنف **فصل** وسوال الرعدة عنداتها والسود من السعدا عنها
يا قدسيق السعدا عنهم روى في المولى عن ساجد عن ابى عبد الله عليه السلام
وفي مودته عار عن ابى عبد الله عليه السلام قال الرجل اذا صليت وضعت يدي على
صدق الله وصدق رسول الله وادركته الدهر اذ احبها احد اكبر واذا قرأ
الدين فدا برهم بعد ان يكون توكيد العبادون بامره اذا قرأ الحمد والثناء

Y. A.

الشوق

الكمال الزينة على ذلك وقال الشيخ وهو المسمى في غير هذا الكتاب فصاحب الميزة
مستحب الكاتب لان ذلك حد الركوع على ما ينظم الزيادة عليه وجواب الزيادة من
كثرة حد الركوع ان يكون ركوعا لان الركوع هو منسب الى الكثرة المنخفضة وهو
مستحق ولما سبق من وجوب الترتيب ولو لم يكن بعض الامثلة حال القيام عليه
ونحوه ليس قطعا في ذلك الامثلة والركوع حصة حصول الفرق بين الركوع والقيام
الحال على الصريح اية الركوع بحث الزاوية اجمع اما بعد ركوعا في ركوع
الفرق او بينة الركوع **قوله** ولو شرع في الذكر الركوع قبل الشاء والركوع
او شرع في المنهض قبل الصلاة وعنده غلظت صلوة الزاوية لما وجب
في ذكر الركوع الطائفة وجب توفيق بعد بلوغ حد الركوع وحصول الاستقرار
عنه فاما وهو كذلك فمشرع من قبل الله والركوع وحصول الطائفة عا
غلظت صلوة كدرة منبها عنه صلوة كذا او شرع في المنهض قبل كمال عا
سقط الصلوة وتفرقة ما بين ذلك ان ساهيا فان ذكر قبل ركوعه من
حد الركوع في الحالين وجب التذكير على الركوع المستوفى ان حصل في الركوع
لظلال الصلوة وقصره في ثبات عن متخني زيادة على اقل مرات الركوع
ثم شرع المنهض قبل الكمال وينبغي قبل الخروج عن حد الركوع وان لم يذكر
حتى يخرج عن حد الركوع مسمى في صلوة منهم من قال الم عا اول بعد
ان الناس لا يظلم صلوة وكذا الله اذا اوعا والذكر وليس بحدوث
الشيء المسمى للفت روي الله والصلوات بالوجوب لكون الناس في حال
الركوع ولم يعد الذكر مع احتياج الاجزاء ما لم يات به من الناس

ولو ترك المم تركه ولم يعد. لكن اسم العبد **قوله** ولو ترك عن العتق
 سقطت الامساخ والكيف حال اطلاق **قوله** فان اضر الى العتق عليه
 يعود الى الضمان والرفع جميعا فان لم يضر بالامساخ وصحى نعمته عليه
 ذلك من باب العتق ولو اضر الى عرق وجب بذله وان زاد اذا كان
 مقدر او لم يضر حاله او كذا في النسخ في الرفع او لم يضر عليه الا بالاعتدال
 اضر الى طابعه الى ذلك فكذا **قوله** فوجب اليك مكره في العتق
 وكذا عند كل مكر الى اخره استجاب الركن من وجوب كسر على ما قال
 بعضه بالوجوب وجب ان يكره ما لم يضر به حارفه حارفه حارفه
 على ان لم يضر به حاله وجد وقال انه كره وهو قائم على النسخ
 في الخلاف كجز ان سوي بالكره في ان اراد الماسا في النسخ
 كذا **قوله** وان اراد ان يفر فخرج لان ذلك تحت تحريم الدين فيه
 في كل مكره وقال الرضي في الامساخ ركن الدين في كسر الصدقة
 كما وسيله في عتقها بما لا يكره في الرفع عند الله لا يكرهها الله
قوله وحي الله باقتنا الى اخره فحيان يقول بعد تصديق الركن سماع
 لمن يخرجه زار عن الصاوي عليه السلام ان الدين حرام ولا يصح
 الى ان قال بغيره ما هو كذا وفيه دلالة على استحباب بغيره على غير الماسوم
 لا استحباب الاضاح في جميع الزكاه وفي رواية ما ذكر الصاوي في علمه
 الصدقة فلا استكر من العتق قال سماع الدين حرام ولا فرق في استحباب ذلك
 بين الماسوم والمفقر عند طاعه لولا ان الماسوم ربما لم يكره عند

تسبح الام كان حاراً وقد نصح تركها فيه فخرج من مجلس عن العباد على العلم
واورده في الذكر كما قال الشيخ و لوقال ربنا انك اكرمنا عن صلاته و هو حي لان
الاولاه قد زالوا و انظر ذلك مختصاً بجماعة الكتب السابقة فعقول ولكن في خصوصه
و دياره و غيره و هذا المختص بان لا تعدل له بعد الانتساب ففي العباد تسبح
تحتان ندية على ذلك ما روي في الامايز و ذكره الاحباب الحمد لله رب العالمين على
و لو علم من غير هذا لكان الحمد لله رب العالمين و نرى بذلك التفرقة بين الحمد لله رب العالمين
بعد الرضا لانها عبادة و انت سبح و سنا سبح و هو ان سبح الله الحمد لله رب
الامور و انما كل محفل و علم اخر في كلامه احد تصريحاً بجماعة **الشيخ** و التسبح بها
او سبحا او سبحا بعد ربه سبحانه على العلم و كونه الى اخره ظاهر في العباد و كثير من
العباد بان التسبح بهذه الكلمات و يشهد دور في مقام من ساء السالكين
روى حمزة بن محمد بن الحسن بن زياد انه ساعد اعلى العباد في ركعتيه و هو
صلى ثم الحمد لله ربنا العظيم و الحمد لله ربنا او سبحا و عش من حقه و قال احد
في حديثه و الحمد لله ربنا العظيم و الحمد لله ربنا او سبحا و عش من حقه و قال احد
و هو صلى فحدثت في الركوع و سجودتين تسبيح و الحمد لله ربنا او سبحا و عش من حقه
الا ان يكون الاما كل ذكر في التمسك بالامام مستحب كالتسبيح فخصه على المشي
ولو انحصر الامام بمؤمن و علم مستحب الا لا توجب الكبرياء ولا مستحب الا
المصلحة من التمسك بالعرض لا بعضه و ذلك **الشيخ** و انما التمسك قبل التسبيح الى
لازمه واجب و قد روي ان النبي صلى الله عليه و آله انما الركوع و سجود الرب انما يكون
فانه يهدى في العباد فحق ان يستجاب له بصورة العباد و انه زاد في التسبيح

[illegible]

معنى الابهام وقد اطلق عدة من الاصحاب الابهام واطراف الله من
من غير معنى الابهام من والى معنى الابهام من الابهام بعد الجود عليها
او غير ذلك مما لا يصح له ولا يصح له من الساجد علما او جالما وكذا على
الطلب صلوته لا ناسيا ولو تضرع بعضه وضع ما بقي لان المسور لا يستط
بالسجود وحسب الامتناع على الساجد بالحقا فبقا عليها فلو كان على منها او عن
شي من الساجد لم يحصل الطائفة بحدته وادرايه لوجوب كل الجبهة
مستند على اعتباره في البراءة ولو كان على كونه او صوف وحسب بحدته
مستند على قوله والذكر في الركوع وقيل سبحانه ربي لا اهل وكلمه الى اخره
قد بينت معنى ذلك وبيان الخلاف وان الاصحاب اجماعا مطلق الذكر **قوله**
والطائفة بحدته الى ان يثبت فيها كذا سبق في الركوع بحدته فلو تضرعت
لستط وجوب الذكر اقام ما في على حسب مقدوره فله تردد وجوب الشيخ
الى كونهما وكذا على ما بين السجود من كذا في الركوع وهو متعريف
ورفع الركوع من الاول الى الطائفة فاحد الى اخره ووجوبها على
وتعريف الاجزاء بذلك ولا بد لهذه الطائفة بل سبها ولا بد في الركوع
لاستواء مستند **قوله** وكذا في وضع الجبهة لاسم الى اخره لا ريب انما عدا
الجبهة من الساجد كذا في وضع ما يقع عليه الاسم منه وفي اليمين كذا
على الارض يتولد منها فلا يكون ظهورها فيها ولا خلاف فيهما في الركوعين
لكنه في الركوعين بين الكف ولا يصح على ما يقع عليه اسم الركوع من احد
اذ هو متفق في وضع شئ من اليد ثم يتبع صرح به في الذكر وانما الجبهة

اصح

فان يتعجب بحدته على احد الحسن فان تضرع في ركوعه فان تضرع اداء الى اخره
انما يجوز على احسن فقه صرح به الاصحاب لانها مع الجبهة لا معنى الواحد
فيمر احدا معا فلهذا ولا بد من الجود على الذكر بحركه عند الضرورة لما سبها
وحسب القرب الى الجبهة منها فان لم يكن اوله ولا خلاف في تضرعها على
من الاسكان ولا بد من لا يثبت على السجود لعدم الدليل والتمسك بالاصل
وفي الكلام انما يابا بحدته تقديم الامين على السجود ونظر الكف على الذكر ولا
دليل عليه من ان ظهر الكف لا يثبت وحصل معنى ما فان تضرع الجود عليها
والمراد حصول السر والشدة عاده سجد على وقت القول مثال يكون للذات
سجدا والذكر بحركه الجود اذ اصدق عليه اسم السجود وجب اجزاءه وادنى
رواية من سجد عن الصادق عليه السلام في سجدة واحدة لا تضرع على السجود
عليها فضع وقت ان السجدة على القول بخروجها للذات ان سجدا فان تضرع
ذلك كله لا يابا بحدته كما في قوله لا يثبت على السجود لعدم الدليل والتمسك بالاصل
لاستط البتة الى اللزوم ولا تترك الركوع والسجود فقال ليوم بركس ايا ولا
كان لا بد من الركوع الى الجبهة فان لم يكن ذلك فليوم بركس نحو الجبهة ايا
وقتها لا يثبت وجوب وقته مع تضرع الا كما وعلم ان تضرع الجبهة
في سجدتها لا تترك شيئا بعد الجبهة **قوله** ولو عزم الطائفة مستط لا
لاستط التكليف في وقت سقوط الذكر كذا سبق **قوله** يستحب ان يركع في سجدة
انصاف بين ان يركع الى اخره ان يركع سجدة واحدة والى سجدة واحدة
سبق مره كمن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة ولو كبر في سجدة

عاد

فقد جعلت كذا الاصحاب في مقدار ركعتين فلهذا كذا في الركوع واحد في ركعتين
الاسم كذا لان الامر بالمطلق يعني بحدته في الركوع واحد في ركعتين
عن ابن جبرين قال سألته عن حد السجود فقال ابن جبرين قال سألته عن حد السجود
ما وصفت منه انما هو صحيح زياره اذ كان عن احدتها عليها السلام وغيره من
الاخبار وقال ابن بابويه وابن ابي عمير كذا في الركوع واحد في ركعتين
شفا الشهد عكس رواية علي بن جبرين عن ابيه الكاظم ع في الركعة لا يطول فشتها
واذا سجدت وقت نصف جبهة على الارض ومعه نظير الشهد على ركعتين
لا تقطع جبهة على الارض من العقب ليعلم الغاف وتشرع في العاد المبهلة شعرها
وروي عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن الصادق ع في ركعتين
اقبل صراة ولا دليل فيها على مطلوبهم ولا في وضع جميع الجبهة لا يقول وجوبه
ومع ذلك لا يثبت انما سجدت جبهة من الاجزاء والتمسك بالاصل المطلق بحدته
على الاصحاب **قوله** فان عجز عن الامتناع رفع ما سجدت فان تضرع اداء الى اخره
وكذا في ذلك في القيام **قوله** ودليل على السجود انما هو جبهة من السجود
على الارض ايا وجوبه في ذلك لان مقتضى الواجب المطلق وجوبه في ذلك
مقتضى ان قال خرج لي دخل وكذا سجد على جانب فري وجوبه على السجود
اثره قال اذا فعلت كذا فليخرج من السجود من اصل الدليل انما هو جبهة من السجود
لا فصل ذلك اخره فلهذا وجوب الدليل والمقتضى في شجرك على الارض
ولا يخص هذه الحكم بالدليل على الحجج والاورام وكذا في الركوعين وضع الجبهة
كذلك ولا يخص الحكم بالمقتضى فلو لم يجد من طين او شرب وتوضأ

فان تضرع بحدته على احد الحسن فان تضرع في ركوعه فان تضرع اداء الى اخره
انما يجوز على احسن فقه صرح به الاصحاب لانها مع الجبهة لا معنى الواحد
فيمر احدا معا فلهذا ولا بد من الجود على الذكر بحركه عند الضرورة لما سبها
وحسب القرب الى الجبهة منها فان لم يكن اوله ولا خلاف في تضرعها على
من الاسكان ولا بد من لا يثبت على السجود لعدم الدليل والتمسك بالاصل
وفي الكلام انما يابا بحدته تقديم الامين على السجود ونظر الكف على الذكر ولا
دليل عليه من ان ظهر الكف لا يثبت وحصل معنى ما فان تضرع الجود عليها
والمراد حصول السر والشدة عاده سجد على وقت القول مثال يكون للذات
سجدا والذكر بحركه الجود اذ اصدق عليه اسم السجود وجب اجزاءه وادنى
رواية من سجد عن الصادق عليه السلام في سجدة واحدة لا تضرع على السجود
عليها فضع وقت ان السجدة على القول بخروجها للذات ان سجدا فان تضرع
ذلك كله لا يابا بحدته كما في قوله لا يثبت على السجود لعدم الدليل والتمسك بالاصل
لاستط البتة الى اللزوم ولا تترك الركوع والسجود فقال ليوم بركس ايا ولا
كان لا بد من الركوع الى الجبهة فان لم يكن ذلك فليوم بركس نحو الجبهة ايا
وقتها لا يثبت وجوب وقته مع تضرع الا كما وعلم ان تضرع الجبهة
في سجدتها لا تترك شيئا بعد الجبهة **قوله** ولو عزم الطائفة مستط لا
لاستط التكليف في وقت سقوط الذكر كذا سبق **قوله** يستحب ان يركع في سجدة
انصاف بين ان يركع الى اخره ان يركع سجدة واحدة والى سجدة واحدة
سبق مره كمن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة ولو كبر في سجدة

راجعاً إليها من جهة وكل من رآه على الأرض ولا يرفعه إلى الأرض
 اليسرى ولم ينفذ من الأرض كذا في الشيخ وجاءه وهو في موضع **طاهر**
 وجهه المستر بعد ما في **الاستصحاب** هو قول الأكثر وهو ما المرفوع
 لرواية أبي بصير عن **علي بن أبي حمزة** أنه رآه راساً من الجهة الثانية
 حين يريد أن يترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأن علمه بالوجه للوجه
 ما دوى زواره أنه رأى المرفوع الصاعد في عليهما المرفوع **و** رآه
 من الثانية ثم لم يخلص **و** قول كحول الله وقوته اقوم والحد عند
 القيام إلى المرفوع رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام وهو في
 عبد الله بن سنان عن عبد الله قال إذا رأت من الجودقت العلم
 بكوكبك فوكلها اقوم والحد عند ان شئت قلت وكنه واسعد اصل
 في الذكرى عن المعتبر استحباب هذا الدعاء في جليلة الاستراحة وعن
 ابن بابويه وعده من الاحاديث ما بين الحديث والمفيد إلى الصلوات
 حمزة والشيخ وغيرهم سجد عند الاخذ في القيام وحقه ثم احتج عليه
 برواية ابن سنان عنه وكان يرفعه لا يرفعه الاخذ في القيام الاخذ في
 من الجودقت ان كان خلفاً للميت ومن العباد والامكن الرواية
 وليد الله ان من ان هذا هو مراد الله سبحانه وهو في غير هذا الكتاب
قوله وان ينفذ حتى يرس القامة وكذا في العبد جميع علمه لرواية محمد
 بن سنان قال رأت الله على علي بن فضال يرفعه قبل ركبته اذ سجد واذا اذ
 ان يقيم دفع ركبته قبل سجدته ورواه الفايدي في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ذلك شبه بالفاضل وادخله في الصلوة ويحكي له ان يسجد عند القبلة ولا
يضيقك لساير جهته الطلعي عن ابن عبد الله **قوله** وسواء توسع الجبهة كونه
مخففة الى اذنه الى جبهته ذلك في الصلاة **قوله** والى ذلك كان
بعض الجبهة حتى زاد قول الله **قوله** والاض وحين مضى
فدعى بعض منه ذلك لان كس السجود لذلك السجود سواء يسجد في المساجد
وكبره كون سجدة الجبهة اضع وأعلى سجياب خففة على ركبة الله لا يزد من صفة
الانحاف المتعقبة تلك التفرق في الاصلاح على الصلوة المنضم زيادة الخفض
ولابد ان لا يزد الانخفاض على مقدار ركبته ماذكرنا سابقا **قوله** ووضو ذلك
ساجدا التهادؤا زينة وحالها في غير الزيادة في رولته زياره الى الصلوة
لحالة الصلوة ولا يترك كركب وكركب وسجدة كركب مسطوحين
الاصابع كركب اعني ركبته عند علان واستند العنق عن الابل طالع
قوله ونظمه ساجدا الى طرف ثلثه وحالها في الزيادة كركب جبهته
لكثرت في غير عباده استند الى **قوله** وكبره للاقتداء الى اصطفاي سواء
كان من السجدةتين او في فضل اخر ما رواه ابن الجهم قال اذا مضى
راكب من السجدة فلا تسجد ما بقي الكلب والموشة في بصير عن ابن عبد الله
قال لا تسجد بين السجدةتين اذ في في سجدة زياره عن ابن جبر عليه السلام قال
لو اراك والتودد على ذلك مائة دها بلك ولا يكون قاهدا على الارض
فكرن انما قد عكف على بعضه في تعبير للشهد والدعاء والعدا وكركب
في الشدة ثابتة في غير مستدعي الحكم وقال الشيخ في المسبوك جوده بين السجدةتين

وان كان التوكيد افضل لصحة عبادة النبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس بالاعتناء في العبادة بين النبي وبين رجاى القول بالمحبين ان نوحى
الكس لا ساقا الى كرامته المستقيمة بل اذ لا اعتناء عنه ان لا يتخذوا
وامر على الارض ويحب على حقيقته ومن بعض اهل اللغة ما يحب سطح ويكبه
ويحب تحته وركبته قبلها والكعب ومن اهل الفكر عن بعض اللاحق
انه عاده عن ان تعتد على عبادة محمد صلى الله عليه وآله والاولى بالمشهور
ويحب سجدة الذل على القارى والشيخ والسامع فى احقر من ارضى في الارض
والفضل وبنى سمراسل ومعهم اهل في موضعين والرفاق والنسب ومن اهل
الى هذا الحكم عليه عند اصحابنا وهو مروى عن طرف لاهل **الطريق** ويحب
الاولين في التزائم الى اذ ارادوا بالاولين القارى والشيخ المراد به
الاستحقاق وهو علم الوجوب على السامع الذي ليس بمصعب فاما وجوب
العبادة في التزائم الاول فبما علم من ارجاع العبادة الى عبادة الله
واذ لا يفتقر اليه انما يشترط ما عدا الله فلهذا لم يفتقر الى ما عدا الله
كما هو مقرر في الأصول واما فيها من العزائم التي لا يدخل الخطر
في الساجدة الذكر بالاباء والاحياء عن الساجدين فلهذا لم يفتقر اليه
لاستبصاره فان الاستبصار المأمور حصوله لمن لا يجد حجة محرم وغيره
كما استنبطت القرية في الحسن الموكدات الواقعة في التزائم والاحياء عن
اهل البيت عليهم السلام فاطمة ذلك واما على القارى والشيخ فبما علم من
السامع قولنا ان احدهما الوجوب لاهل الامم ولرواية اهل البيت عن اهل

عنه انما قال اذا قرئ شي من القرآن اذ لم يصبه فاصبحوا وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تصلي وان شئ في العدم لم يروا عليه بن سنان قال سالت ابا عبد الله عن رجل سبح الحمد ثم قال لا تحبها ان يكون منسباً لهما ولا يصلي بصلوة وانما ان يكون يصلي في راحته فلا يجد ما تحب وفي طريق هذه الرواية محمد بن يحيى عن ابي بصير وقد نقل ابن ابي عمير عن ابن ولید لابي عبد الله عن جدي محمد بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير وجوب الحمد اذا صلى بصلوة التي فيها وما هو غير صحيح ثم نادى بقر الله عز وجل لا تشركوا في المخلوق مع ذلك فنادى على المستمعين وقرئ الحمد على السمع مطلقاً واستمعوا للوجوب على من يصلي بصلوة التي فيها كل حال فالصحيح الاول **الحكم** ولا يحب فيها كسر ولا يشهدوا لتسليم ولا طهارة ولا استقبال الا لا يحسب كسر الاحرام في هذا الجهد لان الامر بانما يشهد ولا يفسد الجهد اذ ليس بصلوة فلا ينافي في الاصح لم يقل لصا وقد علم ان اذا قرئت شي من القرآن التي فيها فلا يحسب قبل سجودا ولكن كسبه حين ترفع راسك ولا تكبر للعبادة وانما تسبب للرفع من ذلك فالتسليم المعنى في الشيء الذي لا ينافي السالم ولا يشهد فيه ولا تسليم ابتداء في الصلوة وفي رواية علي بن جعفر عن جده موسى عليه السلام اياها والظاهر عدم شرط فيها الصم ولا شرط فيها الطهارة خلافاً للتسليم في البناء وابن الجوزي رواه في تفسيره السالم وكذا لا يشترط اذ لا يشهد واليد من وجهاً لا يراه الا بعض بها وهي لا تسبب عن التوجه مطلقاً ولعمري لا يدل الداعي على التسليم اذ لا يشترط للاستقبال وكذا العبرة بغيره فلا يدل

فصل في شأن الايمان والاعمال وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
ثم خبرك ان قول الله تعالى والصدقات الطيبات قل هذا
الطهارة من الدنيا لا تطهر القلب من ربه وطاهر هذه وجوب ما ذكره الله
ومن ثم روي في النباه وطريق الحج الحكم هو وجوب كل من الصلوات الخمس
وان كانت احدهما افضل من الاخرى فربما يقع هذا من عبادة الله
ولا خلاف بين الصحابة في وجوب الصلوات الخمس في كل من التمسدين و
كراهة الصلوة على البني والائمة عليهم السلام وما لم يوجد في بعض الاخبار خلاف
الاكتفاء باحدهما الا في التمسد الاول وفيها وكذا ما يدل على نفي وجوب الصلوة
على النبي وآله عليهم السلام ما روي في الاخبار المشهورة في المناسبات التي عليها
عمل الاصحاب كما في من امكن حملها على ارادة بيان الوجوب بالشرع في
اعتقادنا على العلم بالمبايعة وبكون المراد السبلات الزائدة في اوله واخره
قوله ولو سقط الواو واكتفى به او اختلف في ذلك والرسول المصطفى فانه
الاخر الى اوجه المراد بالواو الصلوة المشهورة التي فيها والمراد بالاكتمال
او حذف الفعل منها بان تقول وان محمدا واصفاه الال والرسول المصطفى
عباده عن ابدال المظهر بالمضمر ووجه الاجزاء في المعنى المطلوب فان
الشهادة لا تثبت بحدوث الواو وكذا الاظهار والاصحاب كما ان على بعض
واحد واما مقتضى التعليل والاكتمال به عندنا بالواو مع ان الواو شئت عنه
وقد روي في بعض الاخبار روي في الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام في الشهادة
بما شهد الا انه لا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله

المعبر

العدم لان محمدا لله المتفرد بغير جازية وبقا المعنى غير كاف لان الله تعالى
المختص بخاصية وهذه الرواية لا تنهض معارضة لما في الاية من الشهادة
في المناسبات وشكلا بادل شيئا من الاكتمال كما ذكره لولاه الله شهد به
بسم آخره الال بالاعمال وكذا ذلك لما في الاية من الشهادة بالاعتقاد
الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كل من التمسدين و
من طريق وطريق اخرى ليعين ويطلق على ما في الاية من الشهادة بالاعتقاد
قوله ويجب فيه الجورس مطلقا بتدبيره في كل من التمسدين وفي الرضا وفي بعض النسخ
لعل الى اخره وجوب الجورس مطلقا بتدبيره في كل من التمسدين باجماع المسلمين
بما في الاية من الشهادة بالاعتقاد والاسم في كل من التمسدين وفي الرضا من السجود
تتفق في ما قبل كما لا يخلو من الشهادة ومعلوم ان كان مقتضاها للمعنى المطلوب
مع الاحتمال ان كان من نسيانها ان كان مقتضاها للمعنى المطلوب
مع الصلوة وهذا انما هو حال الاحتمال وانما عند الضرورة كما لا يخفى على
اوصل شيئا من كتاب الطائفة كما لا يخفى على الجورس في كل من التمسدين
من قيام كما لو كان من سجود كما لو كان من التمسدين في الاية من الشهادة
وكما لو كان ذلك في الشهادة بالاعتقاد والاسم في كل من التمسدين وفي الرضا
في من التمسدين من التمسدين في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
بالاعتقاد والاسم في كل من التمسدين وفي الرضا من السجود
الى اخره انما هو حال الاحتمال وانما عند الضرورة كما لا يخفى على
وان احتج بالشهادة الاولى لان في الاية من الشهادة بالاعتقاد

والتي يستحقها كما روي في رواية الجورس عن ابي عبد الله عليه السلام ولا تخفى في الخبر
المعبر في المعنى الى اوجه ما تقدم اجزاء الترجمة فلو جازب الى صاحب الترجمة
الله صديقه فان كل من التمسدين في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
قوله يستحقه التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
الى التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
في الخبر عنه وارجعوا في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
سورة من عباد عن ابي عبد الله عليه السلام وغيره ما جاء في كتابه في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
وول على صاحب قول في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
وغيره في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
اما الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
ان محمدا هو الرجل في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
ما يريه في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
اجزاء من كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
عدم جواز مع القدرة والحاجة لان كونه الصلوة من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
كالصلوة من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
من الاصحاب حتى انهم قالوا في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
قوله فانه لا يريه في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
وبركاته في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة

جفت الاصحاب في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
من الاصحاب في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
وارجعوا في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
اجزاء من كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
عدم جواز مع القدرة والحاجة لان كونه الصلوة من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
كالصلوة من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
من الاصحاب حتى انهم قالوا في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
قوله فانه لا يريه في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة
وبركاته في كل من التمسدين في الاية من الشهادة في كل من التمسدين في الاية من الشهادة

الاجابة والسادى انهم مطلقا يجوز الاجابة بالاعم من ذلك في قولك زعيم
ولا يقتضيه مطلقا قولك حران حر كقولك ولد ولدك ان المراد بالاجابة ان
في الحقيقة لا يجرى بها مع انه لا يكسب شيئا من الصفات في الصدق ولا في الخوض
الشي في مدارك التي ولا يجرى عليها الصدق ولا يجرى عليها الخوض بل يجرى
الصادق على العلم في موافقه الى اليقين بعد ان ذكرنا ان الصدق لا يقتضيه الصدق
وجوابه ان الله اودع في الوجود من الوجود في ذلك ما لم يكن المداود على
الحدوث فيكون لا حرام وكذا في قولك من الذي يجمعهم انهم لم يتركوا التسميم
اصلا وطاهر الرواية مما رواه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
مثالي اذ لو تسميم والامر بوجوب في غير الصدق واجب ويجب في الصدق
جوابه عدم الدلالة على المدعى لان له الامر لا يقتضيه الكبر مع ان ظاهر الآية في
ان امر الواسع على ان يجرى على ما رواه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
صدقة الله في الامانة والاش في اطلاق لعدم شك المداود طاهر وجوابه ان
المعنى المداود وان فضل الركنين بمقتضى الامانة في الزيادة في الصدق
فانطلاق لذلك لعدم التسميم اجمع الا حزن ان البني على امره والامر
اصلا الا ان المضي في صدقة فلا يكون وجبا لصحة زيارته عن التسميم
وذلك ما لم يكن الركنين في التسميم قال تمت صدقة ولو كان التسميم وجبا
لوجوب الامانة وقد يجرى بصحة الصدق على عدمه في رجل صلى فقال ان
كان جلس في الركنين قد شهد بتمت صدقة ولو كان وجبا لطلبت الصدقة
الزيادة قبل تمامها كمنه للدين عن ابي عبد الله عليه السلام اذ كنت في صدقة

كثير

كثير من غير ان في فاعدا وان كان لا يلتزم فاشا وان كنت قد تشددت فلا
تدبر ان كان التسميم وجبا لا يقتضيه ايضا في عدم الامانة مع ان الاصح
الوجوب جدا خلاصة الحق في التسميم ولا يقتضيه ان يقتضيه الروايات
الا غير ذلك في قولك من الذي لا يكسب شيئا من الصفات في الصدق ولا في الخوض
الاول والاحكام والاصحاب عالمون مقتضى ان لا يجرى القول بالاجابة
وان كان القول بالوجوب حوطا ولا يجوز ان يجرى من الوجوه لان التسميم
متجاوز الصدقة فلا يتصور بذلك فساد **قوله** الاول يظهر من عبارة
والى الصلاح من السلام عليكم فخرج دون السلام عليكم ولا رب انه حوط بنا
على القول بالوجوب لان في موافقه الى اليقين عن ابي عبد الله عليه السلام في حكم التسميم
ذكر السلام على الاشياء والمالكه السلام عليك وعلى ما رواه الصالحين سلموا
مقتضى ان التسميم المأمور به غير متجاوز الصدقة لان مقتضى قولك في التسميم
التي هي في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
يخرج الدين ابا التسميم والصحة وقال في الذكرى انه في سنة لا لا في التسميم
قوله في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
صحيح ولا يفتقر الى الطلاق الصدقة بالاحكام التسميم لعدم مقتضى مدونة كجده
سواء مقتضى ان الركنين في التسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه
لعدم مقتضى مدونة على القول بالوجوب الحسب قال في الذكرى ان واجبا
عن السلام عليكم لم يات به غير مقتضى ان يجرى من الوجوه في سنة لا لا في التسميم
وجوابه ان الله اودع في الوجود من الوجود في ذلك ما لم يكن المداود على

السلام عليكم في الامانة والمالكه السلام عليك في التسميم
في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
ان الله اودع في الوجود من الوجود في ذلك ما لم يكن المداود على
صدقة الله في الامانة والاش في اطلاق لعدم شك المداود طاهر وجوابه ان
ذلك ما لم يكن الركنين في التسميم قال تمت صدقة ولو كان التسميم وجبا
لوجوب الامانة وقد يجرى بصحة الصدق على عدمه في رجل صلى فقال ان
كان جلس في الركنين قد شهد بتمت صدقة ولو كان وجبا لطلبت الصدقة
الزيادة قبل تمامها كمنه للدين عن ابي عبد الله عليه السلام اذ كنت في صدقة

كثير

فقد تسميم اعدم عن يمينك وفي الدلالة لكلف الامانة وصحة وجهه لان في رواية
عليه السلام انما انما انت يوم قوما اخرجوا تسميم واحد عن يمينك ويد على ايد
يكون تسميم التسميم في السنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
القيم واستقبل التسميم على التسميم وفي سنة لا لا في التسميم واتباعه
مقتضى الاول ان التسميم عن يمينك في سنة لا لا في التسميم واتباعه
في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
فانه تسميم عن يمينك ان لم يكن على يمينك غير التسميم عن يمينك
تسميم التسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
الرواية وان لم يكن على يمينك احد تسميم واحد وجعل ابا يمينه الحائط
يادك في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
فلا بأس باتباعه للتسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
الى الامانة والاش في اطلاق لعدم شك المداود طاهر وجوابه ان
مقتضى الاول ان التسميم عن يمينك في سنة لا لا في التسميم واتباعه
واحتال الركنين في التسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
وانه في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
كثير من ذلك في الذكرى قال ولو استألف الحج الى ذلك قصد المداود
ومن على ما بين من سلم التسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
الكتب التسميم في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه
تسميم دون من تسميم وحقاقت المداود بالرواية في سنة لا لا في التسميم واتباعه في سنة لا لا في التسميم واتباعه

قلت فان لم يلزمه المعلوم صحح زاده انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول لا تسكت
تقبل الصلوة اذا كان بكثرة ولا بعد المكث قال سكت باجتماعه على السلام
عن الامامية في الصلوة انما الصلوة قال لا ولا ما احسن ان ينعى وي
يحول على الامامية بالوجه وهذا لان كان الامامية يحل اليه السلام
فان كان من بعد اطلت الصلوة ينعى ويحول الى السابق وان كان سهواً في
صم في الوقت فاعطاه وجوب الاعادة لصحة العمل من ابي عبد الله
عن الصادق عليه السلام اذا سكت انك سكت وانت على غير القبول في وقت
قاعد فان لم يكن فاعطاه وقرب منها حتى سجدان من قاله عليه السلام
والى صحت كثر حتى يستدبر عداً قطره لطلعت الصلوة وجوب الاعادة
في الوقت فاعطاه وان كان سهواً فقلنا ان اقرها ان ذلك لرواية مست
يحيى عن ابي عبد الله عليه الصلوة السلام من صلى على غير القبول من السجدة
دخل وقت صلوة اخرى قال يصليها يصل ان يصلي منه الى دخل وقتها لان
يخاف ان لا يدخل وقتها فاعطاه على الاستدبر بها وبين ما دل على
الاعادة في الوقت فاحصه قوله فيها شين شين يدل على ان الاستدبر
لم يكن عمداً ولا غير عمد لا اعتقاداً يكون الاستدبر شرطاً مطلقاً الا
ما دل عليه على الاستدبر في رواية الشيخ زائدة الحسين عن ابي العلاء
عليه السلام في رواية اخرى يستدبركم في الصلوة ثم اقام في صلوة اذ كان
حتى جعلت الشمس خلف الباري كوان كان في وقتها وان كان قد انقضت
اعاد على ان قد يستدبر بالقبلة لان الظاهر ان لم يصلي بغير طهارة الا
فان

فانما هي اولي القبول فافسح ان يكون الظاهر من معية الطهارة او يستدبر بوجوب
فاحصه فلا يصح الاستدبر بوجوب الطهارة في الذكر في باب التوضؤ في الصلاة
يستدبر وكذا في غير الذكر وقد وجد بعض المتأخرين ولا بأس به بل هو
الشرط وهو ان لا يلمس شيئاً الا باليمين وقوله عليه السلام لا تقبل جملتك
عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله فاعاد ان كان الامامية فاحصه في
مع الاستدبر بوجوب الطهارة من غير طهارة فاحصه في الصلاة اذ كان
بجملته لان المراد به الامامية شيئاً لا كما هو المتعارف من معنى الامامية
ولا يضمن التوضؤ من الاجابة والعقبة الى اوجه الترجيع في الصلوة
شدة الصلوة وشدة الصلوة كذا قال في القاموس المراد بها ما يصحك
كاحصه في غير هذا الكتاب حيث قال في المتن يجب تركها في الصلوة ولا يس
في ان الصلوة عمداً في الصلوة مبطل وسواء التوضؤ في الصلوة في قوله
ولا ولا تركها في وقتها في صفة زاده عن ابي عبد الله قال العقبة لا يضر
وتقبل الصلوة في وقتها في صفة زاده ان العقبة من الصلوة دون التوضؤ لا يضر
فان الظاهر ان العقبة لا يضر لانها لا تضر في وقتها في صفة زاده
لاستحبابه في الظاهر لا يضر لانها لا تضر في وقتها في صفة زاده
ولا يضر في صفة زاده في قوله في الدعاء الخ في قوله في المتن لا يضر
ومع ذلك فاحصه في قوله في صفة زاده في قوله في المتن لا يضر
لا خلاف بينهما في ذلك لان في قوله في المتن لا يضر في صفة زاده
وقد عمداً في قوله في صفة زاده في قوله في المتن لا يضر في صفة زاده

قال ما لم يغيره عن الرجل يرى الجوارح المتعصب ويوصي الكثرة قال في صفتها
صحيحاً في رسمه عليه السلام في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة وضع يده
يدرج الى الجوارح المتعصب كان اذا سجد وضعها واذا اقام وضعها المرح في
الكثرة الى العادة لان ما صدره في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
لا يضر لان الظاهر ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
فاحصه لان الظاهر ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
لوجه ومن يظن ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
الصلوة وان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
لا ارضاع المراء ولما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ولما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
كما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
فان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
مكون كثر استظلال على ترددها في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
مكون كثر استظلال على ترددها في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
فاحصه في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
الزمان وعلى هذا في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
والكل في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ارجع الى صاحب على ان كل الصلوة مبطل في الصلوة ثم احذر ان
القدر

في العدة المظلمة منها فاحصه في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
المتن في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
وفي قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
انما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
المتن في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
لوجه ومن يظن ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
الصلوة وان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
لا ارضاع المراء ولما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ولما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
كما في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
فان في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
مكون كثر استظلال على ترددها في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
مكون كثر استظلال على ترددها في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
فاحصه في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
الزمان وعلى هذا في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
والكل في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده في قوله في صفة زاده
ارجع الى صاحب على ان كل الصلوة مبطل في الصلوة ثم احذر ان
القدر

[illegible]

شرحه **و** من غلب الحق المأبى من الحق من الكفر في الجود والمراعاة
 على حدة واحدة ولا يملك الحق وان شرح في الصلاة كذا وكذا من ثم زعم كل
الحق **و** كذا ردوا ابن عمر بن الخطاب في قوله ما سمعت الا انك
 ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 على قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 عليك السلام فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد علم على حدة واحدة
 في الصلاة وغير ذلك من الاخبار ان في كتاب رد المحتار لم يرد سلام عليك ولا
 يقول عليك السلام فان ردوا السلام والصحيح محمد بن مسلم عن ابن جابر عليه
 ولا رد ان حادوا القرآن الحاد ان المصنوع بالسلام والظاهر انه لا أثر له
 الوقت ولما قيل انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 الكس لا بد ان يكون من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 لا يجوز احب ان ان يعقد الدعاء ويكون سحره ان لا يرد السلام عليك
 القرآن ورد في قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 عليك السلام عليكم بالورد في الحديث وهو من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 في الحديث السلام عليكم ورحمة الله وبركاته من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 اسما لك الحق انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 ما جاءه انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 لا شاعره انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت من قولك انك ما سمعت
 وعدم رد السلام جواب سلامه ووجه في الصلاة وروى في الجواب

اذ حصل السمع والاركان اذ اتم عليه وشرب منه وغير ثابت عندنا ولا يمتنع
 معارضه ليعرض القرآن الى المس لحاجته ان تصدق بازاء القرآن خلافا لطاهر
 كلام الشيخ لان في رواية محمد بن مسلم انه قال لا يذوق حلاوة القرآن الا من
 قطعها بول عسل بالصدقة فغير ثابت على بعض النسخ وليس في رواية الشيخ
 تركها لرواها ليس من الصدقة في رواية اخرى اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول من شرب من الصدقة لم يذوق حلاوة القرآن ولا يذوق حلاوة القرآن الا من
 كان من مكلف في رواية محمد بن حبيب بن علي لا يذوق حلاوة القرآن الا من
 العدم الماخوذ للغير لان شكل في العدم ولو كان في السلم من غير وجوب الزكاة
 للكسفي عند اعتباره بخبره لعل الوجوب سرقه لرواها في مكلف بالوجوب
 فانظروا انه لا يذوق حلاوة القرآن في الجاهل بل لو جاءه بول عسل بالصدقة
 جواز ذره فزاد في من التصدق في كونه جاز شربا فصدق في كونه الجاهل
 رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر انه دخل عليه وهو في الصدقة فقال في السلم عليك
 فزاد عليه قوله السلام عليك فقال كيف أصبحت فقلت وجوب ذره في السلم جاز الزكاة
 وانه لا يذوق حلاوة القرآن الا من شرب منه او اداه له جاز ذره في السلم
 السلام على المصل والمصل في السلم اذ اذعن بنوه فدخلوا على انفسهم ولعلوا الى اخره
 اذ اذعنك العبد والكسبي ليعلم انهم عليهم السلام ويجوز في الصدقة الوجبة استرا
 ويجوز لحظ المال والتمتع والطمع شيئا الى ان يرب في غير قطع الصدقة الواجبة
 لمؤثرين ولا يذوق حلاوة القرآن الا من شرب منه او اداه له جاز ذره في السلم جاز الزكاة
 وقبل الحيلة التي هي انها على كسب فخره ولا حراز الى الخلف شيئا عدا الى الخلف

بجاء ثوابها والاشتغال في محصله لحظ العبي الذي كانت وجوه في ان راد
 في محض راد ليعاد الزمان وكونه ليعود عن الاختراع ليعود بسبب الحب الاكبر
 اوله الصغر في حرج كجانب الموت ووضوح من انك كرهه راد على اوسر بالانكاشه
 الى ثوابه او بدنه وطن ذلك جاء السطح وفي راد بعد الرض من حرج عن الى
 المحن على ما يدل على هذا وكذا في رادى ساعدو المكوفى ما يدل على بعض ما سبق
 واعلم ان السطح في هذه الاحكام كتحيز لحظ النفس الخضر عن التفتد وفي محله
 كذا بالاضطراره حيث يعين عليه كذا فان ستم حصره ليطقت صلوه السطح
 صلت ووجب في موضع سبق بعضه في الاذان والاقامه واتي موضع في الجاء وبع
 النفس الخضر التي كجانب اذنا واداء اذنا الذي بالاضطراره قاله في الذكرى
 انظر في محله كذا لاجاز المال اليسير الذي لا شأى ببنوا شافى في الذكرى
 البصر واحتصل ذلك الجهد وفي جواب هذا ايضا اشكال لا يمكن تحيز النظر ولا
 اردو السطح في موضع جوده في قال الشافى لاجود احتفل التمس بغيره وكليهما السلم
 ثم اختلف في انك كرهه لمعهم الا انهم تركوها بان وجب التحليل في انا هو في الصدور
 التمس ووضوح الوقت عن اذنا بان به عاكف في عدم وجوبه ودعا في قول
 الله ويجوز لحظ المال والفرع ان كجانب لا يابصره لاجب وجب لعل الى ش
 عنى ان حبس لاجره **فصل** وتعدد المركبات بالجدد الى افره قد سبق الفصل
 على ذلك لم يكن في شافى وهو ان لو شك في عدد المركبات ما يجوز التحويل في
 عدد اعلى بعد ابرهن الخاص وغيره الظاهر لا لعدم الدليل ما فايده القدر
 الاستغناء على انك كرهه عدم عليه السيلان **فصل** والتيسير الى الفرع اي يجوز ذلك كسره

[illegible]

من الاجماع والبرهان لما ادعاه المذموم قول الشيخ في المرفق الاول
وابن ابيسين واقره في المسمى في من شرط العقد والجواب الامام ابن عبد الامام
الصفه وبمشتق من الصفه ولان العلم بالبرهان كانت ثابتة في الذميه من غير
سوء المكلف والصفه وانما لا لا يجوز ذلك لانك بما لا يعلم لم يشرع
في حال العيب لم يشرعنا فلا يجوز من الظاهر والثاني بان اجابا ببيان المضاف اليه
الدلائل الدالة على الجواز الداعي على الوجوب فاذا جازت له ان يشرع في المرفق
الجواب عن الاول ان هؤلاء انما ادعوا الشرط فانهم انما ادعوا المسمى على شرط
المسمى منصوص من قبل الامام ولهذا اعترضوا حكمه وحكم ساعدته على اقامه
الحدود والقضاء بين الناس لانها في الحقيقة منصوص الحكم والادعاء والصفه
مخرجها عن اعتبارها لان قول هذا في غاية المستطاع ان الصفه منصوص من قبلهم
الحاكم كما طغت به الاجابة وما من هذا الجواب المسمى وغيره ومن الناس
منه من وجب الظاهر في ضرورة الترتيب بين المقتضى والوسم فاسي في من
الدلائل الدالة على الجواز انما استعمل على الوجوب كما ذكرنا في الجواب عن المسمى
والخصم فاما التي اعترض بها في قوله لا ينافي على الترتيب في قولنا لا ينافي
الاول فليس الحق هو الامام وكثير الاستعمال في بعض اوزار ولا ينافي على العمل
الوجوب من العمل على الحقيقة فان قيل الوجوب العمل على الامام من كل جهة بل من
الامر في حقه فلهذا يجوز ذلك الاستعمال الجواز يستند واحد لا يرتب بما راجع
فان ثبت العمل بالوجوب يجوز الاستعمال في بعضه فان قيل بل يرتب ارادة
وان لم يتحقق العمل فلهذا من غير ما يبرهان عن وقت الحاجة وهو محذور وفي

على النزاع ثبت بدلية الطهر في حال العتية فصار كما ثبت في حق الامم ولا داعي الى التمسك
والسائر ومن شبههم والقول الثاني الجواز ولو لم يتوسلوا بالاجماع نحو قول
المتأخرين ونظير من كلام الذكر اعترضهم في الفتوى فانه اخذ بالجواز اول
ثم قال ان المتصور هو الا لازم القول بالوجوب العسقي الى التمسك بالجواز وان كان
هو الفتوى على الجواز لوجوده الاول قوله تعالى اذ انزلنا عليه الصلوة من ربهم
المحمدة فاسموا الى ذكر الله ونزلنا اليه جلاله لانه ادعى على الله بما ليس الى الذكر
المختص والمجمل والمطلبة اتفاقه في البناء للصلوة وهو الاذن بالاجماع في البناء
شرا اتفاقه والامر بالوجوب وهو يعضي وجوبها ولا ريب ان الاثر في
انما هو حال اجتماع الشرع من العدد والمطهرين وغيرهما وجهه زوال
عن اوجدها عليه الصلوة السلام على صلوة الحرم حتى فلتت ان يرد ان
ثبتت لتدركك بالحق لا انما عرفت عندكم ومثله زوال من عند الملك
عن البرقة ان الملك يملك ولم يصل فزحف فزحفه الله قال قلت كيف يصح
قال قال صلوا ما تعين صلوا الجوز وجهه عن زيد بن اسلم قال قال الله تعالى
سبيروا لهم الخبيصوا في ما جاءه وجهه من غير ان الله قد علم قال نحو التمسك
بهم الجوز انما هو انهم فزادوا ان كانوا اقل من ثلث فاجابهم والجوز
على احد لا عدد انفس فيها الا انه الحديث فان قيل الجواز في الحرمين
الا ومن منه الى ان الامام وهو مستلزم نصف ثمانين بابا لم يقدركم
عليه الص في الزمان يقولها اذا نزلوا ربه والملك فاذ لوجوده المقصود وهو
اذن الامام والحديثان الاخران مطلقان والمطلق يحل على الميتة فانه

مثل الحكماء من الامام عليه السلام لا يكون مقصودا عليهم لان حكمهم على احوال
حكم على الجاهل ولا ضرورة الاكوتة مستلزمة لثبوتها من باب المقدم لا مقدم
لا يكون خاتما والى غير متوقف على ثبوتها لثبوتها من باب المقدم لا مقدم
وجوب الحكم على الامام في قبول خبره من غير شرط فان كان لا يظهر من قول
ابو عبد الله عليه السلام من قول الباقر عليه السلام لا يكون ملكا ولا يملك
ان ذلك ليس على طريق الوجوب بل على طريق التخيير وان كان قوله في خبره من حيثها
على الوجوب في الخبر ذلك لان امامه عليه السلام في الخبر لا يملك ان لا يملك
في الخبر من القدر والعقد الا ان كان الذي هو المطلوب الاضطرار من الامام وان
الحكم ان الاضطرار فان لم يملكه على الاضطرار لا يملكه ان لا يملكه الامام اذ من
يقوم مقامه في ان على وجوب الجرح بل في الشرط ان لا يملكه الامام على
الوجوب بل في الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار
على وجوب الجرح في الخبر حال الامام عليه السلام بل في الشرط ان لا يملكه الامام
الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
فقط لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
امرا لا احد على اصل الوجوب في الخبر ولا في الخبر ولا في الخبر ولا في الخبر
هو الاول دون الثاني لما عرفت من ان حكم الوجوب شرط ظهوره على علم
باجتماعه اذ في ذلك فاما من الاول فثبتت عبارات القائلين بوجوبه في الخبر
فيضمهم غير الجواز كما في عبارة الكتاب فيضمهم بالاستصحاب وليس المراد الجواز
منه الاضطرار وهو يستوي في خبره من حيثها على الاضطرار من حيثها على الاضطرار

مطلوب

قطعا لان الجرح هو ولا بد في الخبر ومن رجا ان لا يكون كونهما قرينة وانما المراد
من الخبر الا على وجه مطلق الا ان في الخبر الذي هو جرح الوجوب واخوة الخبر
كذلك ليس المراد بالاستصحاب ايضا عما سنده لانها تخرج عن الظاهر الواجب لاجتماع
عدم شرطه الظاهر صحة الجرح ولا شيء من المذهب بخبره عن الوجوب بل المراد
انها لفضل الامر من الوجوب بخبره ولا سنده فان بين الاستصحاب وبين الوجوب
تجرا كما بينهما على غير مذهب فان قيل اي عبارة الاولى في هذا المقام قلنا الاولى
الشرط بالجوهر لان الشرط انما هو في الخبر من الجرح في الخبر شرطا لا في الخبر
و الوجوب بخبره ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار
انما هو لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
في سياق الشرط الاول والشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها
غير ذلك من كلامهم فلا يكون كذا في خبره من حيثها على الاضطرار من حيثها
الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
هذا الكتاب فلا اعتناء على ما تقر في المذهب وهو معلوم كذا في خبره
التعدي به في كل عبارة مما سنده كما في خبره من حيثها على الاضطرار من حيثها
الشرط ان لا يملكه الامام على الاضطرار من حيثها على الاضطرار من حيثها
غير ذلك من شرطه في خبره من حيثها على الاضطرار من حيثها على الاضطرار
المسند في عبارات الاصحاب على ان الاذن من الامام شرط الصحوة والشرط

فوات بعض الشروط وجبت من المسلمين لا يستقر في استعدادهما لا يستقر في الاستعداد
كما لو انقض العمد وندم ثم تولى ما في ولا يتصلوا افعالكم ووجه الثاني حصول الشرط
في الجهر والامتناع هذا والتحقيق انه ان يستأنب امام اهل البيت في الجهر
ومست اوله استأنب بدها جاري في الاشياء اوله وان يستأنب غيره فمبين
فصل النظر لاشياء الشرط بسلامة حصوله في الجهر بالاشياء الى غيره لا يقتضي
حصوله **قوله** ان الثالث العمد وهو شرط في جهر في ائمه الامام فلا يستقر في
الاختلاف في شتر الطاعة العمد في صحة الجهر في الاختلاف في ائمه ولا يجب ان يولي
احدهما وبقا الشيوخ وجماعة انه بسوقه لا يستقر به وانه لرواية محمد بن مسلم عن
قال كعب الجعفي عن سماعة بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يجوز
الاكتفاء بمجاهدين في شتر الطاعة الا على موضعين والوقت في الحقيقة فيكون
عبد العمد انه قال في الجهر يوم الجهر في ائمه فاذوا وان كانوا اقل من
فلا جهر بهم وجمع الشيخ بينهما على الوجوب لا يقتضي في السيرة في الجهر في ائمه
وسموا على حسن ويكون معنى قوله لا يجب على اقل منهم في الوجوب على اقل
مطلق الوجوب وفيه نظر فليس من وجوبه روي الشيخ في الغيبة المشهورة في
جهر استعداده ولا يستقر باقل من الحقيقة لا واحدا ولا يفتي ان الامام احد الملائكة
ولما لم يخصص **قوله** وهو شرط لا يتبدل له الاول الى اخره صرح اكثر الاصحاح
ان العمد المعتبر في الجهر في ائمه هو شرط في ائمه فاستقر في رتبة ائمه في
والاعتدات به ثم العمد المعتبر في الجهر في ائمه هو شرط في ائمه فاستقر في رتبة ائمه في
الكتاب هنا وسيا في فقرته في شتر الطاعة قال الشيخ ولا يقتضي لاجتماع

كلمة

كلمة فقه المذهب يمكن الاتقان فتدعى الى تركوك كما على ولي بعض المسلمين ان
المراعاة في ائمه وندم ثم تولى ما في ولا يتصلوا افعالكم ووجه الثاني حصول الشرط
في الجهر والامتناع هذا والتحقيق انه ان يستأنب امام اهل البيت في الجهر
ومست اوله استأنب بدها جاري في الاشياء اوله وان يستأنب غيره فمبين
فصل النظر لاشياء الشرط بسلامة حصوله في الجهر بالاشياء الى غيره لا يقتضي
حصوله **قوله** ان الثالث العمد وهو شرط في جهر في ائمه الامام فلا يستقر في
الاختلاف في شتر الطاعة العمد في صحة الجهر في الاختلاف في ائمه ولا يجب ان يولي
احدهما وبقا الشيوخ وجماعة انه بسوقه لا يستقر به وانه لرواية محمد بن مسلم عن
قال كعب الجعفي عن سماعة بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يجوز
الاكتفاء بمجاهدين في شتر الطاعة الا على موضعين والوقت في الحقيقة فيكون
عبد العمد انه قال في الجهر يوم الجهر في ائمه فاذوا وان كانوا اقل من
فلا جهر بهم وجمع الشيخ بينهما على الوجوب لا يقتضي في السيرة في الجهر في ائمه
وسموا على حسن ويكون معنى قوله لا يجب على اقل منهم في الوجوب على اقل
مطلق الوجوب وفيه نظر فليس من وجوبه روي الشيخ في الغيبة المشهورة في
جهر استعداده ولا يستقر باقل من الحقيقة لا واحدا ولا يفتي ان الامام احد الملائكة
ولما لم يخصص **قوله** وهو شرط لا يتبدل له الاول الى اخره صرح اكثر الاصحاح
ان العمد المعتبر في الجهر في ائمه هو شرط في ائمه فاستقر في رتبة ائمه في
والاعتدات به ثم العمد المعتبر في الجهر في ائمه هو شرط في ائمه فاستقر في رتبة ائمه في
الكتاب هنا وسيا في فقرته في شتر الطاعة قال الشيخ ولا يقتضي لاجتماع

للاباء وغير ذلك من الروايات ومن يصح منها وجوب عليها اذا حضرت من وضعها
 واجتمع العدد من الرجال فيه قولان اسمها العدم وسماها الكلام عليها
 ان شاء الله تعالى وكما لا يتفق بالمرأة لا يتفق بالرجل قطعاً للشك في ذلك ورويت
 في سائر ما وجوبها عليه فيذكره في محبة الوجوب على المرأة **فصل** في تبيين
 والعلاج المرفق والاعوج والتم ومن هو اسهل من فرحين وان لم يصح
 السعي الى اقوة الام بكثرة السعي الفاني وما يصح ان الاول كون المحبة
 على حد من ذكره اما المسارعة بما يصح زيارته عن ابي جعفر عليه السلام
 قال مرض الله على الناس من المحبة الى العيشة وثلاث صلوة واحدة فمضيت
 عز وجل في ما عجزت من الصبر والكثير المحيون والمسارعة الى العيشة
 المراد بالسارعة من غير العيشة فمضيت اما من طرقة الامام شي من الاسباب كونه
 كثير السعة او عا حيا به وكون ذلك محبة على الوجه قطعاً وكذا لا يصح على الاعوج
 باجماعنا سواء وجد قدامه لا ورواية زيارته السالفة وكذا المرفق
 هنا يتقن الروايات السالفة عدم الوجوب عليه ولا فرق من انواع المرض
 ولا بين زيادة بالهشور وعدم ثم لا بين كون المرض مما يشق منه المحذور
 كذا لا يخرج الذي يخرج من هذا الاقواء واستفت المشقة او كانت قليلة
 المحذور قطعاً ولا يجب مما او ابلغت هذا لا تحمل منه في عاده ليس
 صريح بذلك في الذي كرى وطلق المصنف في التذكرة وكذا القول في الامام
 بلغت شدة خفة عليه المشقة الشديدة سقط الوجوب بها لا مطلقاً
 وعليه كل الروايات السالفة اما من اجتمع موضع فانه في المحبة في كل يوم
 المصنف

٢١٢
 القضي لسقوط الوجوب فصيله ان يكون اربع من فرحين وهو المشهور لقول
 الصادق عليه السلام في كل من كان على فرحين فان زاد فليس عليه شيء ورواه محمد بن
 مسلم ومثل ذلك ان فحش على من نقل عنها لان في صحيح زرارة السالفة عن ابي
 عن احمد وعدمه من كان على كس فرحين واليد من السالفة وقا ابن حمزة
 في معارضة ما يسمون روايته عن زرارة قساً وقطناً ومعاً الى ان يفرغ من امره
 يحل على زيادة سيرة على الفرحين عدا الاول به ان الحصول على كس الفرحين
 فقط يستبعد كس على من اذا عدا من اهل بيته العدا او ركبها دون من كان
 كذا قيل فيجب على من اذا امر به ما وصل الى منزله قبل خروج يومه وشهد
 بها ما صح زيارته عن السالفة عليه السلام وهو محمول على شدة الاستحباب
 الثاني ان لو حضر احد هؤلاء المذكورين موضعاً قام اليه وحده عليه الصلاة
 في محبة خلاف بين اهل بيته غير المسألة لان المانع في جميعها الوجوب شدة
 المحذور وقد زالت حصوله ومعنى ان يستثنى المرض او تلحق فيه الاستفاضة
 شديدة عاده ولو لم يزد المرض من غير ان الاول وكذا اهلهم اما المسافر في
 انهما دام قولان احدهما هو قال الشيخ في طراخه المصنف في المتن انتهى
 ان لم يزل على اعتبار العدد عام فثبت له وعدم الوجوب لا يقتضي عدم
 الاشتداد والعرف به بين المصنفين لان المانع في جميعها الوجوب كالمحذور
 الثاني اذا انعقدت به ظاهراً من اشتداد الحاجة السابقين او اقررت سداً
 وضع عبارة الخلاف ان المحذور ان انعقدت بالسارعة عليه من خلاف
 وهو ظاهر اشتداد الحاجة في وقت الذكرى ان المسارعة اذا حضر موضعاً

وجب عليه اعتدلت به على احد الطرفين وفي مسئلة اخرى من عباد الله
 بعض من العلم والحق على الله ان الله عز وجل على المؤمنين المؤمنين
 ورضي المراء والمسا في عقيدته ان لا ياتوا بغيره من الحق والعدل
 وفي حجة في الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 احرازها من العلم اذا انى بها في حساب الزمان في حقها العلم من حق
 المظهر المانع عاده القول الصادق على العلم لا يفسد ان يخرج الحق في المظهر
 الوصل والبر والشدة ان كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 بترخص بعض في الخلف فاستامهم كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 بطلان او كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 على كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 اذا اراد الصلح على ان يتناحى في جوده نظر وجوده المصلحة المذكورة **قال**
 وفي الفتاوى بالعبء شكالى الى انه ينشأ من اعتدلت الاحكام على ما ذكره
 قد نسط الى عدم اعتدالها بوجهين احدهما في حق الله لا اصل لها
 لو اعتدلت لم تكن الكلفة عن وجوبها لانه لا يجب عليها الصبر اجابا ولا يجوز
 الا ان كان المولى لا يصر في نفسه وهو ممنوع من ذلك لان غير معلوم كنهها صفة فالتج عدم
 الى الغير وجوه فليكن صوره ممنوعا من كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 ولا يلزم الاعتدال كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 معارضتهم جميع الدلائل الشارحة للاعتدال بغير العدم شرطه ذلك المولى في نفسه
 الحق الذي ذكره ولا ينافي الاعتدال كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم

او ان

انما ينافي العلم قطعا فظهر من ذلك قوله القول بالاعتدال وهو محتمل
 واختار المصنف في المسئلة في الذكرى ولو انزله المولى بالجنود
 في حقها كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 منع الزرع ليعقد العيش من كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 فان لم الزام بالاعتدال اما المكلفات فانهما يتكيا ان يرفع والا
 لا ينافي الحجاب بالاعتدال كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 قال ان الاعتدال بالحق المسافر مع عدم اعتدالها كما لا يجتنبان وبعثت بالاعتدال
 من الاحكام على عدم الحق كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 لا يجمع المركب وبها قد حكم بانعتدالها بوجهين احدهما في حق الله لا اصل لها
 بعدم الحق بلزم القول بالاعتدال كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 على خلاف ما ينبغي **قال** ولو انفق العدد في التيسر ولو انفق في التيسر
 لا يبعد ولو بالقيمة ان ينفق واحد المراد بانعتدالها بوجهين احدهما في حق الله لا اصل لها
 والمراد بغيرها مستوفى عن المتفرقين اما المتفرقين اذ ان كان كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 فالوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 بل لو كان ذلك بعد كثرة الاحكام لم يمتنع من ان العدد شرط الاداء كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
قال وان ينفق واحد يمكن ان يربطه بقاء واحد مع الامانة فيكون والاعتدال كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم
 بقاء واحد مع الامانة لان العطف بان الوصل ما يكون لاختلاف الافراد
 يسمى بالاجتماع وهو صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم الوجوب كنهها صفة فالتج عدم

ناقضا ولا جارا لاداء على الخطئين فيكون الترتيب انقص على الواحدة لم يجمع
 الشترط ولا فرق في ذلك بين العدد الذي لما قلناه شيئا من الواحدة
 على الجملة من غير هذا المصطلح وعلى الصلوة على الرسول وتبين هذا المصطلح على
 ولا يصح المصطلح وقراءة سورة حفيظ وقيل بحرفي الالف الفاء الى اخره
 في كل من الخطئين او غير شيئا لا بد منها ولو اخل بشيئ منها لم يكره حمد الله وسبح
 المصطلح الحمد لان الرسول على الصلوة والسلام وادام عليها والى الله به وجب لذلك
 في الصلوة على النبي والصلوة على محمد والى في اثنين المصطلح الذي هو عبارة
 عن الوصية بالتقوى والى على الطاعات والتجدي من الكفاية والى الله به
 وزها رجا وكذا ذلك لاسنين المصطلح على الاقرب لمصطلح التقوى والمصطلح الذي
 ولان النبي في مضمون المصطلح على المصطلح من المصطلح بخلاف الحمد والصلوة نعم
 لا يكتفي في المصطلح الحمد من الاعتراف بالدين لا قد يتواصى المستكره للمعاد
 ولا يكتفي كلام طويل بل وقال اطيعوا الله كما نية على ذلك كل المصطلح في النهاية
 والقراءة ولم يترخص بوجوب ابر الصلوة بحسب كونها في كل منها لا غير الى كان
 يقرأ فيها ولا نة صلوة او بدل منها ولان تبين المصطلح في وقتها على ذلك فان
 الصلوة استانما يعلم بالتوقيت في وجوب سورة حفيظ الى غيره والاعتناء
 بالاية الفاء الفاء في الاخذ بها وبما قال في خطه اخذ به ابن حنبل وابن ابي
 الوجب وجهها وختمه في الخلاف واكثر من حزن الاجزاء بالاية رواته
 صوابا من سماعه عن ابي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر
 فنادوا يا ابا بكر المصطلح من في خطبة الحمد روى سماعه في الحديث قال قال ابو بكر

من

معنى اللام الذي يحل في التسليم يوم الجمعة ان يمسح بجمادى في الشاة والصلوة
 ويرتدي بغيره او بعد في الكتاب وبوقايم الحمد لله وشيئ عليه لم يوصى رسول الله
 ثم قرأ سورة من القرآن قصرة لم يمسح ثم يقيم فحمد الله وشيئ عليه ووصل على محمد
 وآله وعلى آله المسلمين واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ما زاد من هذا
 قام الحمد في الحديث رساما عن حديثه من ذلك مسمى ليدل على الوجوب
 من ان مقتضى الرواية ان يمسح بالجمادى والى الله به وجب لذلك المصطلح على
 النبي وآله ما لا ينفك عنه ويقتضيه التفتي في الفقه والمعتبر وهو يقول في السيد
 المرتضى يظهر من عبارة الشيخ في النهاية ولا مضمنا ان القراءة بين الخطئين
 والعمل على المشهور والى الله به ذلك في المصطلح بالاية الفاء الفاء
 سحلا فان ده معنى بعد المصطلح المصطلح في المصطلح وعدا او عيدا
 او حكما او مضمنا ولا يكرى قولنا في المصطلح ولا يكرى قولنا في المصطلح
 واعلم انه لا يترتب في الخطئين امور اخر الا في كونها بالمرتب فلا يكرى في غيرها
 للشيخ ولولم يقيم العدد المرتبة فالقريب وجوب التحية لان مقصود المصطلح
 لا يتم الا بتم سائرهما والظاهر وجوب تسليم لا بد منها بالمرتب على الخطئين
 السمع لا يمتد لمصطلحها بالمرتب وهو وجوب الشاة في الترتيب بين الاجزاء
 الواجبة للشيخ في المصطلح والصلوة وعرضا على الحمد والصلوة او الله به على
 المصطلح بالمرتب ما يبيح خطه صرح بالمرتب في المصطلح الثالث تضمنت روايته
 الدعاء لامة المسلمين والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات وبه التفتي
 صاحب المعتبر والسيد واجوب الشاة والله به في الاول وكلام الاكثر

بالحق لا يرد على ولا يرب ان الله كبر ان ينشأ من احد المصنف الثاني
 حيث ان الخطيب لا يرد على صفة انما قال في ايراد انما كان الصلوة وحسنه على
 على تبين الطهارة لا على انما قال في ايراد انما كان الصلوة وحسنه على
 اربع فداير ما ذكره الثالث اذا اراد الخطيبين على الحقيقة الصلوة والحق
 الشرعي فالصلى اولى اجماعا فيكون المراد بالصلوة في كون الخطيب صليها
 لا سيما على وجه من شرط الطهارة ويريد على ان الخطيب ليس دعا على نفسه
 عليه كما اعترف لاطلاق الصلوة عليها بهذه الاعتبار كما لا يخفى لا حقيقة ولا
 الشرعي اولى منه والثاني وبما قال ابن ابراهيم صاحب التفسير المهم ان
 وفي المختلف للاصل وصنف دليل الوجوب ولا يخفى ان الاول قوي
 والاحتياط يقتضيه فالصلى اولى الثاني في حمل يجب على المأمومين انما
 الى الخطيب والمراد به تسليم باسمه ثم ليس هو الاستماع فيقول الكلام
 قول ان الصلوة اجماعا ثم وادخله الاكثر لان فايده الخطيب انما يحتمل ذلك
 وصححه ابن سنان السالط قال المهم في الغلب وجه الاستدلال بها انما لم
 جعل الخطيبين صله فكل صلوة يحرم فيها الكلام ثم اعترض ان موضوع
 الكبرى ان اخذ بالصلى الشرعي صحت الصلوة واما معنى الصلوة فيكون
 او اخذ بالصلى في الصلوة والشرعي في الكبرى فيختلف الوسط بين
 بالحق على الحق والشرعي المقضي للمساواة في جميع الاحكام مع انه اوجب
 في المسئلة السابقة الحمل على الحقيقة والنبوة والثاني في العدم اختاره الشيخ
 في احد قوليه وصاحب التفسير المهم بما لاصل وطاهر صحيح محمد بن مسلم

عن

عن الصادق عليه السلام قال اذ خطب الامام يوم الجمعة فلا يغشاه احد ان يتكلم حتى يخرج
 الامام من خطبته فان اعطى لا يجزيه بل على الكرامة ولا يتم لم يكلم على
 من سار حال الخطيب عن السنة الى ان سال ثانيا فاجاب عليه السلام
 ولو حرم الكلام انما عليه في الاول قوله نظر الى ان مقصوده الخطيب لا
 يكلمه كصلى بوجه ولا يخطب لا يغشاه كما يصح لغير الامام وان كان يستثنى لها
 في الكرامة اكثر ولعله عليه السلام علم ضرورة السائل الى انما عليه السلام وعنده الضرورة
 ساج الكلام قطعا فان قيل لا يجب الاضفاء ويحرم الكلام انما عليه
 الى جميع المصلين ولا وجه له لان استماع الخطبة كمنية العدد ولهذا ذكره
 اجازة او الى البعض وهو باطل اذ لا ترجح قلنا الوجوب على الجميع لعدم الاول
 وكفى العدد في الصلوة فلا يحدده واعلم ان يحرم الكلام من غير ان يخطب
 في الاضفاء لظاهر الروايات القديمة والشيخ وقيل يحرم وعبارته انما
 شهد به صريح في التذكرة للاصل ولا يخطب على حكم في انما الخطيب ولا
 حرمانا واذ الحكم احدثهم لم يسلط الخطيب اتفاقا وان قلت لا يجوز والتميز
 انما هو في غير محل الضرورة اما منها في التذكرة الامم من الوقوف في منزلة
 الاية ان يحرم عقيب وانها جازية وكذا ذلك فلا يحرم وتقتضي التذكرة
 الاجماع في التذكرة ولو كان الصلوة ليد اليمين او اهم لم يحرم الكلام لغير
 امكان السماع بالاضفاء ولا يحرم غير الكلام من الاضفاء لغيره في الصلوة
 لا يقتضي للاصل وعدم وجوب معارضه في ذلك **مسألة** وسطحه
 الخطيب وهو الخطيب على الزاوية فخطبها لواقعتها والتمسها وصيها والتمسها

به وفاء ولا حشداً ولا علم اوله الحبيب قبل الخطيب المستحب في الخطيب المودع
 بمعنى ان يكون قادراً على ان يفتح الحكيم المصطفى الخصال والادب وادبها
 تحت سكر الخطيب من غير ادخال مع ضاعته التي هي عبارة عن جلوسه
 من ضيق ان يفتد وساير الكفاية والسعيد وكذا غيره وسعدان وكذا
 اوراقه في العلوب ومنها ما هو الطير على المرفق والمفاصل صبا في اول ادائها
 والعشاء ما يبرم ومخاضها من غير ان يكون له طبع وسك ان يكون حاشياً
 اليهم الى لا ينجح في خطبة ومنها العلم شيئاً وصيغة والادب ما يبرم او عدلى
 وقد سبق في رواية شاع عن الصادق عليه السلام في لسانه ولا يذهب الى قائل
 ان محنة في العباد صفة للبر وسبب الى البر من لسانه بالمشهد وما لا يصف
 مع الافئدة والذى في الرواية من قوله صلى الله عليه وسلم من روى عن الصادق
 على شيء حال الخطيب من صفات وعصا او قوس او كعب اسما لشيء من الصفات
 فان كان يعتمد على غير شراعتها او لولها صفة في الكلام في قوله صلى الله عليه وسلم
 او عصي منها السليم على الخس او ان يصفه المشرقة والرهى وغيره
 الاحكام لرواية غير جميع رفته عن علي عليه السلام قال من السنن اوصد الام
 المبر ان سلم اذا استقبل الخس ونبي الشيخ في كتابه صلى الله عليه وسلم
 لرواية وادام عليم جباله روى عن كماله من روى عن الصادق عليه السلام
 من سلم حتى يفرغ المودع من صبر عن لسان الصدوق وقد روى عن الصادق
 كان خطيب خطبتين ويكبر خطبتين وعن قائله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا خرج الى الجمعة فخطب على المنبر حتى يفرغ المودع دون ويحب ان يخطب

مع

من تخرج ليكون ابلغ في الاستماع واعمل النبي صلى الله عليه وسلم وكبره الكلام في انشاءها فخره
 لان لواءه في الشرف في التمس من الدلائل بانها على ان لا يسهل الختم
 فلا اقل من الكرامة ولا يجر من انهم لما سبق من الدلائل على ذلك فان صدق
 قد اعني قول المصنف فيما مضى وانشاء بقرينة الكلام بما ذكره من ان يكون كراماً
 بغير ثابته فالت الذي سبق انشاء بقرينة الكلام وهو المصنف كراماً ولا صدق
 والمذكور منها الكرامة فلا يلزم الكرامة من ان يكون من الكرامة الخطيب
 مع ان المأمورين بكبره لكونه عند ذلك لا النقص ذلك لما ذكره في الخطيب
 في الخطيب من الصفات والافعال لا وروايتها كرامة الكلام في الاشياء المستقيمة
 لا سبب لكفة عنه وحسنه المأمورين ورستهم ومن قوله ولا يذهب الى اخر
 علم كرامته من ان يكون من الكرامة كرامة الخطيب فلا يذهب الى اخر
 وهي شرط الاشياء لا الاشياء الى اخره لما كان حضور العدد غير مسلمين في الخطبة لم
 يحكمهم بالعبادة العشرة بايام غير الخطبة شرطاً لا شغل للاجتماع على
 عدم خطبة الجمعة بقرينة ولا تهم كرامة الخطبة وادام عليها ولما روى عن الصادق
 قال من حضر الجمعة من الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 وهي الجمعة وحقق الجماعة معالي المؤمنين الا قد روى بالامام فلو اخذوا وحدهم
 بذلك لم يصح وجعل شرطه الامام الجماعة معاليه بقرينة من طاعة قوله عليه السلام
 وانما لكل امرئ ما نوى ومن حصول الامام باقداً منهم به والحقيق ان يقال ان
 اعترفت الجماعة من جابذة كرامته من جابذة فليس من النسيئة وان كرامة الخطبة
 في الجملة لم يلزم والطاهر الاول لاعب الجماعة في صلوة فطناً ولا تحقق من قبله

منها لعدم وقوعه عن نفسه ومن لم يأت بفعل الجماعة في غير الجملة لا يابا اذا عرفت هذا
 فانما عداها في شرط في التمسك بها في مجموع الصلوة وهو المراءى بقوله المص
 لا يشترط على ما في الصلوة الذي يكون الشاء ولا يقطع الدعوة ولم يمت
 سوى الامام بعد التحريم لم يصدق في صحة الصلوة بالجملة ومن هذا الباب ولا يصدق
 لا يشترط بقائه واحده الامام لان الجماعة على ما في واحد من غير ان يكون في الجماعة
 يمت واحدا على ان المراءى بقوله المصلي واحدا من مجموع العدد ظاهر العبارة انه لا فرق
 في الصلوة اذا سقطت العقدة وزال وحصل الجماعة بين ان يمتي الامام وحده
 او يمتي الامام ولا يمتي الا احد المأمومين وقد سبق في حق ذلك كلفه ظاهره الى
 اعادته **قوله** ويجب تقديم الامام المراءى فان لم يستطع المراءى الامام الأصل
 الامام موقوف على ان يمتي المراءى فيكون عليه وكذا ما في غير ذلك ان زاد بالامام
 الامام الاصل وما يمتي واحده من قول فان لم يستطع المراءى الامام المراءى
 وهو ظاهر في ان يجب ان يمتي الامام الا اذا كان واما الامام فظاهر
 انه لا يجوز له الا يمتي غيره لانه اذا قدر على الامام وجب عليه المصروف قطعا فاذا منع
 من الاستقامت بغيره حتى عدم جواز استقامته بغيره لعدم تصور ما اقره ولكن ان
 كان المصلي في موضع فانه لم يمتي موصفا للامام بالكناس وكذا الامام عليه السلام
 لم يمتي غيره ولا يمتي غيره قال علي بن ابي طالب اذا قدم المصلي من المصلي
 جميع ما ليس له الا لا يمتي غيره ويستيف من قوله فان لم يستطع المراءى الامام
 يجوز لاحد التقدم الا اذا كان وهو ظاهر لان ذلك حقه فثبت بغيره ولا يمتي
قوله الاول لو كان المصلي الامام المصلي في موضع فثبت بغيره

الجمعة

الاعتناء به في الجملة من غير ان يمتي الامام المصلي في موضع فثبت بغيره
 مشروعه في الجملة المصلي من المصلي في موضع فثبت بغيره
 لا يجوز له الا يمتي غيره لانه اذا قدر على الامام وجب عليه المصروف قطعا فاذا منع
 من الاستقامت بغيره حتى عدم جواز استقامته بغيره لعدم تصور ما اقره ولكن ان
 كان المصلي في موضع فانه لم يمتي موصفا للامام بالكناس وكذا الامام عليه السلام
 لم يمتي غيره ولا يمتي غيره قال علي بن ابي طالب اذا قدم المصلي من المصلي
 جميع ما ليس له الا لا يمتي غيره ويستيف من قوله فان لم يستطع المراءى الامام
 يجوز لاحد التقدم الا اذا كان وهو ظاهر لان ذلك حقه فثبت بغيره ولا يمتي
قوله الاول لو كان المصلي الامام المصلي في موضع فثبت بغيره

من العيوب لغوات واجب الركوع فيكون الثاني مستحباً فالحاصل الركوع باقياً بعد
 بواضع الوضوء المراد أدرك الركعة بجميع أجزائها قطعاً وإتماماً المراد أدرك ركعة
 مع الأمام ومع أدركه في الركوع قبل رفع يديه عن الركعة وليس بواجب أن يتأخر
 مستحب لأن آخر الركوع الواجب هو الوقوف وقد استأذنت الركعة الأولى على الثانية
 بذلك فاستعمل إلى المسئلة ولا فرق بين الثانية وبين الثالثة الواجب وقدمه ومن
 ذكر المأموم والأمام راكعاً وعدمه وفي الثالثة أنه لو رفع الأمام بعد ركوعه قبل
 الذكر فقد فاتته تلك الركعة وهو غير واضح إلا بناء على أن يوجب تركه في الركعة
 التي هي وهو أنه لو ركع الأمام الركعة المسبوبة التي زاده على الواجب فأدركه
 المأموم وقد أخذ في الرفع قبل أن يخرج عن الركعة فهل يعد ذلك أم لا بل هو قول
 عليه السلام في الركعة الأولى أن رفع يديه في الركعة الثانية أو قد رفع يديه في الركعة الأولى
 من غير أن يركع الركعة الثانية أو قد رفع يديه في الركعة الأولى من غير أن يركع
 الركعة الثانية أو قد رفع يديه في الركعة الأولى من غير أن يركع الركعة الثانية
 بالاجتماع **قوله** ويدرك الركعة الثانية أو الثالثة في الثانية ثم يركع الركعة الثالثة
 فهو عليه السلام إن أدرك ركعة من الركعتين جازاً أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة
 تأخير في باقي أفعال الركعة **قوله** ولو شك هل كان ركعاً أو ركعتين جازاً
 على الأصحاب إلى آخره المراد لا احتياطاً بل الطريق الذي يتوقف مرآة الهدى
 على ما قطع به من ركعتين أو ركعة واحدة وكيفية أن يستحب الحال في ركعة
 الركوع الأمامية ثم إلى ركوع المأموم بعض أدركه في الركوع ولما رخصه أصلاً
 أدركه ركعاً لم يحصل عن هذا الأصل إلى ما علمه من أن ركعتين مع شك ومدين

رحمته

الواصلين وقصارها لا ترجح لأصحابنا إلا أن لا يتحقق بذلك الخروج عن عمد
 المكلف بالصلوة لأن الشك في الثلاثين بالواجب يستلزم البقاء في ركعة
 المكلف فلا جرم ترجح أصالة عدم الإدراك في الركوع بأصله البقاء في ركعة
 المكلف على الأصحاب فوجب الاستئناف **قوله** ويجوز اختلاف الموقوف
 سابق السادس والوحدة فلو كان هناك ركعة أخرى منها أقل من فرض طاعتها
 اقتربت إلى اشتباهه وبلغ السالفه فاصد ولو تكبره لا جرم يقتضي أن يركعها ولا
 اعتبار بتقديم السلام ولا كونها جهلة السلفان من جديد الركوع مع الاقتراح أن
 لو دون جهلة من قبله السابق لم يميزه أولاً لعله أو بسا السابق لا جرم
 غير وفرضه في الآخر وفرضه في الأولين إلى أنه لا خلاف بين الأصحاب في عدم
 جوازها في جهلة منها أقل من فرض سواء كانت في ركعة واحدة أو ركعتين وسواء
 فصلتها من غير عظيم كعدم الإدراك لا يكون بين المكتفين أقل من عشرة
 أسبيل ومصر العزيم من المسجد وصلت في مسجد ولا لغيره من المصلين فخرج
 بعض المصلين عن المسجد أو كان بعضهم في الصحابة بحث لا يبلغ عشرة من موضع
 الأعمى المصائب دون من سواه ولا يتم له العدد ويختل جهلة الأعمى لا تعداد
 شرطها من العدد والوحدة بالاضافة إلى ما هو مبني في صحتها وكيفية جمع
 مع الجمع الآخر في السابق وعدمه ويحكم اعتبار ذلك في المكتفين لا شفا والجد
 ولا يعرف ذلك كالتصريح بالأصحاب ولا يفرق في حال ما يتم ضمان من قبل
 من يركع ويقتصر ذلك باجتماع اثنين للأمام في البعد الواحد أو بدينين في ركعة
 الأمام وإنما كذلك ولا يحد في ذلك المكان عدم علم أحدهما بصلاته أو بغيره

بل هو المبدأ المحل للمعشر ثم ظهر خلافه ولو علم ذلك لما كان هذا المبدأ على الصلوة
 كذلك لم يفرق في حدتها بوجه لم يظهر أنها على محبة كل من لا يحل له
 الأول سمى اقترانها مطلقا قطعا لا مستباحا كما يصح ما سألنا في واحدة من
 الشرع وعلمنا الاقتران بالسبب دون غيره لأن يحصل الترخيم والدخول في
 الصلوة وعلى هذا يحصل اعتبار الأول لا في الصلوة واحدة ولا في الدخول في
 واحدا رساما لأن اعتبار السبب لا حكم إنما هو في الترخيم في الصلوة أما في غيره
 كما دل عليه الحديث ويصنف الأول بأنه لو عرض لنا في فعل فاعلم أنه قد كان له في
 المأثم في أثناءه ولو لم يكن في أثناء الدخول في الصلوة أما في غيره من كان له في
 المص في النهاية فاهما سبق أنه قد تمت صلاته لعدم المانع من المانع في أثناءه
 وحكمه المطلق وجب اعتبارها في الحكم بأن يجمعوا جميعا أو يتباعدا أما في
 فصلا على أصل في الاقتران وعدمه شيئا به عدلنا في مقبول ذلك كونهما في مكان
 مسما كن كسر كل من الفرقين تسعين زمانه أن يكون جملته الثاني أن سبق واحد
 ويتم تحصيل ما سبق وصلى الاقتران في الظاهر أن لم يدركوا جميعا من السابق واللاحق
 فالسبب في كونهما صلاته السابق مع كل واحد من الفرقين من غير أن يكون
 بالصلوة عن الفرق الآخر لا في الشيء بل في كل واحد من الفرقين من غير أن يكون
 بالآخر من العلم فكل من انقلب الشيء من غير أن يكون من الصلوة لا عن غيرها ولا عن
 حرهما والوجه أن كانت شرط الاقتران مع سبق الشيء بشرط إمكان
 المقارنة مطلقا فإذا اشترع في الصلوة موصفا لها لا لطلب كانت باطل إلى
 معنى منها حسنة أو لعدم الحكم منها فعلى هذا الوجه في وقت مطلق ليس فلا

الشرع

ان شاء الله تعالى للباقي بعد ذلك ثم في الرابع من السنين في الحديث فلا تسبق
 حكم باثنين الصلوة من واحد وهو وجوب اعادة النظر على كل منهما ولو كانت ردة
 للمع لم يولد وطهر في الأولين إلى الجوه واحد اعادة الحج للنظر في باثنين الصلوة من واحد
 الشرح يصحرا حتى ينفذين فلا يشرع في جهر أخرى عنها ولما لم يكن مسبوقة حيث
 الطهر معها من عدم حصول الراد دون ذلك قال الشيخ بصلون جميعه
 اشياء الوقت لأن الحكم الوجوب لا عاده عليها نصفي كون الوقت غير
 معتبره في نظر الشرع فكان الحكم لم يصب فيه جهر وجوابه ان اعادة ليس كونهما
 غير متبوعين لعدم العلم بمقتضى جهر فيكون سقوط التكليف عنه وذلك لما في
 صحتها واعبارا وعلى هذا يحصل عدم جواز اعادة ما انتهى إلى منتهى كونه بمن
 صحته جهر فلا يشرع من النظر فلا يكون قسوة الاخر من صحيحه ويحتمل الجواز لو
 منها ظاهر على كل منتهى فلا يصح من المعادة **قوله** لو ساعد الفرقان بالصلوة
 ثم اعادة جميعا الحمد لم يرجح لا يمكن أن يكون من حرفة جهرهم ثم المصلون في المص
 فلا يشرع في جهر أخرى ما لو جاز جميعا منه المص آخر وجب اعادة بالصلابة
 ففي اعادة الحمد والحكم بصلواته حسنة تزد من بصلواتهم جميعا بالظهر ومن ان
 ذلكا ما يكون بحقق فضل الجهر في المص فلا يشرع في جهر أخرى وقد اشترى في وقت واحد
 بعضها فتبا عدة الاخرى الحسن ان شئت السبق وان هذان فقد حكم المص
 في أول البحث مطلقا منها وجوب اعادة السبق في كل منهما على حد سواء ولا يشرع
 ولا يصل عددها إلى جهر في كل منهما والحمد في المص فلا يشرع في جهر أخرى
 من فضلها ما تسبق مع اثنين الحرم بصح واحد ولو في الجهر لم يحصل فصل هذا العقد

الجواهر وهو قول الشيخ في كل ما يراه ان لم ينس من اعادة الجواهر الا لا يحصل لغيره
 البراءة كما يستنبطه في المسألة في قوله ان في هذا الفرض حصول الجواهر
 مع ما هو الذي يخرج من لا يخرج من حيثها البين في بعضه استنباطه الاقتران اسم
 لان وقوع الاستنباط في احداهما مستلزم في الاستنباط في الاخر فيكون ذلك
 لا بد وجوبه ان ينشأ البراءة موقوف عليه لان الوقوف في نفس الامر ان كان
 هو البين في الفرض هو الظاهر ان كان الاقتران في الفرض والجواهر اما اذا
 دون الاخرى لم يحقق البراءة بذلك في هذا الوجه في الظاهر لصلها في جاح
 احتمال اعتبار كون الاما ليس من كسب و علم ان قول المصنف في بعضه
 ولو سبقت الاحكام فلا تكون بعد التزم بعضه اعتبار البين في كسب
 يقال ان من سبق بعض الكسب ان سبق لكنه و علم ان يقال ان من سبق باجر
 الكسب يصدق عليه كسب على غيره الاخرين وان اراءه من اول كسب فيكون
 كقول البنا في الظاهر ان الاعتبار بين كسب الاما خاصه وبشكل اعتبار سبق
 كسب الاما مع لسان الجاه حينئذ يحتمل ان يقال ان اوله في قول المصنف في بعضه
 صلوة الاما في يومه ولم يذهب له في بعضه ذلك على شيء ولو قيل ان الجاه في بعضه
 عن بعضه وجه الاما السابق بالكسب كان وجهه ولا تخبره من قبل السلام
 لا الخطر خلفه في بعضه ان في قوله الاما يكون احدهما جليل سلطان اذا
 كان الاما الاخرى نائبا له **المطلب الثاني** في المكلف وشرط الصلوة
 من المقتل والذكورة والحرية والحضو اشق العلم والمرض والعجز والسنخوة
 الجاه في العلم والذكورة والحرية على الفرضين فيها وبين موطنه الى احواله

السند في كلام المصنف استقر اذا علم عدم وجوب العلم على من فقد فداء احد من عباده
 الصلوة و بيان ما يستنبطه من لا يستنبطه لما كان موضع سنده الا الحكم من هذا
 المصنف اعادة ما سبق زيادة اخره شرط بذلك و اراد المصنف بقوله في المكلف
 المكلف بها في ان قيل اما ان المكلف بها المكلف على كل حال فلا يحتاج لتحقيق
 او على بعض الاحوال فلا يكون الامور المذكورة شرطا لتحقيق التكليف على بعض
 الاحوال بل وبها قد يمكن ان يراه المكلف على حال صفة وهي حاله التي
 هو عليها ولا يحتاج لتحقيق صفة الماهية الشرطية وانما ذلك فقد وكرا
 فيما سبق ما يصح ان يكون دليلا لا يشترطه كل من هذه الامور في التكليف
 بالجهره اشياء تدبرها فلا حاجة الى اعادة **قوله** وبعض هذه شروط العلم
 ومبعضها في الوجوب الى اخره اعلم ان شرط صلوة الجاه علمه الى جهة
 ووجوبها على الجاه فلا لا ولا هو شرط الصلوة دون الوجوب كما لا سلام
 فانها يجب على الذكورة لانه مكلف بالصلوة والصلوة لا بالسلام كغيره من الجاه
 اشق في ما هو شرط الصلوة والوجوب معا وهو البين فلا يمتنع في جملتها على غيره
 وان كان من غير الاعذار من بولي صحتها من المراه والوقت والعدد والخطا
 الى اخره اشروع السامع الثالث ما هو شرط الوجوب خاصه وهو الحرية والحضو
 واشق العلم والعجز والسنخوة والمرض الذي اشق من الجاه واما الاطراف
 والشيخوخة البالغة حد الشيخوخة الى اخره الشرط المذكورة وقول المصنف بعض هذه
 اشارة الى الشرط الذي عدل سابقا **قوله** والى وجوب عليه والصلوة منه الى
 بذلك على ان الاسلام شرط العلم والوجوب كسب وعجز والعقل وقد بينهما علم

وكلمة لوجه واجب عليهم والعند من الاعمال المكلف والمراد بالخير على راي الى اوجه
الخير في كلهم لول غير الكلام اليقين الى كل من تمت عنهم شروط المذكورة و
تحتق اسما واما ايضا بوجوبه لوجه فانه الجهر بوجوبه عليه الغرض به حتى
المسا في الاعمال المكلف وهو الصبي المجنون والامراة والاميرة والابن
على الصادرة على الباشا كذا حاول في ذلك تعدد الفاء بوجه واحد
الاحكام او قد تقدم ذكره في كل مكان يمكن الخروج عن الكثرة في العبد
الابن من وجوبه الى الاشكال المذكور هنا كما علم من وجود الراي في
المشرد والعام لا يدل على الصانع فلا كراهة في الثاني ان الاشكال في ذلك
مجرد الاتفاق والراي بقاء في الاتفاق وهو الجواب وان كان ذلك فالحق
في الفقه المسافر قد سبق بانه وكثيرين لا يقدرون ان يقرروا في النهاية
اذ حضرت موضع الجهر بوجوبه عليه واما ابن ورواية جعفر بن
عيسى عن بعض من اعلمهم عن الصادق عليه السلام ان الله فرض الجهر على المؤمنين
والنساء منات ورضي للمرة والمارة والعبدان لا ياتوا في ذلك بغيره عطف
الرضعة والرضع المولود الاول والرواية صريحة في ذلك حتى بن عياض ضعيف
ومع ذلك في رواية قال الشيخ في المبوط لعدم الوجوب عليها وتبوء المقام
وتزود في المقترع لا حصل للصحيح زاده عن الباقر في التقضية ان الله
عن تعدد وجهه الصبي والمجنون والمرارة فالوجوب عليها عند الضرورة يحتاج الى
دليل ولا يثبت اطلاق الضرورة في مقام الرجال فلا يثبت بطلانها بها وحده
هو اللاحق ولا فرق بين النجاسة وغيره من نجاسة او غيرها كصحة الجهر الى

سنة

شرح سنن ابن ماجه عن الطرقة جرحا رايه في الوجوب وراية الطرقة في ذلك
صرح الله في الآية مدح كل من ادى الى تمام عن النبي الحسن عليه السلام قال اذا
صليت المرأة في المسجد لم تجزئك كعتين عند تحفت صلاتها وان صلت في المسجد
صعقت لقل في غيبها اربع افضل ولا يجزئك رجل في المسجد في النهاية لوجوبها عليها
عند الضرورة منها نفسها عند الوجوب لانهما معا جرحى عن الطرقة او معتبا لكونه
قاطع في جها على اداءه وجوب الجهر وعلى هذا تزل رواة بعض من عشت
وان صفت فلا يسمع من الاجابة خلاف واعلم ان جرحا في الذكرى صريح
الجرح في المرأة في ذلك مطلقا لا يفي السبب وكذا المصنف في النهاية ورواية جعفر بن
الشيخ لما كان في اسبانيا واستدرايع ارجح الطرقة وهو يحصل به من
البراه للمصنف بيقين وتوقف المزمع عليه على ذلك كما ان السبب في هذا
الكتاب الجهر عليها وعدم اتفاقها لانه ان قال ان روايتها امره من
ذلك لما كان خصه راي في مخالفة الرجال امره بوجوبه عند الشك في ذلك
عليه من جوف السنة والسواد في كنفه بالمرارة جها للاحاد فلي هذا العمل
من قضاها في موضع لا يخفى مع الرجال فهل يكسب لا يغير تردد **وليس** وجوبه على اهل
السواد وسكان النعم مع الاستيطان الى اخره السواد الذي قال في الصحاح
سواد الكوفة والبصرة واسماء النعم من جده ومن البتة تميز العرب من عدوان
البحر قال في الصحاح وانما هو ان رواة من اعم من ذلك وهو المشركان وكذا
المعنى على اهل القرية كوجوبه على اهل المصر عند علمنا انهم جرحوا على غيرهم
اجمع من غير محصر وصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عبد الله قال سألته عن اهل

في تربية من يفتنون الجوز حقا لم يفتنون اربعا او اكثر من كثر وطال في ذلك
 ارجو حقه على العشرة وكذا وجوبها على اسل الحام وجوب الشرع انما هو اذا لم يكن في حقه
 كحسب نيتهم القصر وتزود في الشرع في كل يوم في الوجوب وهو المذهب القريب من
قوله ومن بعد ذلك حتى يثابروا في حقه على الحضور او صلواتها في موطنه او بعد ذلك ولو
 نقص عن فرضه وجب الحضور الى اخره فيسبق من ان الحضور ما سقطت مع الزيادة
 على فرضه على الاصح فاذا اجتمعت شرائط الجملة جده وجب له الحضور او بعضها
 في موضعين او ان اجتمع بعضه كما لو نقص الميول منها عن فرضه فيمن الحضور في وقت
 اشتراط الوحدة وكذا لو تغير من الشرط وان كان هو لا يمدد من حاقها
قوله ولو زاد على الفرضين حصلت الشرطان فلا في موطنه او قصر ولا تعد
 احدا ما سقطت الى الميول زاد على الفرضين انما سقطت ما واجبه شرعا في العلم
 لاشياء المعصية حيثما كانت اجتمعت كحسبها قطبا تحقق الوجوب لكن لا يثبت
 بعضها في موطنه لان الوجوب في الجملة لا يلزمها في موضع محض فلا يحضر الى الموضع
 العهد الذي تقام فيه الجملة شرطا ان يصدق على كل ما يملك ادراكها والامم كحسب
 تركها في موطنه لما فيه من التمسك بالبرص في **قوله** والمباقر ان وجب عليه
 التمام وجب عليه والاحكام الى اخره لان المراد بالسفر الما لم ين وجوبها في السفر
 شرعا فلا يمتحن حكمه حسابه لم يورد ذلك فيها اذ انوى اقل عشرة ايام او حتى
 عليه من رما على التزود في مصر وكذا لو صار كثير السفر اذ كان في سفره معينة
 في حصره في المص في انما يدق في الشئ لم يمتحن حتى يزل لعلنا في شهره او
 الطائفة في السفر ليعتد بالحكمة والوقوع في شهره او اقرب ذلك كله مع عدم
 لها

ما منها عليه ولو لم يكن السفر كونه في احوالها ربه هل عين الجرام هي الحضور كما
 في غير موضع التمسك كل محفل في الاث في اقرب لان استحباب الايام لا يثبت من السفر
 ولا يثبت في البيت من سقوط الجوز ولم يفت المص في الميول في **قوله** ويجوز السفر بعد
 الزيادة فيها ويكره بعد الجوز لما كان السفر من الاسباب المسقط للجمعة
 على المكلف بها انما هو بعد الزوال للوجوب الجملة عند ذلك كذا في الاث في ان
 يودي الى تركها لاجاره والهو ووجوبها وان كان من موبعا الا ان لم يترك
 مخالفا بها غير ثمن الصلوات واجتماعها بعد ذلك غير معلوم ويكره
 لو كان السفر بعد الجوز قبل الزوال لما فيه من منع نفسه من اكل الفرضين
 فلي هذا لو كان بين يديه جميعهم دراهمها من كوز السفر بعد الزوال
 يكره فليغير نظرنا من اطلاق التمسك بالسفر بعد الزوال من المصلحة
 وهو من الجوز حاصل ولا فرق بين كون الجملة التي بين يديه في محل الفرض
 وبين كونها قبله لان السفر الطارى على وجوبها لا سقط الوجوب ولو سار
 بعد المكلف بها ولم يكن هناك جمعا اخرى كان عاصيا فلا يترخص حتى
 يعوت الجملة في سفره من موضع محقق القاب ولو كان السفر واجبا على
 والوفات ومقطر المداخر وان كان بعد الزوال اذ كان في الخلف
 يودي الى فوت الفرض او حصول ضرر نحو فوت الرقعة وصعوبة الاجابة انما
 لو كان السفر منه واما ما يظهر اسفاده كراهية قبل الزوال لاشياء الفرضية
 ولو لم يكن من موضع الجوز حتى يثابروا وان كان كذا في قطع المسافة الى الموضع
 قبل الزوال الذي عبارة الذكرى وانها به وجوب السجدة عند سجدة

على الجوع كما نرى في غير جوعها وانما على الجوع ونحوه يخرج زوارده على غير وقت
 الذكر كما في جوعه من هذا المقدار من المسألة ولا وجه لغير الترتيب الا لا ضابطا
 بين كون المكلف سافرا ووجوب الجوع على سائر الناس على السواء كجوع الامم
 في الظهر على من خرج في اثناء الوقت **قوله** وسقط على المكاتب والخدم والمعتق
 ابضه وان انتفى في يومه الى ان يعدم الوجوب على المكاتب فحدثت رزاه
 عن البرقة على السلم اما لا فرق بين العبد والمكاتب وغيرهما فوجود
 الرقة في الجوع المانع من وجوب الجوع ويندرج في المكاتب المطلق الشرط
 والمعتق المستثنى من وجوب الجوع بشرط المكاتب وغيرهما ويراد الترتيب وان
 مهت في يومه ما اذا زاد سولا على ان يكون لكل منهما من ايام بقدر
 يناسب حكمه ويوم ان كان بصفة جوعه وذلك وخالف في ذلك الشيخ
 المتوسط فاجبها عليه اذا مضت في يومه لا يقطع بطلان القول حسنة
 وجعلت في بقاها الرق المانع من وجوب الجوع كما كان واما الترتيب والمخرج
 مقدار معين في كل يوم كما في غيرهما **قوله** وصلى من سقطت عنه الظهر وجوب
 الجوع الى اخره اي من سقطت عنه الجوع كونه ان صلى الظهر وان كان في
 الجوع لعدم التكليف بها فوجوده كعدمها بالتحقيق لو كان ما لا يكسب عليه
 حضور موضع اقامتها حاز ان صلى فيه يومه **قوله** فان حضر في موضع صدقة
 لم يكسب عليه الى اخره سقطت التكليف عنه بصل الظهر وسافرا ووجوبها وان كان
 ممن او حضر قبل فصل الظهر لو وجبت عليه **قوله** وان زال المانع لم يفتق العبد
 الاقامة المانع من وجوب الجوع الى ان يكسب عليه الجوع بصل الظهر وان زال المانع

من وجوبها عند ذلك لو انشأ العبد بصل الظهر على وجهه او زعم المسافر الا ان
 منه الاقامة وكذا في الاداء المرفوض او مع الاجرة لا مثالا الا امر المحققين وسما
 في غير الصبي لو صلى الظهر ثم لم يزل صدقة الجوع فانه يجب عليه سوا ذلك
 انما في الصبي ان لا لان المانع لم يكن فوضه وقد مضى في الخطأ بصل الظهر
 فلا يبرر الا انشأ الجوع وشهد الشئ المشكل بصل الظهر اياها على عدم وجوبها
 كالمراة او لعدم كونه مستوعبا للوجوب بنا على سابق من الاحتمال ثم حكم كونه
 شرفا رجلا فانه صلى الجوع كما صرح به في النهاية لان المانع لا يمنع
 كونه مكلفا بوجوبه قد قال بتعين ان الظهر لم يكن منزهة **قوله** المطلق المانع
 في وجهها واداءها وهي كتمان عوض الظهر والتكليف منها الجوع اياها الى الجوع
 ركبت ان كالمعبد واما ستر شرائط المسند واداءها الا انه لا حلا
 بين اصل الاسلام في انها عوض الظهر فلا شرع في وجوبها **قوله** ولا اذان
 التي يذهب اليها أصحابنا في الاذان الثاني في يوم الجوع لا في غيره
 انه كونه وتتم في المعتبر في الامن او بسبب مجرم وموافقا لغيره في المقتضى
 وفي لفظ والنهاية وفتاوى الشهيد في الدرر كونه لان الاتفاق والجماع
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ان الاذان كان على عبده طم واهدا وروى
 البخاري انه صلى الله عليه وسلم ان ادعى الى الجوع على النبي صلى الله عليه وسلم
 الموت واذن ومن ثم كان سدا لصل خلافه لا لصلح حيث يجب
 الصدقة بعد الاذان كسدا الى مظهر محمد بن مسلم وان سمي وجوبه لان
 السادات فاستغفروا موقف الشاهد والاكثرت بعدة خبره وقد روى الى

الاول من احدث ذلك عثمان بن عفان عليه السلام قال الشافعي عليه السلام ما فعلوا في
 وابو بكر وعمر عليهما السلام والعهد عليهما في ذلك عطاء اول من فعل ذلك عثمان
 عليه السلام والعهد عليهما في ذلك عطاء اول من فعل ذلك عثمان
 مطلق الذكر لكن من حيث ان النبي لم يملك ان يفتي بوجوبه الا ان
 قل ليس المستراح فيها يكون ذكره مطلقا من غير ان يحد وطنا فان المودعة
 مثلا لو فقدت واسم الوقت من يتو ادرك من بعد ذلك وان لم يكن
 وانما الكلام في حقه لو طلع الاوان مستعدا ليلوم كانه هو المتوكل على
 احدثه فالتباين بين هذا الوجه لا يكون الا بعدة او خالف الشرايع
 من ذلك لعقل في هذا ونحوه الا انهم اذا قرروا هذا فانزاد بالادان
 ما يقع ثانيا بالزمان بعد ان انقضى الوقت او لا هو المصور به
 وطبق الوقت ويحتمل ان يحكم ان يكون بين هذا وبين الثاني في جوار
 ان احدث سواه وقع اول او ثانيا بالزمان ولصفتها كسيرة الادان
 الواقع في عهده صلى الله عليه وآله وسلم غير شرط في شرعية احوال الوقت
 قبل صورته فليست بالاصح من اجل طلب على التحريم بان الامر بالشيء يستند
 اليه عن صفة وفي دلالة على ما يحفظ فظهر اذا عرفت هذا فلا نزاع في
 التحريم بين كون البيع غلا عن البيع او لا حتى لو باع في حلال سعيه كان
 لا طلاق وذر البيع ولا مطلق الاقتصار الى التراجعي في الشيء بالضرورة
 الى بعض ذلك فيكون تحريمه مطلقا فيما لا يرد وكذا القول في مشركته
 ولو سقطت عن احد ما فهو سابع حاصه الى اي دون الاخر ان ذلك

مورث

يطلب لاشعاع المقتضى للتحريم في حق غير الخلق طلب بها الا ان يكره له ذلك كما صرح به
 الشيخ رحمه الله واقتاره في المذكر التحريم وقوله المشي في المذكرى ومولا في ثمانية
 على التحريم وقت قال سبحانه ولا تأكلوا مما على الاثام والعهد ان **تلك** ولو توجع المأثم
 في تجرد الاول الى كماله في الامام ان امكن ولا يفتى حتى يجد في الشريعة ما
 من غير ذلك ومنه لاول فان لو امكن له كسبه او اهل بطلت صلواته الى ان يرد
 الامام في تجرد الاول في كسبه متبعية الامام لم يكره له التجرد على طهر غيره او رجله
 جميعا بيا على سطر حتى يملك من السجود على الارض فان يكن قبل ركوع الامام
 في الثانية سجدة مستقيمة وركوع مع الامام ولا يفتى في صلواته على وجه الصورة
 وشك وقع في صورته عسا ان حث سجدة اخرى ولو صف ثم سجد وسجد المشرك الى
 وسجد للامام بطريق القراءة لغيره ان علم بذلك كما سجد ذلك واوجب
 رجوع المأموم الى السجدة ويسأل ان يركع اذا ركع الامام قبل السجدة لئلا يركع
 فادركه ولو لم يكن بها لركعة لاول فان تولى بها للثانية فتولان انظر بها
 قال الشيخ في النهاية وابن ابي عمير وجميع منهم المطلقان صلواته للامام
 وان لا يركع في نفسه والمقتضى للصحة وكذا في الثانية في السجدة الاولى والثانية
 ردو بعض من غفل عن ان عبد الله من رجع عن سجدة الاولى ولم يركع
 السجدة حتى سجدة للامام للثانية ان لم يركع السجدة الاولى في سجدة لاول
 لا الثانية وعليه ان السجدة الثانية وسوى انها ركعة لاولى وعليه بعد ذلك ركعة
 ثالثة سجدة فيها وفي السجدة صحت حال حفظ هذا عاصي والزيادة عند السجدة وان
 اصل فلم يثبت بها لركعة منها فتولان ان انظر بها الصوة واقتارها بين

ابن ادریس خلافاً لما في رواية فانه لا يجب لكل من فعل الصلوة
 وانما يجب له ان يكملها راساً والى في احتسابه المصطلحان
 لانه متبدي بالام وصلاته لانه صلوة فلهذا يجب ان لا يفتتحها
 من غير المأموم لا يصير المأموم لا يصير من غير المأموم
 في صلوة الصلوة وما ذكره لا يصح سبباً للبطلان **فصل** ولو سجد ولو لم يكمل الامام ركعة
 في الصلاة لم يكره ان يركع ركعة ثالثة ثم يركع **فصل** ولو سجد
 ركعتين في ركعة واحدة لم يكره ان يركع ركعة ثالثة ثم يركع
 الى الثالثة ولو سجد ركعة واحدة لم يكره ان يركع ركعة ثالثة
 او الى وجوب الثانية او حتى يكمل الامام في الثالثة بعد الركعة
 ووجوب الثانية وحده لا يكره ان يركع الامام سجدتين في ركعة واحدة
 المصنوع من التكرار من الركعة لان الزيادة بعد ابطالها لا يكره
 وكذا لا يكره ان يركع ركعة واحدة ثم يركع ركعة ثالثة ثم يركع
 الامام في اكثر الركعة الاولى من التكرار والركعة في اكثر الركعة
 في حكم التكرار لان ركعة واحدة وكل من ادرك ركعة مع الامام اضافها
 اليها **فصل** ولو تابع الامام في ركعة التيمم قبل سجدة بطلت صلوة
 الى اربعة الزيادة الركعة وقال بعض العلماء بوجوب التيمم في الركعة ولو لم
 انما حصل الامام لم يكره **فصل** ولو لم تكن من الجود وفي ثالثة الامام انص
 حتى تعد الامام فتشبهه لا تقوى فوات الجود الى ان لم يدرك ركعة مع الامام
 ويكمل الادراك لان ما في قبيل تسليم الامام في حكم التيمم لا يكره

بابان

بابان بان تلوتم من ادرك الركعة فقد ادرك الركعة ولو لم يفتتح
 لعدم صدق التيمم فيها ما في به فلا يحق ادراك ركعة مع الامام وادراك
 الركعة من ادراك الركعة لا يحسن ادراكها والا تقوى ما هو المصطلح
 البراء بذلك وبهذه اذا اتى السجدة قبل تسليم الامام الى ان يركع
 فقال في التيمم الوجه بينهما فوات الجود ولا واحد لان التيمم التيمم
 يكون في حكم صلوة الامام **فصل** وهل يفتتح من الظاهر ويستأنف الامام
 الثاني اربعة وهو التيمم ان كلما منها صلوة مفردة محالة فلا فرق في التيمم
 ولا حكم ولا اصل عدم جواز العدول الى التيمم من ركعة الى ركعة لعدول
 وانما لكل ركعة ما في وان السجدة انما يكره في اول السجدة لتوابعها انما
 باليات الاما اخرج من الدليل ولا دليل في موضع النزاع فادام الصلوة في
 الجود وحسبها في الظاهر وكما في صحتها في اول السجدة والعدول بها الى الظاهر
 لان الجود مفسود نظر الى اتحاد وقتها وبطلانها عند ادائها والعدول
 من السابقة المعايير فساداً لان ما سبق بطلان الجود صحيح بوجوبه على
 الوجه المأمور به فادام المكي انما يجوز حكمه بطلان لعدم الدليل على منع
 عن الظاهر اذا جددتها لا شقاً وجوبه غير ما عدم فوات محل التيمم ووج
 الا لا يمنع كان لزوم دفعه عن الظاهر على تقدير عدم البطلان فالاصح
 الاول ولو روج في الركعة الاولى ثم زال الرخام والامام رآه في
 الثانية لم يكره ركعتين جوداً ما في ثالثة لم يكره تسليم الامام الى اربعة انما تمت جودته
 لانه لو ادرك الركعة في الثانية لم يكره ان كان مكره الجود فانما لا يدعي ذلك

من الركعة الاولى لا ينع من ادراكها ولو ادرك بعد الركعة من الاخير فنعى كونه
 مدركا استحالة نشأ من انه لم يدرك ركوعا عاص الامام ومن ادرك ركعة
 في صلاة الامام يكون مدركا للركعة سواء حكماء ولكن الاحتياج للشأ في برودة
 عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في
 المسجد اما في يوم الجمعة اما غير ذلك من الايام فترحم الكس الحاد او
 سبلوا فلا يقدر على ان يركع ولا يجده حتى يروح الشمس ده وسهم فهل يركع
 ان يركع ويجده حتى يروح وحده ثم يستوي مع الشمس في نصف فقال نعم لا بأس
 بذلك ما كان يظهر ما يتناول محل النزاع لان استوائه في النصف اعم من كونه
 قبل الركوع او بعده قال نعم في المشتبه وقد روى ابن بابويه هذا الحديث
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله لا يحكم ما ذكره الجليلي بعيد
 احتياط في الذكر **باب** وسحب السبل والسفل لعشرين ركعة قبل الزوال
 ركعتان عنه ويجوز ست عند الفجرين وثان في الظهر من صلتها الى اخره المفضل
 قد سبق في كتاب الطهارة استحبابه وان شئت اداه وقتها وتعدى من تعدده
 مستقلا لا الى بدل فلا يحسب في ركعة ما صح به الميم في المشي الى التواضع المشهور
 بين الاصحاب استحباب عشرين ركعة وان الافضل تقديمها وكذا تأخير جميعها
 الى بعد العصر والرجال المرفق وجاء على انه يتخير بين ست منها عن الجليلي
 بينا بين العشرين وثان ابن الجبيرة استحباب تأخير ركعة منها ست عشرة ركعة
 قدمت او اخرت وقال ابن الجبيرة انها ثمان عشرة والمشهد ان الست
 الاولى عند انبساط الشرح المرو بها انقضاء اهل وجه الارض وكل من يظن

انها

احد من سبط الرزق الى ثمانية قال ابن بابويه عند طلعها والمشهد ايضا
 ان الركعتين عند الزوال الى بعد وجعلها ابن ابي عمير في قوله الذي في صحيح
 بصواب بن عيسى عن عبد الصمد ان القطيع في يوم الجمعة في غير صلوة
 الستة ركعات ركعتان عند ارتفاع النهار ست قبل وقتها هما ركعتان اذا
 زالت الشمس قبل الجمعة ست بعد الجمعة وترب منها ركعتان بعد العصر
 الى الحسن عليه السلام في رواية عن بن عيسى عن ابي الحسن ان انفاذ النبي صلى
 يوم الجمعة الا فضل كونه قبل الجمعة وترب منها ركعتان بعد العصر عن
 الى الحسن الرضا عليه الصلوة والسلام الا ان فيها زيادة ركعتين بعد العصر
 ان قد شئت وعشرين ركعة في رواية عن بن عيسى عن صاحب وسليمان بن خالد عن
 الصادق عليه السلام ان الفضل انما خير الى بعد الغزيرة وفي سنة كذا وكذا
 اختار المصنف استحباب التقديم لانه المشهور والمأثور من المائدة الى فضل الطهارة الى
 عليها وصاحبها عن عروضة بن عيسى عن صفوان بن عيسى عن صفوان بن كذا
 قوله والنقل بعشرين ركعة قبل الزوال الى ست وسبع الترمذي لا ان صلاه وكذا
 الترمذي به دليل قوله بعد وست خلفه انبساط الشمس الى اخره الى صحيح الترمذي
 بهذه الكيفية اذ اقر ذلك بهذه التوافيق منها نافعة الظهر من ستها ايها
 زاد اربع ركعات وصح ان الميم في النهاية قال انه المروي زيادة والاف
 ان انظر ركعتان في وقتها الايات بينهما وان هذا الزيادة ضعف الزايعين
 ولكل ذلك لو حيين الاول ان مقتضاها استحباب الزيادة المذكورة على ما
 اذ صحت الجمعة وطاهر كبر من الاجابة وعلل رات الاصحاب ان الاستحباب

يوم الجوس عزيمته بصلوة الجوس الثاني ان المارد في الاجزاء ان الجوس كلفان
 من اجل خطيئته لما بدل من الركعتين واذ كتمت اليديه بها فلا يسمي ليديه
 المداخلى ويمكن الاعتدال ان شاء الله تعالى بصل الجوس عاكره بان
 صليت الظهر في الخطيئتين مقام ركعتين لا ياتي في ذلك لانهما ليسا بصلوة
 فيجوز اليديه بعبادة الصلوة مطلوبه **قوله** وانما كره الى المصلي بعد الصلوة
 وقص الاطراف وادخال رثا وكسبه والوقار والخطيئتين ليس لى عز الى
 المداخلى من المداخلى الى المسجد ففسره المصنف في التذكرة هو التوجه بعد الخطيئتين
 الصلوة الصلوة بغير قربة صلى الله عليه وسلم من عتس يوم الجوس على الجوس
 ثم راجع مكانه ما قرب منه ومن راجع في الساعة اثنا عشر مكانا قرب به ومن راجع
 في الساعة اثنا عشر مكانا ما قرب به من راجع في الساعة اربعة مكانا ما قرب
 وحده ومن راجع في الساعة الخمسة مكانا ما قرب به فاذ خرج الامام حضرت
 المكيه استعمل المذكرة روى الاصحاب عن الصادق عليه السلام ان المداخلى
 لم يخرجه من يوم الجوس الى المداخلى وانكم مسالون الى الجوس على قدر مسلككم
 الحديث **قوله** لا بأس به ان قيل البنا فان قيل جيز الغسل الى ما قبل الزوال
 افضل من سبوحه ولا يستحب غسل اول النهار والمداخلى الى المسجد لا ينافى
 في ذلك لان استحبابه جيز الغسل كنه لا ينافى بصل طاعة اعظم منه فان المداخلى
 في المسجد شتمه على عبده طاعات المسارعة في الخير والكون في المسجد وما نحو اليه
 ذلك من الدواعى والدعاوى الصلوة فيسبى استحباب التضرع من لا بأس بالمجد
 انما لا ياولا حياه ذلك اذ عرفت منه فافقه قال المصنف في النهاية ليس الا

من الساعات الاربع والعشرين التي تقسم اليوم واليوم عليه وانما المداخلى
 الدراجات وقص الارب على الذي عليه والا لا يستوى السابق والسيوف اذا
 جاز في ساعة واحدة على المداخلى هذا كلامه وليكن اخرا والحدس على
 ولا يجوز لان كل واحد من الساعات واليوم والليل والجمعة والجمعة
 معلوم من قبل القضاة بالجمعي في النهار ان على القضاة في كل من هذه
 المذكورات او يحل على ارادة بيان القضاة في الفصل من الساعات
 وما بعدها واجزاء الساعة مسكوت عنها فانما يلزم المساواة المذكورة فيكون ايضا
 حلق الاربعين من عاكره حلقه ولا يغفل بالجمعي وقص الاطراف والحدس
 لا استحباب الزين يوم الجوس عن الصادق عليه السلام في قوله خذ وزينك عن كل سجدة
 قال في العيدين والجمعة قال عليه السلام من احكم يوم الجوس ونظمت من
 لحيته وليس القضاة وليتها ونحوه يكون عليه في ذلك اليوم المسكوت
 الوقت ويستحب ليس القضاة من اثنا عشر وقتها البض لم يزلهم حيا
 الى ان يقضى البض بليتها احكاما ويمكن فيها موتاكم ويستحب لو اك وقطع
 الاربع الكريه لعلها تاتي بها وعشر وتيا كذا القيل في حق الامام والزيادة
 فيمن عجزه لانه المظنور اليه **قوله** والدعاء عند التوجه الى المداخلى
 لقول الباقين لا يضره ان ياتي في العيدين ويوم الجوس اذ لم يمت لم يضر
 بهذا الدعاء اللهم من تبتا وتب الى **قوله** وايضا في الظهر في المداخلى
 لمن لا يجب عليه الجوس لان الباقين كما سكر الى المداخلى الحاص يوم الجوس
 الممنوع من ذلك فاذ كان شهر رمضان يكون قبل ذلك **قوله** ويخدم المداخلى

شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة قال اما خطيب فمن اجل ان
 يجلس للخطبة فيجلس من اجل ان يربح فيه ريب لكنه يحب ما يربح من ذلك
 وهو من اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك
 متعلق بالخطبة وهو من اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك
 احكام الامامية ومن اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك
 في الرواية ان الخطبة من اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك
 اذا صدق الخبر باسم ومن اجل ان يربح من ذلك وهو من اجل ان يربح من ذلك
 نعمه في المشي لان سببا في الجمل لا جل الاذان ولا اذان بها ولا الجمل
 الاستحباب فيه من الاستماع من قبل الصلوة وان سبب الخطبة كلام
 الاصلح بها كخطبة الجمعة على ذكره في التذكرة عدم سببها بالخطبة فيها لا
 يعني ان التذكرة من حيث هو ذكر السبب بل معنى انه لو طفت مخصوصة فعلى هذا
 لو انى به على قصد التوطيف كان بدعة **قوله** وسبب الاشارة الى ان الخطبة
 الى اخره اجمع علماء دنا واكثر العلماء على سببها في العوا الى سببها الى سببها
 فان كان مصليا خارج المدة روى مسلم بن عمار عن الصادق عليه السلام
 يخرج الامام الى المسجد فيخطب الى الناس والصادق كان رسول الله يخرج الى المسجد
 فيصلي بالناس وكان من ذلك الاوقات فيصليون في المسجد الحرام والحق ان الخطبة
 بسببها لهم وهو ضعيف وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم بدعه ولو كان من سببها
 وقيل او خوف او كونه كسب في المسجد روى عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بطول ما ينبغي ان يام اذا اراد الخروج ان يكف حد يصلي العبد في المساء

صغير

الذين حذوا خلفا في الصلاة لم يسمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من لم يصلي
 على الصلوة والجمعة الاكلين رجلان في الصلاة العبدان انما قال لا خلاف في سبب خروج
 الشيخ في هذا لعدم عارده روى في المعتبر **قوله** وخروج الامام حائضا سببه ووقار
 ما ذكره الى اخره روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب في عيد ولا جنازة وان عليا عليه السلام
 من السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب في عيد ولا جنازة وان عليا عليه السلام
 المصطفى لان الرضا عليه السلام لما خرج لصلوة العيد فوجد الامام عليه السلام في
 حائضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغترب قدفا في سبيل الله حره الله
 ولو كان من طهرا من المصلي او كان عاجزا او بدعا لم يكره ذلك جازا
 قضا وسبب الكسبة في هذا وهو الوقت في نفسه بمعنى طهيرة النفس شانه في
 العباد اجزاء من سببها في المصلي والمصلي بالامام عليه السلام لان السبب في سببها
 لكن دلائل الاستحباب في المصلي المزمع وعادة الامام عليهم ليس معتد فان قوله قال يجب
 الخروج مشايخا او من المناسب وقدرى ان الامام عليه السلام في الصلاة
 في صلاة سببها يكون ذكر الله تعالى في حال فريضة كما نقل عن الرضا عليه السلام
قوله وقوله لا على في الاية في التمشي الثانية الى اخره هذا قول الشيخ
 في طهرا منها ومحمد بن ابي جعفر وابن ابي عمير ابن حمزة تدل عليه رواية اسمعيل
 الجعفي عن ابي بصير عن ابي جعفر في الاول من الامم ان سببها ركب الاصلح والى
 ان في المدة الثانية وهو قول المصنف والمرضى الى الصلوة وابن البراء
 وابن زهره يدل عليه صحيح عن الصادق عليه السلام قد سألناه ما ذكره انما قال النبي
 وخلفاءه من انك حديث الكشيته واسباها بها صحيح محمد بن عمار عن علي بن ابي

الثالث وفي الامصار عشر صلوات ومثله دواء زرداء عن الشيخ
 ويستخرج الصوت بغير الحركات بالفتح حذرا من سعال الاجانب لان فيه خطرا
 انما لا السلام وسبب المشقة والمخاض والاضراب والساخر سوارك ان في هذا
 صيغة او كبره ذكرها كان اذ اني حرمان او عبد العدم الاحباب ولو ترك الام
 الكثير الى المسموم ولو فاته صلوات من هذه الصلوات ففقدنا الكثير منها
 ان حجت الام الشريفة لتو ليدلهم فيلخص كفايته ولو في الكثير في حيث
 صرح به المص في النهاية وغيره ولا يستحب فيها الوافل وروى بعض من حيث
 ضعيفه ولا شتر في صورته والله اكبر من لا اله الا الله والله اكبر الله
 ما ساء ولا الحمد على اولادنا ويزيد في الاتي ووزن من بيته الامام قال
 في النهاية يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الحمد على احمد ائمه
 علي اولادنا وزاد في الاصحح بعد قوله لا شتر على اولادنا وزن من بيته
 الامام وحكي في الذكرى عن النهاية الكثير منها والطاهر لا زدها الشيخ
 والذي وجدته في النهاية هو ما ذكرته وهو الذي حكاه المصنف في المشي
 والمختلف لانه زاد في المختلف في الحكاية والله الحمد وكذا جعل في الذكرى
 كذلك وفي البسوط قريب مما في النهاية وطلق في المصنف الكثير من قول
 لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد ومفضل بن العبدن وقال ابن ابي عمير في
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد على هذا والله اكبر
 ما رزقنا من بيته الامام والحمد بعد على هذا وفي الاصحح الله اكبر الله اكبر
 ثلث لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر على هذا والله اكبر الله

من

من بيته الامام وفي رواية سعيد القاش عن ابي عبد الله في صفة تكبير الله
 ستون الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله الحمد لله اكبر على ما روي
 قال البرزقي تكبير في الاصحح ومثله قال ابن بابويه في المتشع وقال في الذكر
 انه في رواية سعيد في العطر الله اكبر والكثير من قوله ووقتها من طوي
 الى الزوال فان فاته سقطت الى اخره اجمع اصحها على ان وقت
 العيد من الطلوع الى الزوال وبورود الاحبار وقال بعض العامة من حين
 ارتفاع الشمس كرم ساء على انما قد وان المأخوكة قبل ذلك وكذا صاحب
 وسحب تاجيزا الى ان ينشط الشمس لتو ان يس على حضور وفي البسوط
 صفة العيد اذ اطلقت الشمس وارتفعت الشمس ولا تقضي بركاته اكثر
 اصحها سواء كانت رخصا او نفلا عند ان كانت النوات اول لان النفا
 مستفي بالاصل ولقول المصنف ان لم ينصل مع الامام في صلاة فلاة
 له ولا قضاء عليه قال الشيخ من فاته الصلوة يوم العيد لا يجب عليه الصلوة
 ويجوز ان يصلي اثنتي عشرة ركعة وان شاء اربعين من غير ان يقصدها
 المصنف وقال ابو الصلاح ولا يجوز قصا رولا ولا سنة روني رواية
 الى المجتزئ عن الصادق من فاته الصلوة الحيث يصلي اربع ركعة
 وابن الحنفية قال يصلي الاربع من فاته الصلوة تسليتين وقال علي بن ابي
 فضيل بن سليمان ولم يسئل احدا رايه هذه الرواية مع صحتها لا دلالة فيها
 قوله المطلب الثاني في الاحكام مشرايط العيد من مشرايط الحمد والاعطية
 الى اخره هذا اتفاق للاصحاب وقال في مشرايطها مشرايط الحمد وسواء

مقدره الوجوب ومن فقد سبب الوجوب وهو الوقت وهو موجب المقدر
 تابع لوجوب الأصل وهو المسمى بالزمان المسمى بالوقت فلا بد من ان يكون
 والواجب بالصلاح في زمانه الى اخره فانه التضييق والاستحكام ولا يكون
 روى السكوني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في السيرة ان لا يكون عذر اطلاقه او اطلاقه او اطلاقه او اطلاقه او اطلاقه
 التوقيع بالصلاح في محل السبب وهو المستحق في التوقيع فلا بد ان لا يكون
 المعامر مقتضاه **قوله** لا يفسد فيها وبعد ذلك لا يفسد فيها بعد ذلك لا يفسد فيها
 ركعتين الى اخره جازع على ان لا يفسد فيها بعد ذلك لا يفسد فيها بعد ذلك لا يفسد فيها
 والعامر لغيره زياره عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اليوم الى الزوال وغيره او يستثنى من ذلك سببها فانها تصح في ركعتين
 ثم يخرج الى المصلي عباده المسمي في الركعة من ركعتين في سجدة كما
 من كان المديته قبل حركته الى السجدة الاولى الصادق في ركعتين في سجدة كما
 ليس جليلات في موضع الا بالمدية يصلي في سجدة الرسول في الركعة الاولى يخرج
 الى السجدة ليس لك الا بالمدية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن الجليل
 كل من كان شرفه كسب المصلي في الركعة الاولى جازع على اطلاقه او اطلاقه او اطلاقه
 المصلي والنقص قبل صلاة العبد وبعد ذلك حتى يركع الشكر الامير في ان لا يفسد
 ولا يفسد في الركعة الثانية ولا يفسد في الركعة الاولى فلا يكون محالاً في الركعة
 وسعدان في ركعة واحدة في الركعة الاولى فانها لا وقت لها في الركعة
 فيه اعلى الوجوب او الاستحباب **قوله** ولا يفسد في ركعة من ركعتين

وهو

لا خلاف في كراهة نقل المني من الخواص الى غير الخواص من طين او غيره من
 عليه الله من المني لا يحول من موضع الى موضع ولا يفسد في مكانه من طين او غيره من
 فيقوم على تحصيل النكاح في ركعة واحدة **قوله** وتقديم الخطبتين بعده الى اخره لا خلاف
 في ذلك او قد روي ان عثمان وابن ابي ربيعة ومروان بن الحكم عليه السلام
 قبل الصلاة وقد روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان اول من احدث تقديم الخطبة في العبد عثمان عليه السلام فانه لما احدث
 احدثه كان اذا فرغ من الصلاة قام الكسوف من رايه في ذلك قدم الخطبة
 وجلس الكسوف للصلاة وروى الجوهري عن ابي بصير قال ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وعثمان عليه السلام وغيره لم يمتنعوا على الصلاة في ركعة واحدة من ركعتين
 قبل الخطبة وروى طارق بن شهاب قال قدم مروان بن الحكم عليه السلام الخطبة قبل
 الصلاة فقام علي بن ابي طالب قال كانت السجدة كانت الخطبة بعد الصلاة فقال تركها
 ذلك ما اختلف في مقام اوسية اما هذه المسألة فقد قضى عليه قال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم راى منكم منكم فليكن بعد ذلك من لم يمتنع قبلها منكم منكم
 فليكن بعد ذلك منكم منكم **قوله** وكذا في ركعة واحدة الى اخره قال المصنف في الشرح لا
 يجب جهر الخطبة وكذا في ركعة واحدة من ركعتين روى عبد الله بن مسعود قال في ركعة
 من ركعتين روى عبد الله بن مسعود قال في ركعة من ركعتين روى عبد الله بن مسعود
 فليكن من ركعتين في ركعة واحدة من ركعتين روى عبد الله بن مسعود
 من لا يمتنع من ركعة واحدة من ركعتين روى عبد الله بن مسعود
 على انام المحض والاعلام الى اخره لاطلاق العبارة من ان كان منركه

ما صار من كان قريبا وكلام ابن الجوزي في حقه صرح بالترتيب الثاني والاصح
 وابن الجوزي على وجوب الصدقة من ماله لا من الاصل لصحة الجواب الى ما
 عبد الله عن العطاء والحق اذا اجتمع يوم الجمعة قال اجتماع في زمان على طهر
 فقال من شاء ان ياتي الجمعة في وقت من وقت فلا يصح له وصل الطهر في
 امير المؤمنين ثم خطبتين جمع بينهما خطبة العيد وخطبة الجمعة وقرب منها روي
 سبعة عن الصادق عليه السلام ان يجزى روي عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله
 ان علي بن ابي طالب لم يكن يقول اذا اجتمع الامام عبد الله في يوم جمعة
 فانه يفتي بالامام ان يقول لكس في خطبة الاول ان قد اجتمع لكم عيدان واما
 حيدهما جميعا فنحن في مكان واحد فاجب ان يخطب عن الاخر فقد ات
 له وجوب الخطبة في المنزل بالذكر لا يقتضي تخصيصه بالجمعة لا بالمعصوم وجوب
 الخطبة على الامام الوجوب على غيره وجوبه المقدم دليل على حقه الثاني من
 الشرطية انه يجب وجوبه من موقف على من غير وجوبه الخطبة من موقف
 على من غير غير اما الموقف من فضل الجمعة فهو راد ان اجتماع العيد وجوب
 فضل الجمعة والا فلا واعلم ان قول المصنف على الامام المصنوع والاعلام يرد
 وجوب ذلك على الامام اما المصنوع فوجهه التمسك بدليل اصل الوجوب و
 مستند الثاني لعل امير المؤمنين عليه السلام **ولما** روي الامام في الصلاة
 وسقط التكبير وكذا سقط العات لو ادرك البعض يكمل التكبير ولا من غير تنوي
 ان امكن الى اخره فيسبق ان الاصح وجوب التكبيرات والتنوي بينهما فعمل
 لو ادرك المصنف الامام راكعا و دخل من قبله يسأله وسقط عنه التكبيرات

عنه المصنف وقتا ومنا وفي الترتيب والتذكروا الهنية وطائفة ما انه لا يقتضي
 التسليم صرح به في الهنية والتذكروا وقال الشيخ يقتضي التسليم وشكل بانه انما
 يقتضي مع عدم التمكن من فعلها لبيان وسما ليس كذلك لان الاحوال به
 انما كان للمصنف ان يكون المنظر في حقه لا اقتداء به وروى عن التكبير لا يقتضي
 ذلك نظرا الى عموم الامم به وانما لا يستطابا لا اقتداء فكذا التكبير لا يقتضي
 ما ان التزم شخصه والطاهر عدم العمل به وقد ادعى اليه في الذكرى واصل فيها
 المنع من الاقتداء اذا علم اوطن عدم التمكن من الجمع بين التكبير والتنوي و
 هو جازي لاحواله بعدا وجوب ذلك وعدم الدليل الدال على جواز الاختلاف
 به بحصول القدر كونه من الواجبات صحت هذا لو ادرك الامام في ركوعه ان يركع
 مع كون العيد واجبة اياه لا فقد فانه الصلوة وافتقار المصنفها سقوط التكبير
 وان قدر عليه ولا لان التنوي قد تقدمت وجوب التكبير واعلم ان قول
 المصنف تابع وسقط التكبير المراد به ان التكبير لا يرد وان امكن ان لا يركع الامام
 تحت وسالتكبير وكذا لو ركع خلف التنوي فامكن التكبير راكعا لما سبق وقوله
 كذا سقط العات الى المراد بالسقوط في هذه الحالة وان امكن وقوله يكمل التكبير
 ولا الى المراد به في السنتين جميعا فيكون المراد بالتكبير ما هو اعلم من الكل
 ثم الجوزي لا يرد الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله ومعهين وسلم تسليما

فرغ من تحريره السيد الحقير الى الله المصنف
 امير المؤمنين بن محمد بن الحسين
 عفا الله عنه وارضاه الله به



۱۱۲۲



